مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية – جامعة بني وليد

- نموذج مقترح لاختيار القيادات الادارية بالجامعات الليبية في ظل مفهوم الجودة الشاملة باستخدام أسلوب التحليل الهرمي .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ليبيا وفقا للقانون رقم (9) لسنة 2010م"
- الغرب وتجارة الرقيق في أفريقيا .
- قياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا .
- قياس موقف المستهلكين الليبيين تجاه بعض السلع الاستهلاكية باستخدام نموذج فيشبن (Fishbein Model) بالتطبيق على عينة من ربات البيوت بمدينة طرابلس
- السياسة الأمريكية تجاه السلاح النووي الهندي بعد أحداث 11 من سبتمبر.

سبتمبر 2018 العدد الثاني عشر السنة السادسة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

السنة السادسة العدد الثاني عشر سبتمبر 2018

الرقم الدولي للمجلة

IssN 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســـلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم و تنفيذ

محمد علي العلام

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد) ، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية ، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع ، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلي معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية ، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

1 – أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

2 – إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .

3 – ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .

4 – يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية ، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .

5 – أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

6 – تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7– لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق .

8– يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) و يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word) ، على حجم ورق مخصص بالمواصفات التالية :

(عرض 17سم ، ارتفاع 24 سم "بالسنتيمتر") أو (عرض 6.70 إنش ، ارتفاع 9.45 إنش "بالإنش")

يمكن أن ترسل البحوث ، على البريد الالكتروني التالي :–

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد الثاني عشر – سبتمبر 2018

المشرف العام

أ . علي أمبارك النقراط

مدير التحرير

د . إبراهيم أحمد خليل الصقر

رئيس هيئة التحرير

د . حوسين مصباح العلام

أعضاء هيئة التحرير

د . خالد صالح عبود

د . الشارف أمبية عامر

د .أحمد أمنيسي الزرقاني

د . فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

د . عمر المبروك أسباقة

د .محمد عثمان خليفة

اللجنة الاستشارية

أ.د محمد السوداني أغنية

د . عبد الناصر سالم زيدان

د .ميلاد سالم المختار

د . فتحي مسعود عبد الهادي

د . معمر توزر مفتاح

د . طارق عبد الله المنقوش

محتويات العدد

نموذج مقترح لاختيار القيادات الادارية بالجامعات الليبية في ظل مفهوم الجودة الشاملة باستخدام أسلوب التحليل الهرمي

د. فخرالدين عبد السلام عبد المطلب
كلية الاقتصاد والعلوم السياسيـــــة جامعة بني وليد

المقدمـة:

القيادة الادارية هي قمة التنظيم الاداري والقائد الاداري هو المسئول عن التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمسئول عن ادارة موارد المنظمة, وعلى رأسها العنصر البشري وهو المحك الرئيسي لفعالية القيادة الادارية أو ضعفها. فالقيادة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام من الوظائف الرئيسية المعنية بعمليات التوجيه والتطوير والتحديث في أداء المنشآت وعنصرا هاما لتفعيل قدرة المنظمات على أداء دورها وتحقيق أهدافها. ويمثل سلوك القيادات واتجاهاتها مؤشراً هاماً في معرفة نوع الجهود المبذولة من قبلها لتحسين الأداء وتطوير المنظمات والموارد البشرية(**أبو النصر, 2009**). فالمنظمات تستطيع قياس مدى نجاحها وكفاءتها من خلال القيادة الادارية للأفراد العاملين , فكلما كانت القيادة كفؤة وجيدة ينعكس ذلك بشكل إيجابي على المنظمة وتستطيع أن تحقق أهدافها , فالقادة أناس مبدعون يبحثون عن المخاطر لاكتساب الفرص و المكافآت.

الهدف من هذه الدراسة هو وضع نموذج مقترح لكيفية اختيار القيادات الادارية بالجامعات الليبية في ظل مفهوم الجودة الشاملة باستخدام عمليـــة التحليـــل الهرمـــي. هذا النموذج المقترح يمكن استخدامه من قبل رؤساء الجامعات لمعرفة العناصر البشرية الكفؤة القادرة على ادارة الكليات والادارات بالجامعات من خلال المقارنة المزدوجة للمرشحين للمناصب الادارية بالعناصر التي من المفترض ان يملكها القائد الاداري ولمعرفة المرشح الأفضل والأقل أداء ومعرفة ما هو البديل الأكثر أهمية بالنسبة لاختيار القائد (عميد الكلية) من بين عناصر القيادة الادارية في ظل مفهوم الجودة الشاملة.

القيادة الادارية: تعرف بأنها النشاط الذي يمارسه القائد الاداري في مجال اتخاذ وإصدار القرارات , وإصدار الأوامر والأشراف الإداري على الآخرين , باستخدام السلطة الرسمية , وعن طريق التأثير , والاستمالة بقصد تحقيق هدف معين (السكارنة, 2014).

وعرفها (العساف,2002) بأنها القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه سلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة, فالقائد هو الشخص الذي يستخدم نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجيهات الافراد من حوله لإنجاز أهداف محددة . ويعرفها (الخطيب, 2009) بأنها عبارة عن دور اجتماعي رئيسي يقوم به فرد أثناء تفاعله مع أفراد الجماعة, ويتسم هذا الدور بأن من يقوم به تكون له القوة والقدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ أهداف الجماعة. ويرى كلا من (الرحاحلة وعزام,2011) أن القيادة الادارية هي فن التأثير في المرؤوسين, لإنجاز المهام المحددة لهم بكل حماس وإخلاص , وهي القدرة على حث وحفز الأفراد على إنجاز ما ترغب القيادة في تحقيقه. كما يعرفها روبرت بليك وجين موتن على أنها " النشاط الإداري لتنظيم الإنتاجية , وتنشيط الابتكار لحل المشاكل , ورفع الروح المعنوية والرضا (الصيرفي, 2006).

مهارات القائد الاداري: هناك عدة مهارات يجب توفرها في القائد حتى يكون فعالا في ادارته وناجحا في اداء عمله كما حدده (الطويل, 2001) وهي مهارات فنية, ومهارات انسانية, ومهارات ادراكية. وفيما يلي كل منها:

1. **المهارات الفنية** : ويقصد بها المعرفة المتخصصة في فرع من فروع العلم والكفاءة في استخدام هذه المعرفة أفضل استخدام بشكل يحقق الهدف بفاعلية وتتعلق المهارات الفنية بالطرق والاساليب التي يستخدمها المدير في ممارسته لعمله ومعالجته للمواقف التي يصادفها أي انها ترتبط بالجانب العملي في الادارة وما يستند اليه من حقائق ومفاهيم واصول علمية ومن الاعمال التي تتطلب المهارات الفنية في الادارة رسم السياسة العامة واعداد الميزانية , وتقدير التكلفة , ووضع نظام جيد للاتصالات والعلاقات العامة, وتنظيم الاجتماعات, وكتابة التقارير, واختيار العاملين, وتوزيع العمل, وتحديد الاختصاصات, وتنظيم الاشراف الفني, والتجديد التربوي, وتطوير العملية التربوية في مجالاتها المختلفة .

2. المهارات الانسانية: وهي القدرة على التعامل مع الآخرين, وفهم ودراسة سلوك الافراد, وحفزهم للعمل وتحقيق التعاون بين جماعات العمل وقيادتهم وتوجيههم ورقابتهم (الصحن واخرون, 2001).

ومن مظاهر هذه المهارات كما حددها(عريفج,2001).

1. الموازنة بين دور القائد تجاه رؤسائه ودوره تجاه مرؤوسيه .
2. مراعاة الدوافع والحاجات لدى المرؤوسين .
3. احترام قيم الآخرين واتجاهاتهم .
4. عدم تحدي العادات والتقاليد والعمل على تطويرها بطريقة غير مباشرة .
5. اجادة الاتصالات مع الآخرين بالتفرغ للاستماع اليهم وتجنب سرعة الاستنتاج والحكم .
6. اختيار القنوات المناسبة للاتصال والوقت الملائم لذلك .
7. جعل الآخرين يشعرون بانتماء القائد الى مؤسسته وإلى العاملين فيها .
8. اعتماد نظام من الحوافز بدل التركيز على وسائل القمع واصناف العقوبات .
9. الصبر والترتيب في مواجهة التحديات.
10. الالتزام بمبدأ المشاركة واحترام الحريات .
11. البساطة والوضوح في التعبير والتأني والتفهم في الردود .

كما أن هذه المهارات الانسانية يجب توافرها في القادة الاداريين وخاصة في الادارات التنظيمية حتى يكونوا قادرين على التعامل مع مرؤوسيهم بنجاح وتحفيزهم للعمل بكل تعاون واخلاص لينتج عن ذلك الثقة والاحترام المتبادل ورفع الروح المعنوية لديهم .

3. المهارات الادراكية: ويقصد بها قدرة المدير على النظرة الشاملة للأمور وتتضمن القدرة على تفسير الأمور, والحكم عليها , وتحليل المشاكل والتعامل مع البيانات وتحليلها وتوافر مثل هذه القدرات ويساعد المديرين على التخطيط الشامل لأهداف المنظمة وتوجهاتها في المستقبل والادراك لكيفية تحريك العناصر والاجزاء المكونة للنظام الذي يعمل فيه بطريقة تحقق اهداف المنظمة (الصحن واخرون,2001). ان القائد الاداري الذي تتطور لديه هذه المهارات يكون قادرا على الاحساس بالمشكلات قبل وقوعها وتقفز الى ذهنه الحلول قبل تفاقم المشكلات , ويستطيع ان يقدر وقوع القرارات على التابعين قبل اتخاذها , كما يتنبأ بنتائج الاجراءات قبل نفادها (عريفج, 2001).

متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

هناك عدد من آراء المختصين والكُتّاب على توزيع معايير الجودة في التعليم الجامعي والعالي على تسعة محاور ومن ضمنها محور القيادة الإدارية في الكلية كما بينها (السامرائي, 2007) وهي:-

- الطلبة .
- علاقة الكلية بالمجتمع المحلي .
- عضو هيئة التدريس .
- استقلالية الكلية .
- المناهج الدراسية .
- التنوع والتباين بين الكليات .
- القيادة الإدارية في الكلية .
- تقويم الأداء .
- الإمكانات المادية .

ونظرا الى أهمية القيادة في التعليم فقد أشار (أحمد, 2003) الى أن أعمدة الجودة في التعليم هي :

- الرؤية والقيم .
- ملائمة الهدف .
- القيادة الفعالة .
- عملية التحسين المستمر .
- التركيز على الطالب .
- الفرق العاملة .

عناصر القيادة الادارية في ظل ادارة الجودة الشاملة:

من خلال البحث في العديد من الدوريات والمجلات والكتب والبحوث العلمية المتعلقة بعناصر القيادة الادارية في ظل ادارة الجودة الشاملة وبالرغم من الاختلافات البسيطة بين الباحثين في تحديد هذه العناصر وبالاستناد الى الجدول (1) فقد وجد الباحث ان اهم هذه العناصر التي يجب ان تكون متوفرة في القائد الاداري هي:

الجدول (1) عناصر القيادة الادارية الفاعلة والمراجع الداعمة لها

رؤية واضحة لديه	Thiagarajan and Zairi, 1997; Koch, 1993; Hradesky, 1995; Jackson, 2001; Thomas et al, 2001; Letza and Oakland, 1994;
لديه رسالة واضحة	Thiagarajan and Zairi, 1997; Hradesky, 1995; Letza and Oakland, 1994;
لديه استراتيجية واضحة	Thiagarajan and Zairi, 1997; Burke and Jarratt, 2004; French at al 2004; Jackson, 2001; Bartoli and Hermel, 2004; Letza and Oakland, 1994;
قادر على الاتصال الفعال	Spinks and Wells, 1995; Letza and Oakland, 1994; Nguyen and Kleiner, 2003;
يفوض السلطات	Thiagarajan et al, 1997; Russell et al, 2001; Letza and Oakland, 1994;
الثقة بالنفس	Russell et al, 2001; Mastrangelo et al, 2004; Thomas et al, 2001; Merkens and Spencer, 1998;
القدرة على تطوير فرق العمل	Hradesky, 1995; Hut and Molleman, 1998;

اسلوب التحليل الهرمي Analytical Hierarchy process:

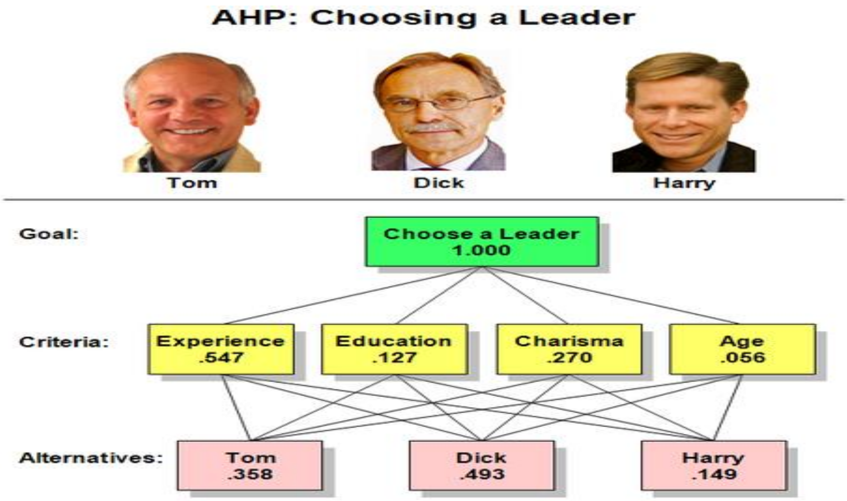
اسلوب التحليل الهرمي AHP هي نظرية عامة للقياس وهي أسلوب يمكن استخدامه في المجالات التطبيقية والإنسانية (Saaty, 1980) . AHP تم تطويرها بواسطة Saaty أعوام (1980-1990-1994). هذا الأسلوب يستخدم عملية المقارنات الثنائية لتحديد الأهمية النسبية للبدائل المختلفة للمساعدة في تحديد المشكلة وصنع القرار وهو يشمل تحليل المشكلة المعقدة وغير المنظمة إلى مجموعة من المتغيرات التي يتم تنظيمها في شكل تسلسل هرمي. (2002,Chin) أشار إلى أن هذا البرنامج هو أسلوب قوي لحل المشاكل المعقدة واتخاذ القرارات.

إن برنامج AHP يمكن ان يكون مفيد لعملية صنع القرار من خلال السماح لصناع القرار بتقييم المعايير المختلفة وإيجاد بدائل مختلفة (Saad and Gindy, 2007) .

بالإضافة إلى ذلك (2000,Udo) أشار إلى أن هذه التقنية قد اعتمدت العديد من التطبيقات مثل تقييم أداء الأعمال اختيار المشاريع ومراجعة الحسابات، السياسة العامة، التسويق، الرعاية الصحية، والنقل ومجالات أخرى مختلفة.

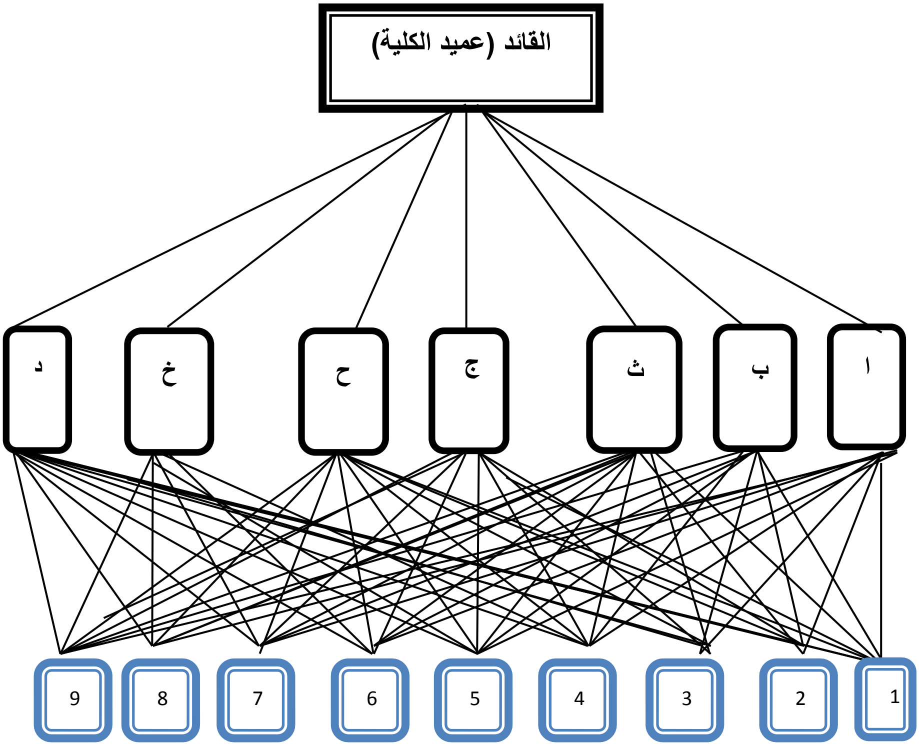
أول خطوة في عملية التحليل الهرمي هي صياغة المسألة أو القضية المطروحة هرمياً. بهذه الطريقة يتمكن المشاركون من استكشاف جوانب المسألة ومظاهرها على جميع المستويات، من العام إلى التفاصيل، ثم التعبير عنها بطرق متعددة المستويات التي ستطلبها عملية التحليل الهرمي. وكلما تقدمنا في بناء هذا الهرم، كلما ازداد فهمنا للمسألة ومحيطها وقرينتها، أو ما ننسجه من افكار وشعور تجاه الاثنين معاً.

مثال بسيط على التحليل الهرمي: الهدف هو اختيار أنسب قائد من بين 3 مرشحين (أي 3 بدائل). معايير الاختيار هي الخبرة والتعليم والكاريزما والعمر. في هذا المثال فإن المرشح Dick هو الأنسب. لاحظ أن مجموع الأولويات في كل مستوى هو 1.000.



تصميم النموذج:

هذا النموذج يتكون من ثلاثة مستويات كما هو مبين بالشكل (1), القائد (عميد الكلية)في المستوى الأول وهو الهدف المطلوب تحقيقه, والمستوى الثاني يتكون من سبعة عناصر للقيادة الادارية والمستوى الثالث يتكون من تسعة مرشحين لشغل وظيفة عميد كلية.



الشكل (1) نموذج مقترح لاختيار عميد كلية بالجامعات الليبية

تطبيق النموذج:

من أجل التحقق من صحة النموذج تم استخدام صحيفة استبيان افتراضية وتم تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول/ صمم لاكتشاف عناصر القيادة الادارية الأكثر أهمية والتي لها علاقة بوظيفة عميد الكلية وبأن وزن نسبي. هذه البيانات يفترض جمعها من عمداء الكليات باستخدام المقارنات الثنائية بين العناصر سالفة الذكر.

القسم الثاني/ من الاستبيان (المستوى الثالث من التسلسل الهرمي) صمم لمقارنة المرشحين لشغل وظيفة عميد الكلية فيما يتعلق بعناصر القيادة الادارية ولمعرفة من هو المرشح الأفضل أداء وبأي وزن نسبي.

مثال لأسئلة القسم الأول: ضع دائرة واحدة فقط باتجاه الاكثر أهمية من كل عبارة:

أهمية قصوى   أقل أهمية   أهمية قصوى

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

1- ما هو العنصر الأكثر أهمية بالنسبة لوظيفة عميد كلية (القائد):

الرؤية   الرسالة

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

مثال لأسئلة القسم الثاني: ضع دائرة واحدة فقط باتجاه المرشح الأفضل أداء حسب رأيك

س- ما هو المرشح الأفضل الذي تعتقد أن لديه رؤية أفضل ؟

المرشح 1   المرشح 2

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

المرشح 3   المرشح 1

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

المرشح 1 ⟷ المرشح 4

9	8	7	6	5	4	3	2	1	2	3	4	5	6	7	8	9

في هذا النموذج تم عقد مقارنات ثنائية بين البدائل المختلفة بقيم تتراوح بين (1-9) على اعتبار أن الأرقام تعطي تفاوتاً أعمق من الألفاظ. أنظر الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): جدول المقارنة

القيمة	درجة الأهمية
1	تساوي الأهمية
3	أهمية متوسطة
5	أهمية قوية
7	أهمية قوية جداً
9	أهمية قصوى
2, 4, 6, 8	(درجات وسطية بين القيم السابقة)

النتائج والمناقشـــة: الجدول رقم (2) يبين المقارنات الثنائية للمستوى الثاني من النموذج المقترح حيث يوضح عناصر القيادة الادارية على اليسار وفي الأعلى. هذه المصفوفة بالجدول (2) تشير إلى أهمية عناصر القيادة الادارية على اليسار إلى الأهمية النسبية لهذه العناصر في الأعلى . بمعنى أن العناصر الموجودة على اليسار أكثر أهمية من العناصر الموجودة في الجزء العلوي.

من خلال الجدول (2) و الشكل (2) نجد الآتي :

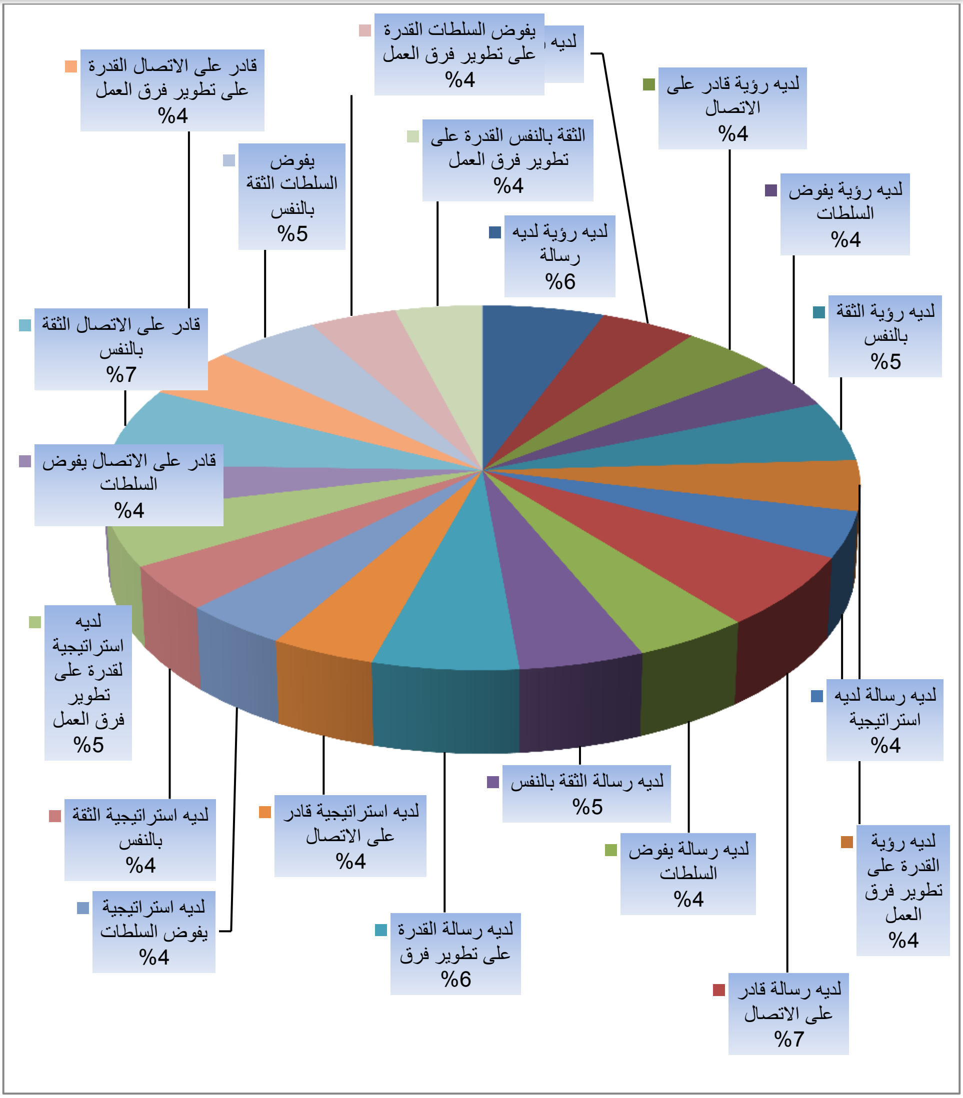
الرؤية = 1.4 مرة أكثر أهمية من الرسالة

الرؤية = 1.1 مرة أكثر أهمية من الاستراتيجية

الرؤية = 1.1 مرة أكثر أهمية من القدرة على الاتصال وهكذا انظر الجدول (2).

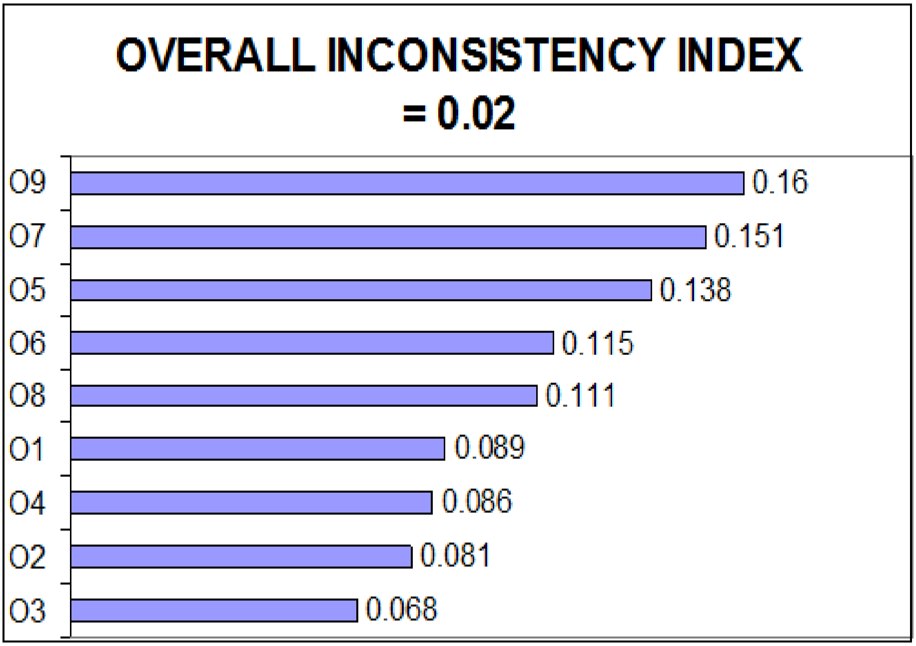
الجدول (2) المقارنات الثنائية للمستوى الثاني من النموذج المقترح

عناصر القيادة الادارية	لديه رسالة	لديه استراتيجية	قادر على الاتصال	يفوض السلطات	الثقة بالنفس	القدرة على تطوير فرق العمل
لديه رؤية	1.4	1.1	1.1	1	1.3	1.1
لديه رسالة		1	1.6	1.1	1.2	1.4
لديه استراتيجية			1	1	1	1.2
قادر على الاتصال				1	1.7	1.1
يفوض السلطات					1.2	1
الثقة بالنفس						1



الشكل (2) أوزان العناصر ذات الأولوية بالنسبة لوظيفة عميد الكلية

الشكل التالي يظهر الأوزان النسبية ذات الأولوية للمستوى الثالث والذي يبين أداء المرشحين لشغل وظيفة عميد كلية وما هو المرشح الافضل اداء بالعلاقة بعناصر للقيادة الادارية الموجودة بالمستوى الثاني وتوضح أيضاً نسبة عدم الاتساق IR لهذا المستوى والتي كانت أقل من 0.1.



الشكل (3) يوضح ملخص لنتائج التقييم الكلي للمرشحين قيد الدراسة

هذه النتائج التي اتضحت من خلال تحليل وتفسير البيانات وهي:-

من خلال أوزان الأوليات المستوى الثالث نجد أن المرشح رقم (9) أفضل أداء بنسبة 16% ثم رقم (7) بنسبة 15% ثم المرشح رقم (5) بنسبة 13% والمرشح رقم (6) الاقل اداء بنسبة 6% .

هذه النتائج تبين ما هو المرشح الأفضل والأقل أداء وكذلك توفر معلومات مهمة لمتخذي القرار من خلال معرفة نقاط القوة والضعف في المرشحين لشغل وظيفة عميد كلية. بالإضافة لذلك يمكن توضيح النقاط التالية:

- يعتبر تطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي أحد الأدوات الهامة التي تعمل على زيادة أداء القيادات الادارية بالجامعات الليبية.

- وجود علاقة وثيقة بين تطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي و تحسين جودة اداء الخدمات المصرفية.
- تؤثر المتطلبات المادية والبشرية لتطبيق أساليب الجودة الشاملة وعملية التحليل الهرمي على جودة القيادات الادارية بالجامعات الليبية.

التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها سيتم عرض مجموعة من التوصيات التي تعد بمثابة توجيهات مستقبلية لتسليط الضوء على أهمية استخدام طريقة Analytical Hierarchy Process التي تسمح للقيادات الادارية بالجامعات الليبية بتحقيق التفوق في الأداء من خلال التركيز على عناصر إدارة الجودة الشاملة وفيما يلي اهم هذه التوصيات :-

- زيادة الاهتمام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لدورها الكبير في زيادة أداء القيادات الادارية بالجامعات الليبية.
- ضرورة إدراك المسؤولين بأهمية إدارة الجودة الشاملة لتفعيل دورها في زيادة جودة القيادات الادارية بالجامعات الليبية.
- توفير كافة المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

واخيرا هذه الورقة قَدمت نموذج مقترح لتقييم أداء القيادات الادارية بالجامعات الليبية باستخدام برنامج عملية التحليل الهرمي AHP. النموذج يفترض ان يتم التحقيق منه والمصادقة عليه عن طريق الكليات الجامعية المقترحة فهو يساعد متخذي القرار لتحسين أداءهم من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ومعرفة المناطق التي تحتاج إلى تحسين فوري. بالإضافة إلى ذلك هذا النموذج متوقع أن يساعد قطاع التعليم بليبيا لمقارنة أداء المتقدمين لشغل وظيفة عميد كلية لمعرفة الأفضل أداء وكذلك معرفة الشخص الذي يحتاج إلى تحسين عاجل في ظل عناصر الجودة الشاملة.

المراجــــــــع :

1. أبوالنصر , مدحت (2009) : مراحل العملية التدريبية , تخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج التدريبية , المجموعة العربية للتدريب والنشر , القاهرة
2. احمد ، احمد إبراهيم ، (2003) ، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية ، مصر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .ط أولى .
3. .السكارنة , بلال (2009) : التدريب الإداري , ط1, دار وائل للنشر , عمان , الاردن .
4. العساف , عبدالمعطي, (2010): التدريب وتنمية الموارد البشرية , الاسس والعمليات, دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , الاردن
5. العساف, أحمد(2002): مهارات القيادة وصفات القائد, كتابه منشور في الصفحة الشخصية للدكتور . السعودية .
6. الرحاحلة , عبدالرزاق,(2011): السلوك التنظيمي في المنظمات , مكتبة المجنمع العربي للنشر , عمان : الاردن .
7. الصيرفي, محمد(2007): ادارة الموارد البشرية , دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , مصر.
8. الطويل ,هاني (2001): الادارة التربوية والسلوك المنظمي , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان : الاردن.
9. الصحن ,محمد وأخرون (2001): مبادئ الادارة , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر.
10. عريفج, سامي (2001): الادارة التربوية المعاصرة , دار الفكر , عمان : الاردن .
11. الخطيب, عامر (2009): محاضرات في الفكر التربوي المعاصر , جامعة الازهر كلية التربية , مصر
12. هشام, أحمد السامرائي ,(2010): أثر استراتيجيات التدريب لتطوير الموارد البشرية في القطاع الحكومي , دراسة ميدانية على وزارة الكهرباء , العراق.

المراجع الاجنبية:

1. E. H. Forman and M. A. Selly, Decision by objectives: how to convince others that you are right River Edge, N.J.: World Scientific, 2001.

2. G. G. Udo: "Using analytic hierarchy process to analyze the information technology outsourcing decision", Industrial Management & Data Systems, Vol. 100, No. 9, pp 421-429, 2000.

3. T. L. Saaty, The Analytical Hierarchy Process, Mc Graw-Hill, New York, NY, 1980.

4. C. C. Chow and P. Luk,: "A strategic service quality approach using analytic hierarchy process", Managing Service Quality, Vol. 15 No. 3, pp. 278-289, 2005.

5. S. Saad and N.Gindy:" Future shape of the responsive manufacturing enterprise", Benchmarking: An International Journal, Vol. 14, No. 1, pp. 140-152, 2007.

الأطماع الإسرائيلية في مياه دول الجوار العربي

د. فتحي عمران الدويهش

كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة

المقدمة

تعتبر مسألة الأمن المائي في العالم عامة وفي المنطقة العربية بشكل خاص من المسائل الحيوية، ولعلها مسألة ذات شأن كبير وأهمية قصوى تفوق بكثير مسألة النفط بالقوة والحيوية لأنها عنصر الوجود والاستمرار والبقاء لحياة الإنسان معنويًا وماديًا ويتوقف عليها مستقبل الأمة، فهذه السلعة لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن الحياة بدونها، فببساطة بدون الماء لا يمكن لأمة أن تنهض ولا يمكن لحضارة أن تزدهر، وعلى مر العصور كانت الحضارات تظهر وتزدهر حيثما وجدت مصادر المياه، كما أن الاعتماد على مصادر مياه خارجية للمياه يشكل تهديداً خطيراً مباشراً لأمن الدولة القومي ويجعل قرارها وسيادتها منقوصاً.

مشكلة المياه في الوطن العربي ليست وليدة اليوم، بل هي كامنة منذ عقود بسبب ندرتها وقلة الأمطار المتساقطة إضافة إلى عدم وجود منابع داخلية كافية، تلك المنابع تأتي من خارج حدودها الجغرافية، مما جعل هذه المشكلة تتفاقم من خلال الارتهان إلى الآخرين.

كما تعد هذه المنطقة بسبب طبيعتها الجافة وشبه الجافة، من أكثر المناطق حاجة إلى المياه، فالمياه بالنسبة إلى الدول (كل الدول)هي مؤشر على أمور ثلاثة: فهي رمز لغنى الدولة، ومصدر لرفاهيتها الاقتصادية، وورقة رهان سياسي في يدها.

وإذا كان الصراع في الماضي القريب والبعيد حدث أكثر في هذه المنطقة، حول المراعي والكلأ وآبار الماء، بين قبيلة وأخرى، فإن طبيعة هذا الصراع قد" ارتقت "من المستوى الشخصي – القبلي إلى المستوى الدولي، بحيث باتت مصادر المياه نقطة تجاذب بين مختلف دول المنطقة وخلقت وضعًا يشوبه الحذر والترقب.

ولقد أدى ظهور إسرائيل في قلب المنطقة لتزيد من حجم المشكلة، من خلال السيطرة على الأرض والمياه وكافة الحقوق الأخرى، فمنذ ظهور إسرائيل عام 1948 تمسّك اليهود بمنطقة الجليل الأعلى ومصادر المياه فيها بما يعكس الفكرة الأساسية في الإستراتيجية (الإمبريالية) البريطانية – الصهيونية" **حدود الدولة هي حدود المياه** "بحيث يمكن القول أن حدود المياه هي التي أملت وصنعت منطلقات حدود دولة إسرائيل منذ صدور وعد بلفور الشهير مروراً بحروبها العديدة

مع العرب وصولا إلى الوضع الحالي، ففي عام 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية، وعمدت من ذلك الوقت إلى السيطرة على مصادر المياه في هذه المناطق وتحويلها إلى داخل إسرائيل، لبناء المزيد من المستوطنات السكانية للأعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود القادمين إلى إسرائيل من مختلف أنحاء العالم، ومازالت إسرائيل تمارس نفس السياسة المائية وترفض الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وفي عام 1982 احتلت إسرائيل جنوب لبنان وسعت من خلال ذلك إلى تحويل كميات كبيرة من المياه في الجنوب اللبناني إلى داخل إسرائيل عن طريق العديد من المشاريع والخطط، كل ذلك يعكس خطوات إستراتيجية مدروسة للسيطرة على منابع المياه التي يمتلكها العرب وتحقيق الأمن المائي لإسرائيل.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أنها تركز على جانب دو بعد استراتيجي وبالغ الأهمية في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي فمسالة الموارد المائية هي مسالة معقدة وبالغت الحساسية وتمس الأمن القومي لكافة دول المنطقة، ولن يكون من السهل إيجاد حاول لها ترضي كل الإطراف، وسوف تظل مسالة المياه جانبا معقدا وعائقا في وجه أي تسوية سياسية وتحقيق عملية سلام شاملة في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

ننطلق في هذه الدراسة من إشكالية تساؤل رئيسي فحواه: إلى أي مدى تمثل الموارد المائية عائقا في طريق أي تسوية سياسية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، ومن هذا التساؤل الرئيسي تظهر لنا بعض التساؤلات الفرعية وهي:

- هل توجد أزمة مياه حقيقية تهدد إسرائيل والدول العربية المجاورة لها؟ وما هي المساعي الخارجية لحلها؟
- هل توجد سياسة إسرائيلية مبنية أساسا على إستراتيجية أمنية للسيطرة على منابع المياه في المنطقة؟
- هل يمكن أن يقود التنازع حول الموارد المائية في المنطقة إلى إشعال حروب مستقبلية بين إسرائيل و دول الجوار العربية؟

فرضيات الدراسة: في ظل التناقص الكبير في المخزون المائي وزيادة الطلب عليه بفعل الزيادة السكانية وارتفاع نسبة الاستهلاك فان المصادر المائية وتامين الحاجة إليها سوف تشكل أزمة خانقة للكل دول المنطقة، وسوف تؤدي إلى صراع شرس وتوترات نزاعات بين دول المنطقة من اجل الحصول على هذه السلعة الحيوية، ومن هنا يمكن وضع بعض الفرضيات الفرعية:

- إن الحصول على كمية كافية من الموارد المائية تمثل أولوية بالغة الأهمية في الإستراتيجية الأمنية للدولة إسرائيل، ولذلك فان إستراتيجية إسرائيل تعتمد على نظام الأمن المائي لأنه يهدد أمنها بشكل مباشر.
- إن النزاع حول الموارد المائية المحدودة بين إسرائيل ودول الجوار العربية لن تؤثر على أي تسوية سياسية مستقبلية فقط ، بل أنها سوف تكون عنواناً للحروب مستقبلية في المنطقة.

منهجية البحث: بحكم الخلفيات التاريخية للموضوع محل الدراسة سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا وبحكم إن مشكلة الدراسة ليست وليدة اللحظة بل لها جذور تاريخية فإننا اعتمدنا المنهج التاريخي للاستعراض الخلفية التاريخية لمشكلة المياه والسياسات المتبعة في فترات تاريخية مختلفة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي لتحليل المواقف والسياسات والوقوف على الاستراتيجيات المعلنة وغير المعلنة المتبعة من قبل إسرائيل لتامين احتياجاتها المائية.

أهداف البحث.

- تسعى الدراسة إلى الكشف عن وجود أزمة مائية في هذه المنطقة، والأبعاد السياسية لهذه الأزمة.
- تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية لتمسك إسرائيل بمنابع المياه في الأراضي المحتلة.
- تهدف الدراسة إلى التعرف على الأطماع الإسرائيلية الساعية إلى الاستيلاء على منابع المياه في الدول العربية المجاورة لإسرائيل.

المبحث الأول: طبيعة أزمة المياه بين العرب وإسرائيل والمقترحات الأمريكية لحل المشكلة.

أن هناك أسباب سياسية تجعل الصراع العربي الإسرائيلي أكثر حدة وهذه الأسباب لها علاقة بإقامة المشروع الصهيوني في المنطقة، كما أن ذلك لم يوقف من عزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل بوضع جملة من الاقتراحات لحل هذا الصراع.

المطلب الأول: أبعاد الصراع العربي – الإسرائيلي حول المياه .

إن السياسة المائية لإسرائيل ستظل العامل الرئيسي في استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، لأن الاستيلاء على الأرض والمياه العربية من أولويات التطبيقات العملية للسياسة الإسرائيلية،[1] وتعود أبعاد هذا الصراع إلى ما يلي:

1- الطابع السياسي لمشكلة المياه: إن مشكلة المياه بين العرب وإسرائيل هي مشكلة سياسية في أصلها وجوهرها، وهي جزء من القضية الفلسطينية كما أن أطماع الحركة الصهيونية في الأرض والمياه العربية لا حدود لها.

فالمخططات التي وضعها الاستعمار الغربي للمنطقة العربية يتم تنفيذها حاليًا من قبل إسرائيل خطوة بعد خطوة حسب الظروف السياسية والعسكرية، وقد توجت هذه المخططات أخيرًا بالاستيلاء على مصادر المياه في كل من الضفة الغربية والمرتفعات السورية المحتلة ونهر الليطاني في جنوب لبنان ونهر الأردن ورافده اليرموك وهذا يمثل بعدا آخر من أشكال الصراع مع إسرائيل على الأرض والماء والوجود وأي مورد استراتيجي في المنطقة العربية،[2] ومع هذا فلا يمكن دراسة ظاهرة التنافس على تملك مياه تلك الأنهار بمعزل عن غيرها من الظواهر السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية. لذا لا يمكن تخفيف حدة الصراع على مياه الأنهار المشار إليها بمعزل عن غيرها من أوجه الصراع العربي – الإسرائيلي ككل.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن مساحة الأردن والبالغة نحو 89 ألف كم 2 تفوق مساحة فلسطين البالغة نحو 29ألف م 2 بنحو ثلاث مرات ونصف في الوقت الذي يبلغ فيه عدد سكان الأردن نحو 4.5 مليون نسمة إلى 5 ملايين، بينما يبلغ عدد اليهود المهجّرين حاليًا إلى فلسطين 5.4 مليون نسمة[4]. لذا فإن سياسة تهجير اليهود إلى فلسطين لا ينظر لها من الناحية السياسية والعسكرية فقط بل ومن الناحية المائية أيضًا.

---

[1] ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، 1988،ص80

[2] نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد – 52 بيروت 1975 ، ص 85 – 93

[3] هاشم سفيان، الأطماع الصهيونية في مياه فلسطين، مجلة صوت الشعب، 18-2-1983، ص 23.

[4] للمزيد انظر: عايش احمد يوسف، الصراع الديمغرافي الفلسطيني الاسرائيلي 2000 – 2030 ، متاح على الرابط : www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046273

والمقصود من ذلك هو إلقاء تبعية تدهور نوعية مياه نهري الأردن واليرموك وسوء توزيعها على العرب المشتركين في حوضه،[1] متناسين أن إسرائيل شجعت على كثرة الإنجاب بتخصيصها مكافأة مالية مجزية على المولود الرابع والخامس، بينما في الأردن يبلغ مجموع المبالغ المخصصة للإنجاب سبعة دنانير فقط لأول ثلاثة مواليد تتناقص تصاعديًا مع عدد المواليد.

وعلى سبيل المثال نورد بعض المغالطات التي أوردها بعض الباحثين المشتركين في ندوة المياه في عمان عام 1991 من أن مشكلة المياه في الأردن يرجع إلى أن اقتصادها يعتمد معظمه على الزراعة،[2] بل وذهب بعض الباحثين في مغالطاتهم بأن حل أزمة المياه في العاصمة عمان يتم عن طريق نقلها من مكانها الحالي ووضعها في الديسة جنوب الأردن*

2- الدوافع الإسرائيلية للتمسك بالأرض والمياه : ركز بعض الباحثين الغربيين والذين اشتركوا في ندوة" إسرائيل والمياه العربية "التي عقدت في عمان عام 1985 على أن الزيادة المستقبلية لسكان المدن في فلسطين المحتلة وارتفاع مستويات المعيشة سوف يتطلبان الحصول على نحو(450 مليون متر مكعب في السنة) إضافية من الماء في عام 1990 (بالإضافة إلى كل ما تم الاستيلاء عليه من المياه العربية الفلسطينية واللبنانية والسورية والأردنية) وإذا لم تستطع إسرائيل الاستيلاء على (450 مليون متر مكعب) كمياه من قطاعات الإنتاج إلى الاستهلاك المنزلي بمقدار % 33 مما تستهلكه الزراعة في عام 1985 مما يؤدي إلى انتكاس اقتصادي واجتماعي وإلى نقل بعض اليهود من المراكز المدنية الكبرى على ساحل(وهي الضفة الغربية وجنوب لبنان البحر المتوسط إلى المناطق التي احتلت عام1967[3] والجولان السوري والأراضي المحتلة من حول نهر اليرموك)، وهذه مبررات غير صحيحة يقصد منها حث إسرائيل على التمسك بالأرض والمياه التي استولت عليها عامي 1948 و1967.

---

[1] غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مجلة شؤون فلسطينية ، عدد 106 ، بيروت 1980، ص 33 – 53.

[2] نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص 85- 93.

* قاع الديسة : تقع في قلب صحراء جنوب الأردن، تحتوي على مياه باطنية تعرف باسم حوض المياه الباطنية في قاع الديسة، وهو حوض مشترك مع السعودية، وحاليًا تقوم السعودية باستغلال غير عقلاني لمياه الحوض الباطنية فيه.

[3] يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، عدد 22 ، لندن 1990 .، ص 53.

المطلب الثاني: المقترحات الأمريكية لحل مشكلة المياه.

تشجع إسرائيل كل طرح لحل مشكلة نقص المياه في دول الجزيرة العربية ودول حوض نهر الأردن حلاً إقليميًا كاستيراد المياه من تركيا* للدول المذكورة، وقد استمرت إسرائيل في طرح ما يسمى بالحل الإقليمي للمياه.

وعليه فقد نادى بعض الباحثين العرب إلى عدم التحرج من طرح فكرة ضرورة التوفيق بين الآراء المختلفة في حل مشكلة المياه في المنطقة حلاً أقرب إلى الصحة[1] أي الموافقة على ما يسمى بمشروع المياه التركي.

وقد أكدت بعض الندوات والدراسات على أن المياه ستكون بؤرة النزاع القادمة في المشرق العربي حيث أن النزاع حول المياه في المنطقة هو مسألة وقت[2] كما أيدت الدراسات التي صدرت عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن حول مشكلة المياه في الشرق الأوسط أن المنطقة المذكورة تقف على حافة أزمة كبرى من أزمات الموارد الطبيعية.

ففي نهاية القرن الماضي كاد الصراع حول الموارد المائية المحدودة والمهددة أن يكون السبب المباشر في انهيار العلاقات السياسية بين دول المنطقة،[3] وترى الولايات المتحدة أن حل المشكلة المائية في منطقة المشرق العربي تتم بتنفيذ المقترحات الآتية:[4]

ا – الاهتمام بتكنولوجيا المياه المتطورة.

ب – تشجيع حكومات منطقة المشرق العربي على إنتاج أشكال جديدة أكثر كفاءة لإدارة الموارد المائية واستراتيجيات تخزين المياه.

ج – تحسين التنسيق بين الوكالات الأمريكية التي تتعامل مع مسألة المياه ودول المشرق العربي.

د – الاهتمام بالبحوث طويلة المدى والتخطيط للمدى البعيد أيضًا.

هـ – إنشاء برنامج مائي مشترك بين الولايات المتحدة ودول المشرق العربي.

---

* اشتركت تركيا رسميا في " مؤتمر السلام " لحل القضية الفلسطينية الذي عقد في موسكو كانون الثاني 1992، أشار ممثلها بالمؤتمر المذكور إلى استعداد تركيا تزويد إسرائيل ودول الجزيرة العربية (كلها اشتركت بالمؤتمر باستثناء اليمن) بالمياه.

[1] غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مرجع سابق، ص 33– 57.

[2] كمال عبد الفتاح وبركات حديد، مصادر المياه في المنطقة والحاجة الملحة منها، ندوة مشكلة الماء في الشرق الأوسط – الواقع والمستقبل، عمان 25 – 26 تشرين الثاني 1991، ص 10.

[3] رمال حسين، لأن لبنان بدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مجلة كل العرب، العدد 203، – لندن 1986، ص 52.

[4] حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، عدد 76، الرباط، 1991 ، ص 39

مما سبق نستنتج أن اهتمام الولايات المتحدة بمشكلة المياه في الشرق الأوسط يعود إلى تحقيق:

ا – اعتمادها كشريك في حل النزاعات المائية في منطقة المشرق العربي.

ب – تطوير موارد المياه في منطقة المشرق العربي باعتمادها التكنولوجيا المائية الأمريكية، والتي تعتبرها الولايات المتحدة كأداة سياسية حيث أن احتكار هذه التكنولوجيا وتملك الولايات المتحدة أكثر أشكالها تقدمًا يعطيها في المستقبل أداة ضغط على دول المنطقة.

ج – تدعي الولايات المتحدة أن إسرائيل متطورة على الوسط المحيط بها لذا يجب أن تنال من 5 إلى 7 مرات من مياه نهري الأردن واليرموك مما يحتاجه الأردن[1] وهذا مؤشر آخر على تدخل الولايات المتحدة المباشر في الشؤون العربية ومنها المياه.[2]

ويبدو ا ان الولايات المتحدة قد أعدت لمشكلة المياه بين العرب وإسرائيل في" مؤتمر السلام " المقترحات بل والحلول التي يتوجب على العرب قبولها، ويرى العرب ان هذه السياسة المائية الأمريكية لحل مشكلات المياه في المنطقة العربية سياسة معادية تعادل في مضمونها السياسة المائية الإسرائيلية، إذ تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أن السياسة العالمية الجديدة سوف تنظر إلى الماء في منطقة المشرق العربي من منطلق سياسات التوازن لا سياسات الهيمنة.[3]

وهي كما وردت في مقترحات جونستون الأمريكي عام 1955 وعلى هذه الخلفية أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إريك جونستون لبحث ترتيب الأوضاع المائية في المنطقة، فوضع مشروعاً عرف بخطة جونستون عام 1953، وتقضي الخطة بتوزيع مياه نهر الأردن المقدرة بـ 1213 مليون متر مكعب على النحو التالي: (30) 774 مليون متر مكعب للأردن، 45 مليون متر مكعب لسوريا، 394 مليون متر مكعب لإسرائيل[4]. وليس كما وردت في مقترحات اللجنة الفنية العربية المكلفة من قبل الجامعة العربية – 1960 انظر الجدول التالي:

---

[1] رمال حسين، لأن لبنان بدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مرجع سابق، ص 55.

[2] توزعت الدول الأجنبية فيما بينها رئاسة وإدارة المشكلات التي من المقرر بحثها في" مؤتمر السلام "بين العرب وإسرائيل المنعقد في موسكو في شهر كانون الثاني 1992 على النحو الآتي: 1- لجنة المياه ترأسها الولايات المتحدة. 2- نزع الأسلحة وترأسها روسيا. 3- التنمية الاقتصادية وترأسها المجموعة الأوروبية. 4- البيئة ترأسها واليابان.

[3] عبد الفتاح دوقان، الأمن المائي وسياسة الأردن الخارجية، الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6 – 7 ، تشرين الأول ، 1991، ص ص 1- 3.

[4] المياه في الصراع العربي الاسرائيلي ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا ، متاح على الرابط : http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2257

الجدول رقم (1) توزيع مياه نهري الأردن في الخطة العربية وخطة وجونستون.

مقارنة بعام (1995) للاستغلال (مليون متر مكعب \ سنة)

المصدر الدولة	لبنان	سوريا	الأردن	الأراضي المحتلة	المجموع
المقترحات العربية					
نهر الأردن	35	42	547	268	862
نهري اليرموك	–	90	430	17	537
المجموع	35	132	977	285	1429
مقترحات جونستون الامريكي					
نهر الأردن	35	42	100	375	552
نهري اليرموك	–	90	377	25	492
المجموع	35	132	477	400	1044
الواقع الفعلي للاستغلال 1991					
نهر الأردن	–	–	–	700	700
نهري اليرموك	–	170	126	307	603
المجموع	–	170	126	1007	1303

المصدر : إلياس سلامة، أهمية المياه في الأردن والشرق الأوسط ، ط1 ج1 ، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق بيروت ، (بدون تاريخ) ص 32.

ويتبين من مقارنة الكميات المائية المستغلة فعلاً من قبل الدول العربية المعنية وإسرائيل حتى نهاية عام 1992 أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من مياه نهري الأردن واليرموك وأن الأردن هو الخاسر الأكبر، إذ يبلغ مجموع الاستغلال السوري من مياه حوضي نهري الأردن واليرموك نحو (170 مليون متر مكعب في السنة) كلها من مياه حوض نهر اليرموك، والأردن نحو (126 مليون متر مكعب في السنة) وهي أيضًا من مياه نهر اليرموك، أما لبنان فلم تستطع حتى الآن استغلال أي كمية من مياهها في حوض نهر الأردن، بينما بلغت الكمية المائية التي استولت عليها إسرائيل نحو (1007 مليون متر مكعب في السنة)[1].

[1] عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999 ، ص 13.

المبحث الثاني: الأطماع الإسرائيلية في مياه دول الجوار العربي.

تسعى إسرائيل ومنذ ظهورها إلى السيطرة على الكمية الأكبر من الموارد المائية والتي تمتلكها الدول العربية المجاورة لأنها تدرك أن الكمية المائية المتوفرة لديها غير كافية على الأمد البعيد والقريب وهذا يهدد أمنها بشكل مباشر لذلك فان سياستها تركزت على السيطرة على منابع المياه في الدول العربية المجاورة وهي الضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان.

المطلب الأول: الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الغربية.

تقوم السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية على إسكان المهجّرين اليهود في المستعمرات التي أنشئت فيها لضمان التوسع الإقليمي.

وتتشكل مواقف إسرائيل تجاه المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة ورفضها المستمر لإقامة دولة عربية في فلسطين يرجعان جزئيًا إلى عامل المياه، حيث لعبت المياه دورًا كبيرًا في تشكيل مفهوم إسرائيل للحكم الذاتي حتى لا تتخلى عن الموارد المائية تحت أي تسوية سياسية، وأن تمسكها بالأرض تمليه دوافع مائية في الدرجة الأولى و تدعي إسرائيل أن الضفة الغربية المحتلة عام 1967 تزودها بنحو (40%) من مياهها[1] ولذلك رسمت سياستها المائية الخاصة بالضفة الغربية لضمان استمرار السيطرة التامة على مصادر المياه فيها بالاحتلال أو عن طريق ما يسمى بالحكم الذاتي حتى تتمكن من السيطرة سياسيًا واقتصاديًا على أي نظام حكم عربي يقوم في الضفة الغربية مستقبلاً وتتمثل التطبيقات العملية للسياسة المائية لإسرائيل في الضفة الغربية في عدة أوجه نذكر منها:[2]

أ- الحد من استخدام العرب للمياه الجوفية.

فقد حددت إسرائيل كميات المياه المسموح فيها للسكان العرب من الآبار الارتوازية بنحو 35 مليون متر مكعب في السنة.

ومن الإجراءات التي اتخذت لضبط عملية استخراج المياه من الآبار الارتوازية من خلال منع سكان الضفة الغربية من حفر آبار جديدة؛ بقصد استخدام مياهها في الري أو الشرب وإجبار العرب على تركيب عدادات على آبارهم وتحديد الكمية المسموح بها في الوقت الذي تم حفر(30) بئرًا ارتوازيًا لصالح المستعمرات الإسرائيلية على عمق يتراوح بين 300 – 500 متر، بينما الآبار الارتوازية

[1] نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، مرجع سابق، ص 85 – 93.

[2] جمال سالم، القطاع الزراعي الموارد المياه في الضفة الغربية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1980، ص 22 .

العربية تقع على عمق 100 متر، مما أثر بصورة مباشرة على مستوى المياه في الآبار العربية وإلى نضوب بعضها.

ب- التضييق على المزارعين العرب بحجج أمنية.

اتخذت إسرائيل إجراءات بقصد التضييق على المزارعين العرب بحجة الأمن، مما أدى إلى تقليص الإنتاج الزراعي بحوالي (35%) عما كان عليه قبل سنة 1967 فقد انخفض إنتاج القثائيات بنسبة (89%) والحبوب بنسبة (28%) والخضراوات بنسبة (18%)[1]، ومن الإجراءات التي اتخذت بحجة الأمن:-[2]

- منع سكان الضفة الغربية من الاستفادة من مياه نهر الأردن وروافده في الزراعة، بينما سُمِح لسكان المستعمرات اليهودية بضخ الماء من النهر لري المحاصيل الزراعية التي تتحمل ملوحة مياه النهر، وتقدر الكمية التي تضخ بحوالي مليون متر مكعب سنويًا، كما قامت إسرائيل بتدمير(140) مضخة مائية مركبة قبل سنة 1967 على الضفة الغربية للنهر بحجة الأمن.
- إغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العربية في وادي الأردن الغربي وشمال خط نابلس –دامية – فقد تم إغلاق نحو (80.000) دونم شمال خط نابلس – دامية لصالح القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- تطبيق سياسة سلبية وعدائية لأي مشروع أو جهد من سكان الضفة الغربية بهدف زيادة كمية المياه المسموح بها أو بزيادة المساحات الزراعية المروية أو تحسين شبكات الري.

وعليه فلم يسمح للفلسطينيين باستبدال قناة الفارعة المائية بشبكة من الأنابيب بدل الأقنية الترابية رغم أن الدراسات أثبتت أن (50%) من المياه التي تجري في القناة تفقد بالتسرب.[3]

ج- احتكار شبكات المياه في الضفة الغربية.

في عام 1982 أعطت إسرائيل شركة (ميكروث) وهي شركة أمريكية مختصة في شئون صرف المياه صلاحية السيطرة على (9) شبكات للمياه في الضفة الغربية من أصل (25) شبكة

---

[1] جلال داود، الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 21 ، بيروت، 1980، ص 42.

[2] هشام عورتاني، الموارد المائية والسياسات المائية في الضفة الغربية، جامعة النجاح، نابلس، 1979، ص 9- 11.

[3] المرجع السابق نفسه ، ص 16.

يستخدمها العرب تلاها قيام وزارة دفاع إسرائيل بالسيطرة على جميع شبكات المياه في الضفة الغربية[1] وإنشاء شبكة من الأنابيب تربط الضفة بشبكة المياه داخل فلسطين المحتلة عام 1948.

وعند تحليل هذه التصرفات نلاحظ الأبعاد السياسة المائية لإسرائيل التي فرضتها على العرب في الضفة الغربية المحتلة، فهي تهدف إلى تثبيت استهلاك المياه من قبل الجانب العربي، وزيادة استهلاك المياه لصالح المستعمرات الإسرائيلية وحرمان العرب من استغلال المياه الباطنية العميقة، بدعوى أن استغلالها من قبل العرب يقلل تصريف الآبار والينابيع التي يعتمد عليها الإسرائيليون في ري مزروعاتهم في الأراضي العربية المحتلة عام 1948.

ويتضح أن السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة مبنية على نظرية الفصل بين السكان والأرض،[2] بمعنى الاحتفاظ بالسيطرة على موارد المياه في الضفة والاستمرار بالتحكم في استغلالها مهما كانت نتيجة المفاوضات حول الحكم الذاتي للسكان العرب الذي كان نتيجة لمؤتمر السلام.

المطلب الثاني: أطماع إسرائيل في مياه المرتفعات السورية المحتلة (الجولان).

تبلغ مساحة المرتفعات السورية المحتلة عام 1967 نحو (1250 كم مربع) تم طرد (100.000) عربي منها أي (93%) من سكانها وبقي فيها نحو(6000) نسمة[3]

ُتقسّم المرتفعات السورية إلى حوضين مائيين:

- مساحة الأول 950 كم 2 تتجمع أمطاره في بحيرة طبرية.
- والثاني مساحته 300 كم 2 تتجمع أمطاره في وادي الرقاد[4]

أحد روافد نهر اليرموك، (85 مليون م3 سنويا) جميعها على شكل فيضانات في فصل الشتاء.

وتعد هضبة الجولان أحد المصادر الرئيسية لمياه نهري الأردن واليرموك، إذ تأتي حوالي (30%) من مجموع المياه التي استولت عليها إسرائيل من مياه نهر الأردن الأعلى من الهضبة ويوجد فيها نحو (100) نبع تنتج نحو (60 مليون متر مكعب سنويا).[5]

---

[1] شوكت تفاحة ، مصدر سابق ، ص 24.

[2] محمد علي حبش، الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي، مجلة معلومات دولية، السنة السادسة، العدد 56، ربيع 1998، ص 32.

[3] يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسة المائية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 34 . وأنظر أيضا – : نصار إبراهيم، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مجلة الأرض، العددان (1–2) كانون الثاني – شباط 1992، ص 22.

[4] يوري ديفيس، الموارد المائية والسياسة المائية الإسرائيلية، نفس المرجع، ص 35.

[5] جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، باريس، 1996 ، ص 61.

وقد أعلنت إسرائيل عن ضمّ الأراضي العربية السورية المحتلة عام 1967 إلى ما احتلته عام 1948لاعتبارات مائية وإستراتيجية، فهي تشرف على سهل الحولة وبحيرة طبرية ونهر اليرموك، كما أنها تشتمل على بعض روافد نهر اليرموك وعلى مواقع العمل العربي المشترك الأردني – السوري على نهر اليرموك والمتمثل حاليًا ببناء سد الوحدة.

ومنذ عام 1971 بدأت إسرائيل باستغلال مياه المرتفعات السورية المحتلة من خلال شركة (ميكورث) التي قامت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لسد حاجات المستعمرات الإسرائيلية في الجولان، كما أقامت الشركة محطة لضخ المياه من بركة(رام) التي تقع عند أسفل جبل الشيخ إلى المستعمرات حيث تتجمع مياه السهول الناجمة عن ذوبان ثلوج جبل الشيخ فيها بطاقة تخزينية تبلغ حوالي(75 مليون متر مكعب)[1].

وقد نفذت إسرائيل مشروعًا مائيًا لتزويد المستعمرات اليهودية في المرتفعات السورية المحتلة التي يقطنها (50.000) يهودي على النحو الآتي[2]:

- المستعمرات اليهودية في جنوب هضبة الجولان تتزود بنحو(3.31 مليون متر مكعب\ سنة).
- المستعمرات اليهودية في وسط هضبة الجولان تتزود بنحو(6 مليون متر مكعب \ سنة).
- المستعمرات اليهودية في شمال هضبة الجولان تتزود بنحو (7.8 مليون متر مكعب\ سنة).

وفي شهر آب سنة 1984 قررت الإدارة العامة لمصلحة المياه في إسرائيل أن تستخدم خط أنابيب البترول(التابلاين) المار في المرتفعات السورية المحتلة والذي توقف فيه العمل سنة 1967 على امتداد 50 كم لاستخدامه في نقل المياه إلى المستعمرات الإسرائيلية هذه السياسة التطبيقية مؤشر على التمسك والاحتفاظ بالمرتفعات السورية وعدم الانسحاب منها، ومما يؤيد ذلك إعلان إسرائيل بعد شهر من عقد" مؤتمر السلام "في مدريد 30\10\1991 أن ضم الجولان لإسرائيل لا رجعة فيه وذلك للاحتفاظ بمصادر المياه في الهضبة.

المطلب الثالث: الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن

ينبع نهر الأردن من المرتفعات الجبلية في سوريا ولبنان ويتغذى بالماء من مصادر مائية باطنية بالإضافة إلى عدد من الأودية والأنهار والجداول من الأراضي اللبنانية والسورية والأردنية والفلسطينية، ويتجه في جريانه من الشمال إلى الجنوب وأهم روافده: نهر اليرموك، نهر الحاصباني، نهر بانياس، نهر الدان.

---

[1] حسن عبد القادر صالح، المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 52، كانون الأول، 1987، ص 66.

[2] محمد المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عمان عدد 1996 ، 31، ص 10

تبلغ مساحة حوض نهر الأردن نحو (17000 كم مربع) منها نحو (2740 كم مربع) شمال بحيرة طبرية[1] وهو أكبر الأنهار الدائمة الجريان في لبنان والأردن وفلسطين ومفتاح التنمية الزراعية في الأردن وفلسطين[2] .

مع العلم أن الأردن لم يستطع حتى الآن استغلال مياهه من المجرى الرئيسي للنهر، وذلك لقيام إسرائيل بضخ مياه النهر إلى بحيرة طبرية قبل أن تصل إلى الأراضي الأردنية. يبلغ تصريف نهر الأردن ككل نحو (1200 مليون متر مكعب) وهي مجموع تصاريف روافده، نهر الدان (240 مليون متر مكعب)، الحاصباني(153مليون متر مكعب)، وبانياس (120 مليون متر مكعب)، وبريغيث (5مليون متر مكعب) واليرموك (433 مليون متر مكعب) والأودية الجانبية الأخرى (249 مليون متر مكعب)[3].

بدأت إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن عام 1959 ، وهذا العمل استنفر الاهتمام العربي وطالبت بعض الدول العربية بمنع إسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطتها، والتي كانت تنفذ بالقرب من المنطقة المجردة من السلاح على الناحية الإسرائيلية من خطوط الهدنة، بينما ذهب البعض الآخر إلى ضرورة البدء بتنفيذ مشروعات على نهر الأردن قبل وصول مياهه إلى إسرائيل، وذلك لإلغاء أي قيمة لمشروعات التحويل من ناحية وتجنب الهجوم المسلح على إسرائيل[4].

وقد انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في يناير 1964 لبحث هذا الموضوع وعليه أقر المؤتمر اختيار موقف الدفاع بدلا من موقف الهجوم، وذلك عن طريق وضع الخطوط العامة لمشروع عربي لتحويل مياه نهر الأردن داخل البلاد العربية دون التعرض للمشروع الإسرائيلي حتى لا تتذرع إسرائيل بدعوى الدفاع عن النفس،[5] وتقرر إنشاء قيادة عربية موحدة للإنذار عن أي تدخل مسلح تقوم به إسرائيل بهدف تعطيل المشروع العربي في استغلال مياه الأردن وقد ردت إسرائيل على مؤتمر القاهرة بما أعلنه رئيس وزرائها آنذاك في اجتماع للكنيست الإسرائيلي بأن: "**حجز المياه**

---

[1] عبد الرزاق محمود أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، ط 1979 ، 1، ص238

[2] هاني قبوط، أطماع صهيونية ومشاريع أمريكية، نهر الليطاني وإسرائيل، مجلة الشاهد، العدد 26 ، أغسطس سبتمبر 1998، ص23

[3] سعد الكايد، المياه والصراع العربي الإسرائيلي، ورقة مقدمة إلى الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6 – 7 تشرين الأول، 1991، ص 6.

[4] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط2 ، بدون تاريخ، ص515

[5] جالينا نيكيتا، دولة إسرائيل، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ، ص 51.

سوف يتم، وإن إسرائيل سوف تتخذ إجراءاتها إذا ما حاول العرب تحويل منابع نهر الأردن"[1] وبطبيعة الحال تعثرت خطة تحويل مياه نهر الأردن إلى الأراضي العربية لأسباب مالية وعسكرية كما هو معروف عن الدول العربية عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية فلم تنفذ بعض الدول العربية الالتزامات المالية المطلوبة منها، كما تحفظ الأردن ولبنان على دخول قوات دعم ومساندة حتى لا يؤدي ذلك إلى استفزاز إسرائيل، في الوقت نفسه الذي لم تكتمل فيه القوات العربية الموحدة.

وكالعادة ظهر تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في هذه الأزمة، واتضح هذا من المذكرة التي قدمها السفير الأمريكي" لوثيوس باتل "والموجهة من الرئيس ليندون جونسون إلى جمال عبد الناصر، حيث اعتبر المشروع العربي يشكل أكبر خطر يهدد السلام وأكدت الولايات المتحدة أهمية مشروع جونستون كأفضل حل للتنمية من وجهة نظرها، وعلى العموم فقد انتهى الأمر إلى أن أصبحت مياه نهر الأردن وروافده تحت السيطرة الإسرائيلية، ولم توضع موضع التنفيذ أي مشروعات عربية[2].

وبعد قيام إسرائيل في عام 1948 باشرت في بداية الخمسينات بضخ نحو (600 مليون متر مكعب \ سنة) من بحيرة طبرية بالإضافة إلى استغلال نحو (100 مليون متر مكعب \سنة) في ري أراضي منطقة الحولة،[3] ونحو (300 مليون متر مكعب) من مياه نهر اليرموك ليبلغ مجموع ما تم الاستيلاء عليه نحو (1007 مليون متر مكعب \ سنة) من مياه حوض نهر الأردن، كما قامت بالاستيلاء على معظم مياه نهر الأردن فيما يعرف باسم" مشروع المياه القطري "

المطلب الرابع: الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر اليرموك (الأردن – سوريا)

ينبع نهر اليرموك من الأراضي السورية والأراضي الأردنية ويجري بين البلدين وهو أهم روافد نهر الأردن ويقدر معدل إيراده السنوي في العدسية بنحو (433 مليون متر مكعب \ سنة) وهو نهر عربي صرف بكامل إيراده وحدوده، وقد ارتبطت المشروعات المائية العربية عليه بمشروعات نهر الأردن.[4]

---

[1] محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967 ، مركز الكتاب للترجمة والنشر، القاهرة، ط1 ، 1990، ص 954 – 958.

[2] هيثم الكيلاني، المياه العربية والصراع الإقليمي، دراسة مستقبلية، سلسلة كراسات إستراتيجية، رقم 17 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر 1993، ص ص 15 – 18.

[3] مصطفى كركوتي، سياسة إسرائيل في السيطرة على المياه العربية، مجلة شؤون فلسطينية، أيلول، عدد 118 ، بيروت، 1981، ص ص 128-129

[4] حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد 8 ، دمشق، أغسطس 1990، ص 43.

وتعود أطماع إسرائيل في مياه نهر اليرموك إلى عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث كانت الفائدة من مياه النهر مقصورة على المشروع اليهودي (بوتنبرغ) سنة 1926 بذلك حرمت المنطقة من الاستفادة من مياهها في ري المزروعات، واستمرت إسرائيل بعد عام 1948 في عرقلة أي مشروع إنشائي على نهر اليرموك لصالح التنمية العربية.[1]

وفي عام 1953 وقعّت الأردن وسوريا اتفاقية استغلال مياه نهر اليرموك بتنفيذ مشروع سد المقارن في حوض النهر الأوسط وفقًا لدراسة الخبير الأمريكي بونجر.[2]

وفي سنة 1967 قصفت إسرائيل بالصواريخ نفق تحويل مياه نهر اليرموك إلى الأردن مما أدى إلى هجرة (60,000) أردني عن منطقة وادي الأردن[3] بسبب زعزعة نظامه المائي في المنطقة التي تعتمد على مياه النهر ولم يعد السكان إلى الوادي إلى بعد سنة 1972 بعد توقف العمليات العسكرية والتوقف عن قصف نفق تحويل مياه نهر اليرموك.

يتبين مما تقدم ما تعنيه سياسة إسرائيل المائية تجاه مياه نهر اليرموك، فهي لم تكتفي بما استولت عليه من مياه نهر الأردن، ولا بالأضرار البليغة التي ألحقتها بالأردن وسوريا ولبنان نتيجة سياستها المائية التي انتهكت فيها كل الحقوق المشروعة لسلب الأردن وسوريا جزءًا هامًا مما تبقى من مياه نهر اليرموك، في الوقت الذي بات الأردن بأمس الحاجة لمياهه لإرواء أراضيه في وادي الأردن وتأمين مياه الشرب لمدنه.

وأنه بات من الضروري أن تتدارك الدول العربية أن مياه نهر اليرموك في خطر، واحتمالية حدوث نزاع عسكري بين الأردن وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى يشبه تمامًا النزاع على مياه نهر الأردن سنة 1964 ، لذا لابد من دعم الأردن وسوريا في استكمال مشروع سد الوحدة على النهر في سبيل الحفاظ على ثروته المائية من الأطماع الإسرائيلية.

وهكذا فإن المياه وأهميتها وكيفية السيطرة على منابعها ومصادرها جميعًا عوامل أساسية في صلب الإستراتيجية الإسرائيلية وعنصر أساسي في صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل.

---

[1] السمان نبيل، الجدوى الاقتصادية لسد الفرات، بركمان برس، أكسفورد 1981 ، مجلة المياه الدولية، ص 101.

[2] رياض ابو ملحم، جريدة الحياة، العدد 12235، بتاريخ 5 \ 8 \ 1996.

[3] ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 185.

إن الخطوات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تقف الأسباب المائية من ورائها منذ عام 1948 وحتى الوقت الحاضر وهي كما يلي[1] :-

- إن موضوع المياه وأهميتها يشكل نقطة التقاء فكرية تجمع بين الزعامات الإسرائيلية قديمًا وحديثًا وعلى مختلف اتجاهاتها السياسية والأيديولوجية.
- إن الفكر الإسرائيلي يربط بين قضية المياه والاعتبارات الأمنية فهو يحث الولايات المتحدة على اعتبار خط وقف إطلاق النار الحالية بين العرب واليهود على طول نهري الأردن واليرموك هي حدود سياسية نهائية.[2]
- أن نهر الأردن ونهر اليرموك ونهر الليطاني والعاصي والنيل والفرات ظهرت جليًا في أفكار الزعامات الإسرائيلية بدرجات متفاوتة، فهي جميعًا محط أطماع إسرائيل.

المطلب الخامس: الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الليطاني (لبنان)

يعتبر نهر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية وأهمها حيث تبلغ مساحة حوضه (2168 كم مربع) ويبلغ طوله (170كم) ، وينبع من المناطق الشمالية والوسطى اللبنانية، ويجري من الشمال إلى الجنوب ليصب في البحر المتوسط بالقرب من مدينة صور حيث يطلق عليه اسم نهر القاسمية، وعلى طول مجراه يُروي مساحات واسعة من سهل البقاع وسهل صيدا وصور، هذا ويبلغ تصريف النهر المذكور نحو (400 مليون متر مكعب)، ويحدث فيضانه في شهر فبراير، وأقل تصريف له في شهر أغسطس[3].

أدركت لبنان أطماع إسرائيل في مياه نهر الليطاني منذ القدم فقد وضعت عدة مشروعات مائية لاستغلال مياه النهر وأعدت المخططات اللازمة لإنشاء سد على النهر في حوضه الأعلى في منطقة البقاع في عام 1948 ، وفي عام 1954 رسمت خطة تفصيلية للمشروع بعد أن طرح الخبير الأمريكي (كوتون) تحويل جزء من مياه النهر إلى إسرائيل، حيث قدم خطة تفصيلية لتقسيم المياه مع لبنان واقترح سحب مياه نهر الليطاني إلى إسرائيل عبر قناة تمتد من شمال إسرائيل إلى جنوبها وصولاً إلى صحراء النقب، وحدد حصة إسرائيل من المياه ب (129 مليون متر مكعب) وحصة

---

[1] فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب" صيف العطش"، الأسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، عدد 1709 ، بيروت 1992.

[2] حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، مرجع سابق، ص 43.

[3] جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي – دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ، 1971، 153 – 156.

لبنان (450 مليون متر مكعب)[1]، وتخوفًا من تنفيذ مخطط إسرائيل بشأن مياه نهر الليطاني بدأت لبنان بتنفيذ الجزء المتعلق بالطاقة الكهربائية، وفي سنة 1957 بدأ العمل في سد القرعون، وقد اكتمل المشروع في عام 1967 وتبلغ سعة السد نحو (92 مليون متر مكعب)[2].

تعود الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الليطاني إلى مطلع القرن العشرين عندما قام المهندس "ويلبزش هنتك 1905 بدراسة مفصلة لمياه روافد نهر الأردن الأعلى وخلص بنتيجة ملخصها أن مياه نهر الأردن لا تكفي احتياجات فلسطين من الماء على المدى البعيد، واقترح أن تحول مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني (أحد روافد نهر الأردن)، وقد طالبت المذكرة التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح الذي عقد بفرنسا في فبراير 1919 بأن تشمل خريطة فلسطين الجغرافية جنوب لبنان بما فيها نهر الليطاني، ولكن بتوقيع الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية بشأن حدود فلسطين في 23 كانون الأول 1920 تم بموجبها الإبقاء على نهر الليطاني ضمن الأراضي اللبنانية، حيث وضعت الاتفاقية حدًا مؤقتًا لأطماع إسرائيل في الاستيلاء على مياه نهر الليطاني.[3]

وفي 17 تشرين الأول 1941 طالب (بن جورويون) بريطانيا بضرورة ضم نهر الليطاني لفلسطين، كما اقترحت لجنة التوفيق الدولية التي بحثت الصراع العربي الإسرائيلي بعد عام 1948 بيع نحو (5,85%) من مياه نهر الليطاني لإسرائيل، وفي عام 1967 أعلنت إسرائيل أن القنوات باتت جاهزة في داخل فلسطين المحتلة لاستقبال مياه نهر الليطاني، وهو ما يعرف باسم مشروع (فاي) الذي يهدف إلى نقل نحو (400 مليون متر مكعب) بواسطة الأنابيب ودمجها بمشروع المياه داخل فلسطين.

إلا أن التطبيق العملي للسياسة المائية الإسرائيلية تجاه مياه نهر الليطاني نفذت في عام 1978 عقب استيلاء إسرائيل على جنوب لبنان بتركيب مضخات مائية قرب جسر الخردلي لضخ مياه من نهر الليطاني عبر الأنابيب لداخل فلسطين؛ لتروي منطقة الجليل حيث تخطط إسرائيل لضخ نحو (150 مليون متر مكعب) من مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبرية[4].

---

[1] إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001 ، ص 77.

[2] رفاعي محمد نور الدين، حق سوريا في مياه نهر الفرات، جامعة دمشق، دمشق، 1999، ص 122.

[3] جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي، الصهيوني، مصدر سابق ص 66.

[4] بشير البرغوثي، المطامع الإسرائيلية مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليلة للنشر، عمان، 1986، ص 227.

وقد جاء احتلال إسرائيل لأراضي أخرى في جنوب لبنان في صيف عام 1982 ليخدم أطماعها في الاستيلاء على المزيد من مياه نهر الليطاني لصالح المستعمرات الإسرائيلية شمال فلسطين، وتطبيقًا جيوبوليتكيا للمخططات التوسعية الإسرائيلية التي بنيت أساسًا على ما وراء حدود الموارد المائية المتوافرة في الأراضي العربية المتاخمة لفلسطين ومنها مياه نهر الليطاني[1].

وقد أجرت إسرائيل عمليات مسح شملت منطقة حوض نهر الليطاني لمعرفة أنسب مكان لتحويل مياه النهر كليًا إليها، وتم اختيار نقطة من مجرى النهر بالقرب من(دير ميماس)[*] ليتم منها التحويل، ونتيجة لقيامها بتنفيذ بعض أعمال الحفر أصرت سوريا على الولايات المتحدة في عام 1983 الحصول على ترتيبات أمنية ثابتة لحماية منابع نهر العاصي في لبنان من أطماع إسرائيل، وفي مارس 1983 أعلم السوريون الحكومة اللبنانية بأن سوريا لن تنسحب من لبنان إلا بعد الحصول على ضمانات بألا تقع منابع نهر العاصي – الذي يمر في وادي البقاع في أيد القوات الإسرائيلية[2].

ويمكن تلخيص الأهداف التي تحققها إسرائيل في حالة تمكنها من الاستيلاء على مياه الليطاني وتحويلها إلى داخل فلسطين:

- توفير ما يعادل ملياري دولار سنويًا في حالة استغلال (400 مليون متر مكعب) من مياه النهر[3]
- حصوله على مياه النهر يعني إلغاء أية إمكانية من الاستفادة من مياه النهر في لبنان.
- إعطاء إسرائيل مبررات للتمسك في جنوب لبنان من أجل السيطرة على مجرى النهر والقنوات والخزانات[4].

لذا فالدوافع المائية والاقتصادية لإسرائيل في جنوب لبنان سوف تفرض نفسها على أي حل او تسوية مستقبلية للنزاع بين إسرائيل ولبنان.

---

[1] مجموعة من الباحثين، الغزو الإسرائيلي للبنان، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر دمشق، 1983، ص 22 – 23.

[*] تقع ديرميماس في قضاء مرجعيون في لواء صيدا والجنوب في لبنان.

[2] غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مرجع سابق، ص 33 – 57 .

[3] ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 180.

[4] محمود سمير، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل ، القاهرة 1991، ص22 .

الخاتمة :

تدرك إسرائيل أنها تعيش وسط منطقة من الأعداء وتغلب على علاقتها معهم العداء المتبادل، فقد سبق وان دخلت مع جيرانها في العديد من الحروب ويعتبرونها جسما دخيلاً ويرفضون مجرد الاعتراف به، كما تدرك أن تحقيق أمنها المائي هو احد أهم مرتكزات أمنها القومي ولذلك اتبعت إسرائيل إستراتيجية تسعى إلى تامين احتياجاتها المائية وضمان عدم استخدام مسالة المياه كورقة ضدها في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي ويظهر ذلك في النقاط الآتية:

- أزمة المياه هي أخطر أزمة يمكن أن تواجه إسرائيل ودول الجوار العربي في المستقبل لأن المياه سلعة يصعب الحصول عليها كيفما كان ومن أي مكان، فالعرب يفقدون قدراتهم الإستراتيجية في غياب حماية رأسمالهم المائي وإسرائيل تستخدم قدرتها وتفوقها العسكري في الاستيلاء على حاجاتها المائية.
- يعتبر الموقف الإسرائيلي امتدادًا لخلفية تاريخية بعيدة من المخططات الإسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه قبل إنشاء الوطن اليهودي وقد ارتكز حلم الجيل الإسرائيلي الأول في إقامة وطنه المقدس على تأمين حدوده الشاسعة وتامين احتياجاته المائية.
- أن إطماع إسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجاري، والحصول على اليد العاملة الرخيصة والموارد الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى المياه.
- كما انه بات واضحاً أن إسرائيل ودول الجوار العربي مع تفاقم أزمة المياه فيها لن يكون أمام دول المنطقة سوى استخدام القوة للاستيلاء على المياه، وهذا مما سيؤدي إلى أن تفتح أبواب المنطقة أما حروب قوية سببها احتياجات دول المنطقة للمياه.
- إن خريطة المنطقة في نظامها الإقليمي الجديد سترسم وفق الخريطة المائية بالدرجة الأولى، وأن الأمن القومي العربي الشامل) وحتى الإقليمي (لن يكون ممكنًا بمعزل عن الأمن المائي، وهذا يعني ضرورة تطوير إستراتيجية عربية مشتركة تقوم في حدها الأدنى على منع سرقة المياه العربية.

قائمة المراجع.

اولاً: الكتب

1- إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001.
2- بشير البرغوثي، المطامع الإسرائيلية مياه فلسطين والدول العربية المجاورة، دار الجليلة للنشر، عمان، 1986.
3- جالينا نيكيتا، دولة إسرائيل، دار الهلال، القاهرة، بدون تاريخ.
4- جمال الدين الدناصوري، موارد المياه في الوطن العربي – دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ، 1971.
5- جمال سالم، القطاع الزراعي الموارد المياه في الضفة الغربية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1980.
6- جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي، مركز الدراسات العربي– الأوروبي، باريس، 1996.
7- رفاعي محمد نور الدين، حق سوريا في مياه نهر الفرات، جامعة دمشق، دمشق، 1999.
8- عبد الرزاق محمود أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1979.
9- عبد القادر المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر، دمشق، 1999.
10- مجموعة من الباحثين، الغزو الإسرائيلي للبنان، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر دمشق، 1983.
11- محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، مركز الكتاب للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1990.
12- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 2، بدون تاريخ.
13- محمود سمير، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل ، القاهرة 1991.
14- هشام عورتاني، الموارد المائية والسياسات المائية في الضفة الغربية، جامعة النجاح، نابلس، 1979.
15- هيثم الكيلاني، المياه العربية والصراع الإقليمي، دراسة مستقبلية، سلسلة كراسات إستراتيجية، رقم 17 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر 1993.

ثانياً: المؤتمرات والندوات

16- سعد الكايد، المياه والصراع العربي الإسرائيلي، ورقة مقدمة إلى الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6 – 7 تشرين الأول، 1991.

17- عبد الفتاح دوقان، الأمن المائي وسياسة الأردن الخارجية، الندوة الوطنية للمياه، عمان، 6 – 7، تشرين الأول، 1991.

18- كمال عبد الفتاح وبركات حديد، مصادر المياه في المنطقة والحاجة الملحة منها، ندوة مشكلة الماء في الشرق الأوسط – الواقع والمستقبل، عمان 25 – 26 تشرين الثاني 1991.

ثالثاً: الدوريات والصحف

1- ديفيس أوري، ماكس أنطونيا، وريتشارد سون جون، السياسة المائية لإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، 1988.

2- نيلسن يان، تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد – 52 بيروت، 1975.

3- هاشم سفيان، الأطماع الصهيونية في مياه فلسطين، مجلة صوت الشعب، 18-2-1983.

4- غنايم إبراهيم، المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن، مجلة شؤون فلسطينية ، عدد 106 ، بيروت 1980.

5- يوري ديفيس، الموارد العربية والسياسات المائية الإسرائيلية، الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، عدد 22 ، لندن، 1990.

6- رمال حسين، لأن لبنان بدد ثروته طيلة 30 سنة – إسرائيل تنجز المرحلة الأخيرة من تحويل الليطاني والحاصباني، مجلة كل العرب، العدد 203، – لندن 1986.

7- حسان الشويكي، الأمن المائي العربي، مجلة الوحدة، عدد 76، الرباط، 1991.

8- جلال داود، الزراعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسات المائية الإسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 21 ، بيروت، 1980.

9- محمد علي حبش، الأطماع والاعتداءات الإسرائيلية على المياه في الوطن العربي، مجلة معلومات دولية، السنة السادسة، العدد 56، ربيع 1998.

10- نصار إبراهيم، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مجلة الأرض، العددان (1-2) كانون الثاني – شباط 1992.

11- حسن عبد القادر صالح، المياه بين العرب وإسرائيل، شؤون عربية، عدد 52، كانون الأول، 1987.

12- محمد المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني، المجلة الثقافية،عدد 31، الجامعة الأردنية، عمان 1996.

13- هاني قبوط، أطماع صهيونية ومشاريع أمريكية، نهر الليطاني وإسرائيل، مجلة الشاهد، العدد 26، أغسطس سبتمبر 1998.

14- مصطفى كركوتي، سياسة إسرائيل في السيطرة على المياه العربية، مجلة شؤون فلسطينية، أيلول، عدد118 ، بيروت، 1981.

15- حسام شحاتة، المياه العربية في دائرة الخطر، المياه العربية في دائرة الخطر، معهد الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد 8، دمشق، أغسطس 1990.

16-السمان نبيل، الجدوى الاقتصادية لسد الفرات، بركمان برس، مجلة المياه الدولية، أكسفورد بريطانيا 1981.

17-رياض أبو ملحم، جريدة الحياة، العدد 12235، بتاريخ 5 \ 8 \ 1996.

18-فؤاد أبو منصور، أحوال الماء من الخليج إلى المغرب" صيف العطش"، الأسبوع العربي، المؤسسة الشرقية للطباعة والنشر، عدد 1709، بيروت 1992.

رابعا: المواقع الكترونية.

1- عايش يوسف، الصراع الديمغرافي العربي الإسرائيلي: موقع جامعة الأزهر، غزة متاح على الرابط:

www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046273

2- المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، متاح على الرابط:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2257

معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

د.صلاح علي التميمي
كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة

أ.ناصر ميلاد الطروق
كلية الاقتصاد جامعة الزيتون

المقدمة:

يرتكز مفهوم التعليم الجامعي في ليبيا على أنه مرحلة التخصص الأكاديمي في كافة أنواع العلوم، وتحديد مستوياته، وتنمية لمواهبهم، وسد حاجات المجتمع المحتملة في الحاضر والمستقبل وبما يتلاءم مع تطوير فيه، والذي يحقق أهداف الدولة الليبية وغايتها المستقبلية.

حيث يحظى التعليم العالي في ليبيا باهتمام الدولة ورعايتها، ونظراً لأهمية التخصصات في تأهيل الكفاءات الوطنية المؤهلة تأهيلا عالياً بمختلف التخصصات والمجالات العلمية والنظرية. لذا استحوذ قطاع التعليم العالي على المخصصات المالية ضخمة في الميزانيات القطاع خلال سنوات خطط التنمية السابقة.

وتتمثل أهداف التعليم العالي في ليبيا في إعداد وتأهيل الطلاب والطالبات واكسابهم القدرات والمهارات المختلفة والاسهام في دفع تطوير البحث العلمي والتطبيقي وإعداد الكفاءات والكوادر الوطنية المختلفة في مختلف التخصصات العلمية، وتقديم الخدمات العلمية والفنية في المجالات العلمية المختلفة في القطاعين العام والخاص وتوثيق الروابط مع القطاع الخاص من (شركات بمختلف أنواعها، المصارف والمؤسسات المالية والخدمية بمختلف أنواعها)،ويمثل التخطيط الاستراتيجي أحد النماذج الحديثة لتطوير والتغيير في نظام الجامعي، لأنه يعمل على الانتقال من الممارسات الإدارية العشوائية الى ممارسات إدارية معتمدة على المشاركة والابتكار والتميز والابداع.

كما أنه أحد الطرق لمواجهة صعوبات وتحديات المستقبل والمتعلقة بالأنظمة التربوية في الدول العربية، وهو الطريق المناسب لتحسين استثمار التكنولوجي والبحث العلمي وتحسين الاستثمار البشري(**الخطيب**، **2001**).

ويعدً التخطيط من أكثر المواضيع أهمية في علم الإدارة وخاصة في الآونة الأخيرة باعتباره عملية مستمرة تتعلق بمستقبل، تقوم على التنبؤ بتوقعات البيئة الداخلية والخارجية ومستويات الأداء في الماضي والحاضر والمستقبل، وتقييم الفرص والمخاطر عن طريق تطوير الأهداف والاستراتيجيات والسياسات **(نصرات والخطيب،2005)**.

وتبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم الخاص بشكل خاص في أنه يشكل عملية في وضع الإطارات محددة للتوجهات التي تعمل المؤسسة التعليمية من خلالها، كما انها تشكل الوسيلة والمنهجية التي تقود عمل المؤسسة لتحقيق أهدافها المرغوب فيها تحقيقها.

حول أهمية التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم أشار العديد من الكتاب بأن هناك العديد من القوي والعوامل التي تجبر مؤسسة التعليم للتوجه نحو التخطيط الاستراتيجي من هذه العوامل الحاجة الى زيادة الطلب على خدمات التعليم مع تراجع الكبير في حجم التمويل من الدولة، كذلك الحاجة الى التنافس مع أنماط التعليم ، والمحافظة على البقاء والنمو واستمرارها في القطاع التعليمي، كذلك الخطط الاستراتيجية سوف تساعد مؤسسات التعليم العالي على مواجهة هذه التحديات والاحتياجات.

إن أسباب توجه مؤسسات التعليم العالي نحو التخطيط الاستراتيجي تأتي من خلال قدرتها على التخطيط للفعاليات المستقبلية لضمان نجاحها، ومواجهة التحديات المستقبلية المحتملة، ولضمان استغلال الإمكانيات المتاحة بكل كفاءة وفعالية، ووضع خطط مستقبلية ثابتة لإنجاح عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساعد تلك المؤسسات على النمو والاستقرار.

وبالرغم من أهمية هذا التوجه نحو تطبيق التخطيط الاستراتيجي إلا أنه تطبيقه يواجه معوقات وقيود منها عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق أو المقاومة الداخلية كنتيجة للنظم والأساليب التقليدية مجدرة بحيث تؤدي إلى ظهور اشكاليات ومقاومة، كذلك كلفة التخطيط من حيث الوقت والمال والجهد، واعتقاد بعض المسؤولين بأن التخطيط لبس مسؤوليتهم أو أنه لن يكافؤوا على عملية التخطيط **(العارف، 2005)**. كما أشار **(الحطاب،1995)** أن أبرز العوامل التي تعيق تطبيق التخطيط الاستراتيجي هي الإشكاليات البيئة الخارجية مما يجعل التخطيط غير فعال، وضعف الموارد المتاحة، وصعوبة الحصول المواد الأولية، وصعوبة الحصول التكنولوجيا، ونقص الكفاءات الإدارية. كما ان التخطيط يحتاج الي كم هائل من البيانات والمعلومات والاحصائيات أضافة الى وجود بعض الاخطاء

في إدارة الخطط الاستراتيجية مما يعتقد بعض المديرين بان الفكرة عير مجدية ولا تأتي بنتائج وعدم وضوح المسؤوليات بين أجهزة التخطيط والوحدات الإدارية داخل المنظمة واعتقادهم بان التخطيط الاستراتيجي هو مسؤولية هيئة متخصصة وليس الإدارة على كافة المستويات.

وعلى الرغم من التوسع الكمي الذي يشهده قطاع التعليم العالي إلا أن الدراسات التي أجريت خول واقع التعليم العالي في الجامعات العربية، ومنها ليبيا أشارت إلى أن هذا الواقع يعاني من العديد من السلبيات ومن أبرزها المركزية في الإجراءات، والبيروقراطية وضعف التخطيط، وتضارب في القوانين والتشريعات والأنظمة المنظمة للتعليم العالي، وتدني مستوى تأهيل، كما أنه بقيء عاجزا عن استيعاب الأعداد المتزايدة، ولم يرافقه اية تحسين في نوعية هذا التعليم وجودة (**الخطيب،2006**) ، لعل ظهور العديد من الإشكاليات في التعليم العالي يعزي الي ضعف التخطيط في تلك الجامعات، عدم التوجه نحو تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي في تطوير رسالتها وأهدافها ورؤيتها مما بفرض على مؤسسات التعليم العالي ضرورة التركيز على التخطيط الاستراتيجي الفعال على اعتبار بأن التخطيط احدى وظائف الإدارة في المؤسسات الحديثة,

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في التعرف على معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي فيها، واختلاف اجاباتهم باختلاف عدد من المتغيرات المستقلة.

فرضيات الدراسة:

1. ما معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة بليبيا من وجهة نظر هيئة التدريس الجامعي؟
2. يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha(\leq 0.05)$ بين متوسطات في إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي تعزي لمتغير الدرجة العلمية.
3. يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha(\leq 0.05)$ بين متوسطات في إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي تعزي لمتغير الخبرة.

أهمية الدراسة:تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. قد تفيد المسؤولين في التعليم العالي والجامعات الليبية في تبني منهجية التخطيط الاستراتيجي.

2. فد تساهم الدراسة في وضع برامج وخطط لمعالجة المعوقات التي قد تواجه تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة.

3. ترفد المكتبات العربية التي تعاني من نقص في هذه الدراسات النادرة علي حسب علم الباحث

4. توفر مرجع يفيد الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا المجال

5. تساعد صناع القرارات في القطاع التعليمي في ليبيا.

6. تسد ثغرة علمية.

أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

1. التعرف على مدى استخدام جامعة الزيتونة للتخطيط الاستراتيجي.
2. التعرف على معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة من وجهة نظر هيئة التدريس الجامعي.
3. التواصل الي مجموعة من النتائج تساهم في معرفة المعوقات والقيود التي تعيق تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على ما يلي: -

1. المجال الموضوعي: معوقات تطبيق التخطيط من جهة نظر هيئة التدريس الجامعي.
2. المجال الزماني: خلال الفترة (2017-2018)
3. المجال المكاني: جامعة الزيتونة بمدينة ترهونة.

الدراسات السابقة:

دراسة (أمجد غالب محمود نجم،2014) تناولت أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الموارد البشرية بشركات المنتجات الغذائية بجمهورية السودان، تمثلت مشكلة الدراسة في أن الكثير من المنظمات تحرص على التخطيط الاستراتيجي لتحقيق النتائج المستهدفة، الا أن الاهتمام بإدارة الموارد البشرية لم

يحظ بالدور الفاعل في إطار إحداث التوافق بين عملية التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية لإخراجها من الدور التقليدي إلى الدور العصري. نبعت أهمية الدراسة من خلال أهمية التوافق، والترابط بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية، وأهمية دورها للمساهمة في اتخاذ القرارات المصرية للمنظمة. هدفت الدراسة للتعرف علي واقع استخدام وتطبيق التخطيط الاستراتيجي في تحليل المشكلات واتحاذ القرار، وتوجيه أفكار العاملين في الموارد البشرية، وتحفيزهم بأهمية التخطيط الاستراتيجي في دوائر المنظمة، ورفع كفاءتهم. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن جودة التخطيط الاستراتيجي تمثل المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية في قيادة السوق من خلال استقطاب المورد البشري الكفؤ، وتطبيق التخطيط الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية يؤثر علي توجيه وتحديد المسارات الاستراتيجية للمنظمة وأهمها:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية.
2. هناك علاقة طردية بين استخدام التكنولوجيا في التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهداف المنظمة ككل وأهداف دائرة الموارد البشرية بشركات الأعمال.
3. هناك علاقة طردية مترابطة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية، وهما متلازمان لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية ولا يجوز تخلي أحدهما عن الآخر.
4. هناك علاقة ارتباط قوية بين كفاءة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية لتطوير قدرات ومهارات العاملين بمنظمات الأعمال. خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

أ‌- ضرورة اهتمام عينة الدراسة بالمحافظة على مستوى النجاح الذي حققته في مجال التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية.

ب- تفعيل دور لجان الرقابة الداخلية والخارجية لمواجهة الانحرافات السلبية الناتجة عن العشوائية وتقلبات الأسعار التي تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة.

2- دراسة (أحلام حسن رحمة،2014) هدفت الدراسة إلى تطبيق مفاهيم وقواعد التخطيط الاستراتيجي على قطاع الوكالات السياحية بغرض ترقية أدائها ومعالجة المعوقات التي تحول دون تطورها. وتمثلت الدراسة في اعتماد تطبيق مفاهيم التخطيط الاستراتيجي يحقق لها الفرصة في زيادة حصتها السوقية وتبنيها لمفهوم التخطيط الاستراتيجي يخلق ميزة تنافسية تتجلي في النظرة الشاملة

للأهداف العامة لقطاع السياحة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات ولوصف الحالة والمنهج الإحصائي للتحليل الحالة واثبات الفرضيات ومنهج التحليل الاستراتيجي لتحليل البيئة لتحليل جوانب القوة والضعف والفرص والتهديدات.توصلت الي:

يواجه قطاع وكالات السفر والسياحة العديد من الصعوبات والمعوقات، ويحتاج لتأهيل البنية التحتية للقطاع ورفع الوعي والاهتمام من قبل الدولة. قدمت التوصيات

أ- وضع استراتيجية لقطاع السفر والسياحة، وإعطاء الأولوية لبرامج التسويق السياحي.

ب- تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتدريب الكوادر البشرية على أعمال السفر السياحة.

ت- العمل على وضع شراكة استراتيجية بين اتحاد وكالات السفر وأصحاب المصلحة.

ث- مراجعة القوانين واللوائح المنظمة لأعمال وكالات السفر والسياحة لجعلها تعمل في مجال السياحة الوافدة والمحلية لغرض زيادة الدخل القومي.

ج- اعتماد الإدارة للتخطيط الاستراتيجي للعمليات المستقبلية للوكالات السياحية بغرض توسيع قاعدة أعمالها، مما يتيح لها زيادة الربحية وتحقيق الهدف التي انشئت من اجلها.

ح- نشر ثقافة الاقتصاد السياحي الإيجابي في القطاع.

3-دراسة (أمير خضر سيد أحمد علي،2014) هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين جودة والتخطيط الاستراتيجي وتأصيلها، ومدى استخدام وسائل الجودة في خطط مؤسسات التعليم العالي، وتوظيف التخطيط الاستراتيجي في تحقيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي، وتطبيق هذه المعايير لتحقيق نتائج جيدة تؤدي إلى خدمات ذات جودة عالية تساعد على تصحيح الأخطاء، وتنبع أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية التخطيط الاستراتيجي بصفة عامة والتخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص وربط التخطيط الاستراتيجي بمبادئ ومعايير وأهداف الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي من خلال دور الجودة الشاملة في إنجاح الخطط الاستراتيجية. تمثلت المشكلة في وجود علاقة سببية بين التخطيط الاستراتيجي والجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بالسودان، ومدى إمكانية الاستفادة من توظيف معايير الجودة الشاملة في التخطيط التعليمي بما يحقق قياس علمي صحيح للاستراتيجيات والخطط المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي، والوقوف على مواطن الضعف والقوة في العملية التعليمية. استخدم الباحث المنهج التكاملي والمنهج التاريخي، وذلك

بهدف دراسة السلاسل الزمنية لاستخدام التخطيط الاستراتيجي ومعايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان للفترة (2000-2012) واستخدام المنهج الوصفي في وصف طبيعة هذه الظاهرة. تركزت فرضية الدراسة:

1. هناك علاقة طردية بين التخطيط الاستراتيجي والجودة الشاملة.
2. توظيف معايير الجودة الشاملة على الاستراتيجيات التعليمية يساعد على تطوير العمل بمؤسسات التعليم العالي.
3. وجود إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي يعمل على تحسين البيئة التعليمية في المدى البعيد.
4. يمكن قياس الخطط والاستراتيجيات التعليمية من خلال معايير الجودة.
5. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان أهمها: وجود علاقة سببية بين التخطيط الاستراتيجي والجودة الشاملة، ومدى إمكانية قياس الخطط الاستراتيجيات التعليمية من خلال معايير الجودة الشاملة.

أوصت الدراسة بالاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي وتشجيع الدراسات في هذا المجال، والاهتمام ببرامج الجودة الشاملة على أعلي المستويات، ووضع خطط تدريبية داخلية وخارجية في مجال الجودة الشاملة، وتوفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات اللازمة في مجال الجودة، وتبني معيار رضا الطلاب والعاملين بمؤسسات التعليم العالي لقياس وتقييم الأداء.

4-دراسة (ديجي وهيبة ،2013) هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. إبراز مدى أهمية استراتيجية التميز في المؤسسة الاقتصادية في ظل المنافسة
2. عن طريق استراتيجية التميز يمكننا التنبؤ بمستقبل المؤسسة الاقتصادية.
3. التعمق في دراسة كيفية تحسين الأداء للمؤسسات الذي كثر عنها الحديث منذ انفتاح السوق الجزائرية على المنتجات الأجنبية على المنتجات المحلية.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ما يلي:

أ. إن استراتيجية التميز توضح الكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسة أن تنافس.

ب. تؤثر استراتيجية التميز على أداء المؤسسة من خلال مساهمتها في رفع الأرباح وزيادة الإنتاجية، ورفع الحصة السوقية في السوق.

ت. يعد تقييم الأداء عنصراً أساسياً للعملية الإدارية حيث يساهم في تقديم المعلومات والبيانات التي تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.

5-دراسة (مريم شكري،2013) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التطبيق العملي لبطاقة الأداء المتوازن بشركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية مثلث مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير لهذا التطبيق. استخدمت الدراسة محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة لقياس الأداء المبينة على الربح المحاسبي لمؤشراته (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، ووجود تأثير لتطبيق واستخدام مناظير بطاقة الأداء المتوازن الأربعة على مقاييس الأداء الحديثة لمؤشراته (مقياس القيمة المضافة، القيمة السوقية المضافة)، وقد أوصت:

أ. ضرورة قيام شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية بالبناء السليم بتقييم الأداء الاستراتيجي بالاعتماد على تطبيق، واستخدام محاور بطاقة الأداء المتوازن بالشكل الذي يظهر مدى انسجام الأهداف المرسومة مع الاستراتيجيات التي تتبناها في ظل التطورات، والتغييرات في بيئة الأعمال التنافسية.

6-دراسة (أبو عجيلة رمضان عثمان،2012) هدفت الدراسة إلى تقييم المرتكزات العملية لبطاقة الأداء المتوازن، ومعرفة مدى إمكانية استخدامها لتقييم الأداء في المصارف التجارية الليبية، وأهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيقها، وتكونت عينة الدراسة من (120) مديراً من مديري الإدارات والموظفين في المصارف الليبية التجارية التي خضعت لها. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:

1. أن لدى المصارف التجارية الليبية الاستعداد الكامل لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أدائها الفعلي في إطار التخطيط الاستراتيجي.

2. وجود توافر للبيانات الازمة لاستخدم مقاييس الأداء، وإبعاد بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء في المصارف التجارية الليبية.

3. ضرورة قيام المصارف بالبناء السليم بتقييم الأداء الاستراتيجي بالشكل الذي يظهر مدى انسجام الأهداف المرسومة مع الاستراتيجيات التي يتبنها المصرف.
4. أن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يؤدي الي ربط بين مقاييس الأداء والاستراتيجيات.
5. وجود صعوبات ومعوقات تواجه بطاقة الأداء في المصارف التجارية الليبية. أوصت

أ.ضرورة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بشكل كامل في المصارف التجارية الليبية في تقييم الأداء لأنها تعد عنصراً مهماً للمنافسة بين المصارف.

ب.إنشاء إدارة متخصصة اهتمامها بالتسويق المصرفي مهامها مساعدة إدارة المصرف وفروعه في تجهيز المعلومات والاحصائيات التي توضح الشرائح الموجودة في السوق المصرفي.

ت.على المصارف التجارية الليبية تذليل الصعوبات التي تقف أمام تطبيق بطاقة الأداء المتوازن والتغلب عليها، وذلك من خلال توفير المتطلبات المادية، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة على كيفية استخدام نموذج الأداء في ظل التطورات والتغييرات في بيئة الأعمال التنافسية.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة:

1. هنالك اختلاف بين هذه الدراسة والدارسات السابقة من حيث المكان فقد تمت الدارسات السابقة في بيئات مختلفة عن البيئة التي أنجزت فيها هذه الدراسة، الأمر الذي يصعب معه استخدام نتائج تلك الدراسات وتعميمها، وهو ما تسعى هذه الدراسة للوصول إليه.
2. هنالك اختلاف بين هذه الدراسة والدارسات السابقة من حيث الزمان حيث تمت هذه الدارسة في الفترة الحالية والتي تشهد تطورات مختلفة في البيئة الليبية وخاصة فيما يخص الجامعات الليبية.
3. هنالك اختلاف بين هذه الدراسة والدارسات السابقة من حيث مجال التطبيق حيث تطبق الدراسة الحالية جامعة الزيتونة بمدينة ترهونة.

الطريقة والاجراءات:

منهج الدراسة:

استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كأسلوب للدراسة الميدانية، وذلك بتوزيع استبانات على أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزيتونة–بمدينة ترهونة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

1. **مجتمع الدراسة:** يشمل جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-بسوق الأحد جامعة الزيتونة البالغ عددهم (135) عضو هيئة تدريس من مختلف الأقسام العلمية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
2. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عشوائية بسيطة ميسرة حجمها (86) مفردة من مجتمع الدراسة المتمثل في جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-بسوق الأحد جامعة الزيتونة، بنسبة بلغت (63.7%) من حجم المجتمع الأصلي، وتم تحديد حجم العينة بناء على جدول krejicie and morg (1971).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الحاسب الآلي لتحليل ومعالجة البيانات إحصائيا عن طريق استخدام البرامج الإحصائي (SPSS) والأدوات الإحصائية التي تتناسب مع الدراسة.

مصادر جمع المعلومات:تم استخدام مصدرين أساسيين لجمع البيانات اللازمة للدراسة هما:

1. **المصادر الأولية:** تمثلت في العينة المبحوثة، وما تم الحصول عليه من بيانات من الاستبانة.
2. **المصادر الثانوية:** من خلال الكتب والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المنشور منها وغير المنشور التي تناولت موضوع الدراسة والاستفادة من شبكة المعلومات الدولية.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بإعداد استبانة في شكلها النهائي احتوت على عدد (24) فقرة تم بناء أداة الدراسة بالاعتماد على الدراسات والأدبيات السابقة، استخدام الباحثان مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة واعطيت لها 5 درجات، موافق واعطيت لها 4 درجات، محايد واعطيت لها 3 درجات، غير موافق واعطيت لها درجتين، غير موافق بشدة واعطيت لها درجة واحدة)، وإجراء التحليلات الإحصائية بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)

صدق أداة الدراسة:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الإدارة بالجامعات الليبية، وعلى بغض المختصين في مجال الإحصاء والتحليل الإحصائي، حيث قاموا

بإبداء أرائهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم حول صياغة بعض العيارات، وقد أجريت العديد من التعديلات وحذف بعض العبارات والكلمات وإحلال أخري بدلاً منها. بحيث أصبحت الاستبانة في بصورتها النهائية مكونة من (24) فقرة.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الاستبانة جري تطبيقها وإعادة تطبيقها على عينة عشوائية كان قوامها (30) مفردة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي خارج عينة الدراسة وبفارق أربع أسابيع بين التطبيق الأول والثاني واحتساب معامل ارتباط بيرسون حيت بلغ **(0.914)**

متغيرات الدراسة: **اشتملت** الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة.

1. **المتغيرات المستقلة:**

- الدرجة العلمية(الأكاديمية) ولهـــا ست فئات وهي **(مساعد محاضر، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)**
- الخبرة العملية ولها أربع فئات وهي **(أقل من6سنوات، من 6سنوات إلى أقل من 10سنوات، من 10 سنوات الى أقل من 15سنة، 15سنة فأكثر)**

2. **المتغير التابع:** معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة بمدينة ترهونة.

المعيار الإحصائي للدراسة: اعتماد الباحثان المعيار الاحصائي لغرض تفسير إجابات افراد عينة الدراسة، وذلك وفق للجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) درجة الحكم على إجابات مستجوبي الدراسة

ر.م	المدى	درجة الموافقة
1	من 1إلى أق من 1.8	غير موافق بشدة
2	1.8إلى أقل من 2.6	غير موافق
3	من 2.6إلى أقل من3.4	محايد
4	من3.4إلى أقل من4.2	موافق
5	من 4.2إلى أقل من5	موافق بشدة

اختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج مستجوبي الدراسة التي هدفت الى التعرف على معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة-بمدينة ترهونة

اختبار الفرضية الاولي: ما معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي؟ وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي النسبي لمعوقات التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

ر.م	الفقرة أو العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النسي%	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
1	هناك روتين وتعقيد اداري في الجامعة	4.209	.721	%84.18	8	موافق
2	عدم استقرار القيادات الإدارية بالجامعة	3.953	.718	%79.70	20	موافق
3	ضعف قدرت الجامعة على تحليل البيئة الخارجية	4.279	.645	%85.58	5	موافق بشدة
4	ضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني	84.20	719	%84.18	9	موافق بشدة
5	قلة وجود معايير لاختيار الأكاديميين والإداريين بالجامعة	4.233	3.66	%84.66	6	موافق بشدة
6	اعتقاد المسؤولين بان الرسالة والرؤية ماهي إلا شعارات	4.221	.582	%84.42	7	موافق بشدة
7	عدم قدرة المسؤولين استخدام التخطيط الاستراتيجي بحجة عدم توافر الوقت الكافي لديهم	4.349	.590	%86.98	1	موافق بشدة
8	اعتقادهم بان صعوبة في استخدام التخطيط الاستراتيجي لعدم المامهم بالمهارات التي	4.186	.695	%83.72	12	موافق

	يطلبها التخطيط.					
9	مركزية صناعة اتخاذ القرار في الجامعة	4.314	.740	%86.28	4	موافق بشدة
10	ضعف خبرة المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي في خطواته واساليبه	4.151	.660	%83.02	13	موافق
11	الاعتقاد بان التخطيط الاستراتيجي لحل ازمات الجامعة	4.081	.723	%81.02	15	موافق
12	وجود فجوة بين البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل	3.965	.818	%79.30	19	موافق
13	عدم اطلاع المسؤولين بالجامعة على تجارب بعض الجامعات المتميزة في التخطيط الاستراتيجي	74.20	8.73	%84.12	10	موافق بشدة
14	عدم قدرة المسؤولين بالجامعة على استخدام الأساليب الحديثة في التخطيط الاستراتيجي	3.977	7.79	%79.54	18	موافق
15	قلة اشراك أعضاء هيئة التدريس في عملية التخطيط.	4.198	8.64	%83.96	11	موافق
16	عدم توافر الحافز المادي والمعنوي في عملية التخطيط الاستراتيجي.	4.116	.758	%82.32	14	موافق
17	عدم إيضاح مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدي بعض القادة المسؤولين الأكاديميين الإداريين	3.733	.874	%74.66	23	موافق
18	ضعف الموارد البشرية المؤهلة للقيام بعملية التخطيط الاستراتيجي بكفاءة وفعالية.	4.058	.788	%81.16	16	موافق
19	الاعتقاد بان التخطيط الاستراتيجي هو مسؤولية إدارة متخصصة وليس الجامعة بكافة	3.593	1.056	%71.86	24	موافق

	مستوياتها التنظيمية.					
20	ضعف التقييم المستمر للخطط الاستراتيجية	3.791	.869	%75.82	22	موافق
21	مقاومة التغيير من قبل المسؤولين بالجامعة	3.988	.711	%79.76	17	موافق
22	قلة الثقافة السائدة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي بالجامعة	3.884	.846	%77.68	21	موافق
23	تواجه برامج التخطيط ظروف صعوبة الاستقرار وعدم التأكد	4.337	.644	%86.74	3	موافق بشدة
24	قلة المعرفة بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه تطبيق التخطيط	54.33	.713	%86.70	2	موافق بشدة
المتوسط الكلي لمعوقات التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي		3.923	0.738	%78.46		موافق

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2018م

ويتضح من الجدول رقم (2) بأن متوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين **(3.593-4.349)** حيث جاءت الفقرة رقم (07) والتي تنص " عدم قدرة المسؤولين استخدام التخطيط الاستراتيجي بحجة عدم توافر الوقت الكافي لديهم" في المرتبة الأولي وبمتوسط حسابي بالغ (4.349) وبانحراف معياري قدره(0.590) وبمتوسط حسابي نسبي86.98% فيما جاءت الفقرة رقم (19) والتي مفادها"الاعتقاد بان التخطيط الاستراتيجي هو مسؤولية إدارة متخصصة وليس الجامعة بكافة مستوياتها التنظيمية." بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بالغ (3.593) وبانحراف معياري قدره (1.056) وبمتوسط حسابي نسبي (71.86%) كما بلغ المتوسط الحسابي الكلي **لمعوقات التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي**(3.923) وبانحراف معياري (0.738) وبمتوسط حسابي نسبي 78.46%

<u>اختبار الفرضية الثانية:</u>

يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **α(0.05≥)** بين متوسطات في إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي تعزي لمتغير الدرجة العلمية.

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع اجابات افراد عينة الدراسة حوا لمعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة يعزى لمتغير الدرجة العلمية (الدرجة الأكاديمية)، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة تبعا لمتغير الدرجة العلمية (الدرجة الأكاديمية)

ر.م	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أستاذ	2	3.937	0.295
2	أستاذ مشارك	4	4.031	0.543
3	أستاذ مساعد	35	4.118	0.349
4	محاضر	25	4.145	0.485
5	مساعد محاضر	20	4.038	0.488
المجموع		86	4.099	0.420

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2018م

يتضح من الجدول رقم(3) هناك تباين ظاهري في متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة بسبب اختلاف في متغير الدرجة العلمية (الاكاديمية) (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، مساعد محاضر) ولبيان هذا دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات يتك احتساب تحليل التباين الأحادي حسب الجدول رقم(4).

جدول (4) تحليل التباين الأحادي لأثر الدرجة العلمية على معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F لجدولية	مستوى الدلالة
الانحدار	0.002	1	0.002	0.010	3.955	0.919
الخطأ	15.033	84	0.179			
المجموع	15.035	85				

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2018م

يتضح من الجدول رقم (4) عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية **(α(0.05≥)** تعزي إلى متغير الدرجة العلمية (الأكاديمية) في معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي حيث بلغت قيمة (F) =**0.010 وقيمة (f) الجدولية (3.955) عند مستوى دلالة (α(0.05≥)**

<u>اختبار الفرضية الثالثة</u>: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **α(0.05≥)** بين متوسطات في إجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي تعزي لمتغير سنوات الخبرة.

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع اجابات افراد عينة الدراسة حوا لمعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة يعزى لمتغير سنوات الخبرة والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة تبعا لمتغير سنوات الخبرة

ر.م	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	اقل 6 سنوات	20	4.085	0.433
2	من 6 سنوات الي أقل من 10 سنوات	60	4.112	0.442
3	من10 سنوات إلي أقل من 15سنة	4	4.010	0.399
4	من 15 سنة فأكثر	2	4.008	0.147
المجموع		86	4.098	0.421

المصدر : اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2018م

يتضح من الجدول رقم(5) هناك تباين ظاهري في متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة بسبب اختلاف في متغير سنوات الخبرة (**اقل 6 سنوات، من 6 سنوات الي أقل من 10 سنوات، من10 سنوات إلي أقل من 15سنة، من 15 سنة فأكثر**) ولبيان هذا دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات يتك احتساب تحليل التباين الأحادي حسب الجدول رقم(6)

جدول (6) تحليل التباين الأحادي لأثر

سنوات الخبرة على (معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بجامعة الزيتونة).

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F لجدولية	مستوى الدلالة
الانحدار	0.005	1	0.005	0.029	3.955	0.865
الخطأ	15.030	84	0.179			
المجموع	15.035	85				

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الاستبيان، 2018م

يتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (**α(0.05≥)**) تعزي إلى متغير سنوات الخبرة في معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي حيث بلغت قيمة (F) **=0.029 وقيمة (f) الجدولية (3.955) عند مستوى دلالة (α(0.05≥).**

النتائج:

1. أظهرت النتائج بوجود معوقات تحد من تطبيق التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزيتونة وكان أعلى هذه المعوقات عدم قدرة المسؤولين استخدام التخطيط الاستراتيجي بحجة عدم توافر الوقت الكافي لديهم وأدني هذه المعوقات الاعتقاد السائد بان التخطيط الاستراتيجي هو مسوؤلية إدارة متخصصة، وليس الجامعة بكافة مستوياتها التنظيمية.
2. كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية **α(0.05≥)** تعزي إلى متغير الدرجة العلمية في معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي حيث بلغت قيمة (F)=0.010 وقيمة (f) الجدولية (**3.955**) عند مستوى دلالة **α(0.05≥)**.
3. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية α(0.05≥) تعزي إلى متغير سنوات الخبرة في معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي حيث بلغت قيمة(F)=0.029 وقيمة (f) الجدولية (**3.955**) عند مستوى دلالة α(0.05≥).

التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فأن الباحثان يوصي بالآتي: –

1. اعتماد معايير التمايز في اختيار القادة الإداريين والأكاديميين في الجامعة في كافة المستويات التنظيمية والإدارية.
2. نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي واعتباره جزء اً لا يتجزأ من رسالة الجامعة ورؤيتها الاستراتيجية.
3. عقد الدورات التدريبية التخصصية للقادة الأكاديميين والإداريين حول إشكاليات التخطيط الاستراتيجي واستراتيجياته المستقبلية.
4. فتح باب التعاون المشترك مع الجامعات المناظرة والمتميزة للاستفادة منها في هذا المجال.
5. حث أعضاء هيئة التدريس الجامعي المشاركة الفعالة في عملية التخطيط الاستراتيجي للفائدة المرجوة منه.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. الغالبي، طاهر محسن منصور، إدريس، وائل محمد صبحي، (2007) **الإدارة الاستراتيجية (منظور منهجي متكامل)** دار وائل النشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. الضباب، احمد عبد الله وآخرون (2003) **اساسيات الإدارة الحديثة**، ط4، دار خوارزم للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
3. الشرقاوي، على، (2002) **العملية الإدارية (وظائف المدير)**، ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
4. العارف، نادية(2005) **الإدارة الاستراتيجية والعولمة**، الدار الجامعية للنشر، مصر.
5. السالم، مؤيد سعيد(2005) **اساسيات الإدارة الاستراتيجية**، دار وائل للنشر، عمان الأردن.
6. الدوري، زكريا(2005) **الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وعمليات وحالات دراسية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن.
7. القطامين، احمد (2002) **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
8. الحملاوي محمد رشاد(1991) **التخطيط الاستراتيجي**، مكتبة عين شمس للتوزيع، مصر.

9. خطاب عايدة (2001)، **الإدارة الاستراتيجية: المدخل القرن الحادي والعشرين**، ط4، مكتبة الأكاديمية، دار الفكر العربي، مصر.

10. خالد، وائل (2007) **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، ط1، الدار الجامعية مصر.

11. ديجي وهيبة، (2013)، **دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

12. صالح الخطيب(2003)، **التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي**، دراسة تطبيقية على قطاع صناعة الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

13. مازن، سالم محمود نور الدين(2008) **دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الإدارة** المدرسية قطاع غزة، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية

المراجع الأجنبية:

1. Shapiro, j (2003) ***Strategic Planning Toolkit***, CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, Retrieved fr0m: http:lwww, civicus.org.
2. Thompson, Arthur A. Jr. and Strickland, A. j) .(1998) **Strategic Management and Business Policy**، New York: Addison-Wesley Publishing Co
3. Bryson, j. (2004) **Strategic planning For public and Nonprofit Organizations: A Guide for Strengthening and Sustaining Organizational** Achievement.3rd Edition, San Francisco: Jessy-Bass ,Imprint of john Wiley

قياس موقف المستهلكين الليبيين تجاه بعض السلع الاستهلاكية باستخدام نموذج فيشبن (Fishbein Model) بالتطبيق على عينة من ربات البيوت بمدينة طرابلس

د.الطاهر محمد الهميلي

كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

الجزء الأول/ الإطار العام للبحث

أولاً- مقدمة

على الرغم من صعوبة تفسير سلوك المستهلك تفسيراً دقيقاً في مواقف التبادل والشراء والاستهلاك للمنتجات المختلفة، إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين في مجال سلوك المستهلك بوجه خاص، ومجالات علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وغيرها، من البحث في تطوير نماذج تحليلية يمكن من خلالها تفسير سلوك المستهلك، بغية الوصول إلى فهم أعمق وإدراك كامل للعوامل المختلفة المؤثرة في سلوك المستهلك سواء ما تعلق منها بذاته، أو ما تعلق منها ببيئته التي يعيش فيها.

إن الاعتماد على استخدام وتطبيق النماذج في تحليل سلوك المستهلك؛ يفيد المهتمين والمختصين في تقديم تفسيرات علمية تقوم على مبادئ العلم وقواعد المنطق، للوصول إلى خلاصات يمكن الاستناد إليها في التنبؤ بسلوك المستهلك أو شريحة المستهلكين المستهدفين الحاليين والمرتقبين، وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الموضوعة للأطراف المختلفة المعنية بالعملية التسويقية، وبما يساعد على تقليل الأخطاء في وضع وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التسويقية المتعلقة بالمستهلك المستهدف بالمزيج التسويقي؛ الذي يتم تقديمه للسوق في ضوء معرفة خصائص الشريحة المستهدفة من المستهلكين الحاليين والمرتقبين.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بدراسة سلوك المستهلك إلى ظهور العديد من النماذج التحليلية، التي اعتمدت على مداخل مختلفة في تقديم تفسير محدد لسلوك المستهلك، منها: المدخل الاقتصادي، والمدخل الاجتماعي، والمدخل الكمي، وغيرها، وبشكل عام يمكن تقسيم النماذج المستخدمة في

تفسير سلوك المستهلك إلى نوعين هما: النماذج الجزئية، والنماذج الشاملة. ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة تزايد اتساع نطاق استخدام النماذج التحليلية في مجالات العلوم المختلفة ولا سيما الإنسانية منها، الأمر الذي شجع أيضاً المختصين والمهتمين في مجالات الإدارة بعامة وإدارة الأعمال والتسويق والعلوم السلوكية وغيرها على تطوير "تصميم" نماذج معينة، واستخدامها في الوصف والتحليل والتفسير والتنبؤ بكثير من الظواهر والأنماط والحالات والمواقف السلوكية وغيرها، مما يضفي على مثل هذه العلوم صفة العلمية القائمة على الدقة، ويؤكد إمكانية استخدامها للنماذج التحليلية أسوة بالعلوم التطبيقية الأخرى.

ويُعد مجال التسويق عموماً وسلوك المستهلك خصوصاً من بين أبرز العلوم التي هي كغيرها بحاجة إلى استخدام النماذج التي بُنيت على كثير من المبادئ والحقائق العلمية في مجالات الرياضيات والإحصاء والحاسوب وغيرها، بغية زيادة درجة الدقة في القرارات المتخذة، ورفع مستوى الثقة بها، ومن ثم تقليل حالات عدم التأكد والأخطاء المصاحبة لها.

ثانياً– إشكالية البحث

من المعلوم أن كثيراً من الظواهر والمشكلات والحالات والمواقف التي ترتبط بالتسويق عموماً وبسلوك المستهلك خصوصاً، تقع ضمن مجالات العلوم الإنسانية، مما جعل البحوث والدراسات التي تتصدى لتلك الظواهر والمشكلات تعتمد في مجملها المنهج الوصفي، وتتجنب إلى حد كبير استخدام النماذج وتطبيقها في تحليل وتفسير تلك الظواهر والمشكلات، والتنبوء بها وتوجيهها نحو الأهداف المرغوبة.

وعلى الرغم من انتشار استخدام النماذج الكمية – الرياضية والإحصائية وغيرها – إلا أنه من الملاحظ الندرة شبه التامة لاستخدام تلك النماذج في تحليل وتفسير الظواهر والمشكلات؛ التي تتعلق بسلوك المستهلك واتجاهاته الشرائية والاستهلاكية عموماً في البيئة التسويقية المحلية، ولعل مردّ ذلك كله إلى أسباب عديدة من بينها: ضعف الثقة لدى متخذي القرار في دقة النماذج وفعاليتها، شح البيانات الكمية التي يمكن في ضوئها بناء النماذج المطلوبة، نقص الخبرة والتجربة اللازمتين لبناء وتطوير النماذج التحليلية، اعتقاد الكثيرين بأن مجالات الإدارة والمجالات المرتبطة بها تعتمد على المهارة والخبرة ، أكثر من اعتمادها على مبادئ العلم وحقائق المنطق، وغير ذلك من الأسباب.

ونظراً لحاجة المختصين والمهتمين في إدارة التسويق بشكل عام وسلوك المستهلك بشكل خاص، لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الخطط وصياغة البرامج وغيرها، وبحيث تتسم بدرجة عالية من الدقة وبمستوى عال من التأكد وبأقل مخاطرة ممكنة، فأن الأمر يقتضي استخدام النماذج التحليلية الملائمة لذلك.

إن ندرة استخدام النماذج التحليلية في تفسير الظواهر والمشكلات المرتبطة بسلوك المستهلكين واتجاهاتهم ومواقفهم الشرائية والاستهلاكية؛ يُعد عائقاً أمام اتخاذ كثير من القرارات التسويقية بدرجة عالية من الدقة والتأكد التام، وبأقل قدر ممكن من الخطأ والمخاطرة المحتملة.

إن إشكالية البحث تكمن في مدى إمكانية استخدام نموذج فيشبن (Fishbein Model)؛ في قياس مواقف المستهلكين الليبيين من ربات البيوت تجاه سلعة استهلاكية محددة، وهي سلعة صابون الغسيل المسحوق، وهذا النموذج يمكن اعتباره أحد أهم النماذج التحليلية الخطية الإضافية، إلى جانب نموذجين آخرين هما: نموذج باس وتلارزيك (Bass & Talarzyk Model)، ونموذج أتولا (Ahtola Model). وفي ضوء ذلك فإن إشكالية البحث تتمثل في التساؤل الآتي:

– هل يمكن استخدام نموذج فيشبن (Fishbein Model)، في قياس مواقف المستهلكين الليبيين من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق بدقة؟ وما مدى إمكانية الاعتماد عليه؟.

ثالثاً– أهداف البحث

سعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1– التعريف بنموذج فيشبن (Fishbein Model)؛ وهو أحد أهم النماذج الخطية الإضافية، ومكوناته الأساسية ومراحل بنائه وشروط تطبيقه، والقيود المصاحبة لذلك.

2 – قياس موقف المستهلكين الليبيين من ربات البيوت تجاه إحدى السلع الاستهلاكية الهامة المتمثلة في سلعة صابون الغسيل المسحوق وبأنواع (ماركات) متعددة.

3– إمكانية ترتيب أفضلية أنواع (ماركات) صابون الغسيل المسحوق المعروضة في السوق المحلية في ضوء تحديد موقف المستهلكين الليبيين من ربات البيوت تجاه كل منها على حدة.

رابعاً- أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال:

1- اتساع نطاق استخدام النماذج التحليلية وتطبيقها في كثير من المجالات العلمية، ولا سيما مجالات التسويق وسلوك المستهلك، هذا فضلاً عن المجالات العلمية التطبيقية الأخرى، التي كانت سباقة قبل غيرها في تطوير النماذج العلمية، وتطبيقها في تشخيص كثير من الظواهر والمشكلات، مما يعني أن هناك إمكانية لبناء وتطوير النماذج العلمية في تشخيص وتحليل وتفسير كثير من الظواهر والمشكلات السلوكية؛ المرتبطة بالمستهلك واتجاهاته ومواقفه الشرائية والاستهلاكية.

2- أن الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ قرارات تسويقية رشيدة تتعلق بالسياسات والخطط والبرامج التسويقية، تتميز بالدقة التامة والتأكد التام، وفي الوقت نفسه بأقل الأخطاء الممكنة وبأدنى مخاطرة متوقعة، تستوجب بناء وتطوير نماذج علمية تحليلية تتميز مخرجاتها بالدقة التامة من خلال ما تسفر عنه من نتائج علمية دقيقة.

3- أن استخدام النماذج التحليلية وتوظيف نتائجها التي تتميز بالدقة التامة، في اتخاذ القرارات ورسم السياسات يضمن توجيه موارد المنشأة نحو الاستخدامات المثلى لها دونما إسراف أو تبذير، وهذا بحد ذاته يقود إلى التقليل من التكاليف التي تتحملها المنشأة، ويجنبها بالتالي الخسائر المحتملة.

4- أن هناك اتجاهاً متسارعاً ومتعاظماً في الوقت الحالي نحو استخدام الأساليب الكمية أسوة بالأساليب الوصفية الأخرى؛ في تحليل وتفسير الكثير من الظواهر والمشكلات التسويقية وغيرها، وفي اتخاذ الكثير من القرارات الحاسمة التي تستلزمها ظروف السوق، وتفرضها متغيرات البيئة التسويقية المعقدة والمتشابكة، والتي تتطلب درجة عالية من الدقة، وقدراً عالياً من التأكد التام، وخاصة وأن النماذج التحليلية أثبتت جدواها في تبسيط كثير من المشكلات المعقدة والأكثر تعقيداً، والتعبير عنها، ومن ثم إيجاد حلول أكثر فعالية.

خامساً- تساؤلات البحث

استناداً إلى طبيعة إشكالية البحث وأهدافه الرئيسة؛ فإنه تم طرح التساؤلين البحثيين الآتيين:

1- ما طبيعة موقف المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق بأنواعه المختلفة باستخدام نموذج فيشبن (Fishbein Model)؟.

2- هل يختلف موقف المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق باختلاف النوع المستخدم منه؟.

سادساً- منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التجريبي، وهو من أكثر المناهج ملاءمة لتحقيق أهداف هذا البحث، وذلك من خلال تطبيق أحد النماذج التحليلية المتمثلة في نموذج فيشبن (Fishbein Model).

ولغرض بناء واستخدام النموذج المشار إليه تم الاعتماد على تطوير "تصميم" صحيفة استبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة من عينة غير عشوائية – وهي عين كرة الثلج (Snow ball Sample) – قوامها (50) مفردة من مجتمع البحث المتمثل في ربات البيوت بمدينة طرابلس.

سابعاً- حدود البحث. تمثلت في الآتي:

1- الحدود الزمانية، شملت الفترة الزمنية التي تم خلالها جمع البيانات الأولية اللازمة لبناء وتطوير نموذج فيشبن (Fishbein Model) لاستخدامه في تحقيق أهداف البحث؛ وهي تحديداً الربع الثالث من العام الجاري 2018م.

2- الحدود المكانية، تمثلت في استهداف عينة من ربات البيوت القاطنات ببعض المناطق في مدينة طرابلس بليبيا.

3- حدود الموضوع، تركزت في قياس موقف المستهلكين الليبيين من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق باستخدام نموذج فيشبن (Fishbein Model) حصراً.

ثامناً- التعريفات الإجرائية للبحث.

1- موقف المستهلكين: وهو الموقف الذي يكوّنه المستهلكون الليبيون من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق، نتيجة تقييمهن للخصائص التي يبحثن عنها في هذه السلعة، وكذلك مدى اعتقادهن بتوفر تلك الخصائص في النوع الذي يبحثن عنه.

2- نموذج فيشبن: وهو أحد النماذج التحليلية التي تُستخدم في قياس وتحديد موقف المستهلك تجاه كثير من الأشياء، سواء أكانت سلعاً أو خدمات أو علامات تجارية أو قنوات توزيع أو إعلانات أو غيرها، ويُحدد ذلك استناداً إلى تقييم المستهلك للخصائص التي يبحث عنها، واعتقاده بمدى توفر هذه الخصائص في الشيء المراد قياس الموقف تجاهه.

3- المستهلكين الليبيين: يُقصد بالمستهلكين الليبيين في هذا البحث هن النساء ربات البيوت اللواتي يقمن بشراء واستخدام أنواع متعددة من صابون الغسيل المسحوق استخداماً نهائياً، لهن أو لأفراد أُسرهِن، بهدف الحصول على المنافع المرجوة منها، وفي الوقت نفسه قد يمارسن وظائف وأعمالاً أخرى غير تلك المرتبطة بشؤون التدبير المنزلي ومسؤوليات البيت اليومية.

4- السلعة الاستهلاكية: وهي سلعة صابون الغسيل المسحوق المُعدّ للاستعمال اليدوي، وهي سلعة استهلاكية ميسرة، وتشمل أنواعاً متعددة الأسماء والعلامات والخصائص، ومن بينها: النجمة، الغسول، تايد، أومو، واش، برسيل، ديكسان، نظيف.

تاسعاً: الدراسات السابقة

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة التي تناولت استخدام النماذج التحليلية في تفسير الظواهر والمشكلات المتعلقة بسلوك المستهلك ومواقفه واتجاهاته الشرائية والاستهلاكية؛ تُعد نادرة جداً إن لم نقل منعدمة تماماً، وبشكل خاص تلك الدراسات التي تناولت النماذج الخطية الإضافية والتي من بينها على وجه التحديد نموذج فيشبن (Fishbein Model)، باستثناء بعض الدراسات التي ركزت على استخدام بعض النماذج التي اعتمدت على الأسلوب الوصفي في تحليلها لبعض الظواهر والمشكلات السلوكية، نظراً لاعتمادها على البيانات الوصفية أكثر من اعتمادها على البيانات الكمية. ومن بين تلك الدراسات التي تناولت بالبحث نموذج نمط المستهلك (CSI) لاختبار أنماط قرارات شراء المستهلكين:*

دراسة سبورليز وكيندال (Sproles & Kendall, 1986)، حيث قام كل من سبروليز في 1985م بجمع البيانات الأولية من خلال (50) عبارة، وضعها في صحيفة استبيان تعكس (9) أنماط لاتخاذ قرارات الشراء، ووزعت على عينة قوامها (111) طالبة بجامعة أريزونا (University of Arizona) بمدينة توكسن (Tucson)، وباستخدام التحليل العاملي (Factor Analysis) استنتج (6) أنماط فعلية من أصل (9) أنماط مقترحة، وفي دراسة لاحقة (Sproles & Kendall,

---

* نقلاً عن:

- فاطمة سالم مروان، **أنماط اتخاذ القرارات الشرائية كمدخل جديد لتجزئة السوق**. دراسة تطبيقية عن طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، أطروحة دكتوراه قيد الإعداد، الأكاديمية الليبية/ طرابلس، 2018م.

1986) لأنماط اتخاذ القرارات الشرائية باستخدام الأسلوب نفسه، وبإجراء تعديل بسيط على النموذج بحيث يشمل (8) أنماط بدلاً من (9) أنماط، وباستخدام (40) عبارة في صحيفة استبيان تعكس الأنماط الثمانية، وزعت على (482) طالب وطالبة يدرسون مادة الاقتصاد المنزلي في (29) فصلاً من (5) مدارس للمرحلة الثانوية في مدينة توكسن، واستنتج وجود الأنماط الثمانية وهي على التوالي: الساعون للكمال والأعلى جودة، الساعون للجديد والموضة، الباحثون عن متعة التسوق، الباحثون عن أفضل الأسعار مقابل القيمة، العفويون، المشوشون بكثرة الخيارات، المعتادون والموالون لماركة معينة.

ثم جاءت بعد ذلك دراسة جين هافستروم وتشايو تشونغ (Jeane L Hafstrom, Chunk and Chea, 1992) بعنوان: أنماط اتخاذ قرارات المستهلكين، وهي دراسة مقارنة بين الشباب الكوري والشباب الأمريكي، وقد أثبتت الدراسة الأنماط نفسها التي توصلت إليها دراسة (Sproles & Kendall, 1986)، باستثناء نمط الباحثون عن الجديد والموضة، ومرد ذلك إلى تداخل نمط الباحثون عن الجودة والباحثون عن الموضة في عقلية الشباب الكوري، كما أوجدت هذه الدراسة نمطاً آخراً أطلق عليه نمط الساعون للاقتصاد في الوقت والجهد.

وفي السياق ذاته جاءت دراسة (Durvalsula, Lysonski and Andrew's, 1993) بعنوان: تعميم مقياس أنماط اتخاذ القرارات لدى المستهلكين عبر الثقافات، والتي تم تطبيقها على الشباب الجامعي في نيوزيلندا، والتي أكدت ما جاء في دراسة (Sproles & Kendall, 1986) من أنماط، وفقاً للترتيب نفسه وإن اختلفت الأوزان قليلاً، وقد يعود تقارب النتائج إلى أن ثقافة شباب نيوزيلندا ثقافة غربية مماثلة للثقافة الأمريكية، بالإضافة إلى أنها دولة متقدمة اقتصادياً، ونظامها الاقتصادي والتسويقي يشبه إلى حد كبير النظام الاقتصادي والتسويقي في الدول الغربية المتقدمة.

إن ما يميز هذا البحث عن غيره من الدراسات والأبحاث السابقة؛ التي ركزت على استخدام النماذج في قياس الأنماط السلوكية أو أنماط اتخاذ القرارات أو غيرها، أنه يُعد الأول من نوعه في البيئة التسويقية الليبية؛ من حيث تركيزه على استخدام نموذج تحليلي بعينه والمتمثل في نموذج فيشبن (Fishbein Model)، وكذلك الاعتماد في بنائه وتصميمه على البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة من ربات البيوت القاطنات بمدينة طرابلس، إضافة إلى تطبيقه في قياس موقف مفردات عينة

البحث تجاه سلعة استهلاكية تُعد الاكثر استعمالاً وهي سلعة صابون الغسيل المسحوق، ومن أنواع (ماركات) مختلفة الأسماء والعلامات التجارية، ومتعددة المنشأ وبلد الصنع، بما فيها المحلية.

عاشراً- التعريف بنموذج فيشبن

يمكن القول أن النماذج المستخدمة في تفسير سلوك المستهلك* – على اختلافها – تنقسم إلى مجموعتين رئيستين هما: النماذج الجزئية، والنماذج الشاملة. حيث اعتمدت النماذج الجزئية في تفسيرها لسلوك المستهلك على وجود عامل أو عاملين على الأكثر؛ وعدَّتهما الأساس في التأثير في سلوك المستهلك ضمن مجموعة الإجراءات والخطوات التي يتبعها في اتخاذه لقراره الشرائي، وتختلف هذه النماذج باختلاف المداخل التي تبناها الباحثون لدراسة سلوك المستهلك كالمدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي وغيرهما، وكذلك النظرية المستخدمة من جانبهم في تفسير الظواهر والمشكلات التي تواجه المستهلك في سعيه من أجل إشباع حاجاته ورغباته المختلفة، ويُعد النموذج الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية مثالاً واضحاً على استخدام النماذج الجزئية في تحليل وتفسير سلوك المستهلك، ومن بين أهم النماذج الجزئية والأكثر شيوعاً في الاستخدام، نموذج المنفعة الحدية، نموذج استعداد المشتري عن مراحل مختلفة، نموذج مورغان، نموذج كاتونا، نموذج لازر سفيلد، نموذج ماش وسايمون، نموذج دوزنبري.

أما النماذج الشاملة فقد ظهرت في منتصف الستينيات من القرن الماضي قُدمت مجموعة من النماذج الجديدة في الأدبيات التسويقية التي عُرفت بالنماذج الشاملة، منها على سبيل المثال نموذج

---

* للمزيد حول النماذج المستخدمة في تفسير سلوك المستهلك، يمكن الرجوع إلى:

– محمود جاسم الصميدعي، ردينة يوسف عثمان، **سلوك المستهلك. مدخل كمي وتحليلي** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001م).

– محمد ناصر، قيس القطامين، **الأصول التسويقية في إدارة المحلات والمؤسسات التجارية** (عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م).

– طارق الخيّر وآخرون، **مبادئ التسويق** (دمشق: جامعة دمشق، 2005م).

– الطاهر محمد الهميلي، **سلوك المستهلك: المفاهيم والتطبيقات** (الزاوية: دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م).

نيقوسيا في عام 1966م، ونموذج انجل وكولات عام 1968م، ونموذج بلاكويل ونموذج هاورد وشث عام 1969م، ونموذج فيشبن وغيرها.

تسعى النماذج الشاملة المستخدمة في تفسير سلوك المستهلك إلى تقديم دراسة كاملة لسلوك المستهلك من وجهة نظر تسويقية، حيث تركّز على دراسة وتحليل عدد كبير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يعتقد بوجود تأثير واضح لها مباشر وغير مباشر في سلوك المستهلك، ضمن مجموعة الإجراءات والخطوات التي يتبعها في اتخاذ قراراته المتعلقة بالشراء والاستعمال والاستهلاك للسلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإن النماذج الشاملة هي نماذج مكملة لما جاءت به النماذج الجزئية السابقة، وتعتمد كغيرها على النماذج السلوكية التي استعارها التسويقيون من العلوم الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها.

وبصورة عامة يرى عدد كبير من الباحثين في مجال التسويق أن نموذج هاورد وشث هو من أكثر النماذج شمولية من بين النماذج السابقة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نموذج فيشبن يقع ضمن مجموعة النماذج الخطية الإضافية التي تُعد إحدى مجموعات النماذج الشاملة.

ووفقاً لمجموعة النماذج الخطية الإضافية المستخدمة في تفسير سلوك المستهلك فإن البديل أو الماركة التي تحصل على أكبر مجموع من القيم – حسب التقييم المرجح للخصائص التي يبحث عنها المستهلك في الماركات المعروضة أمامه – يتم اختيارها من جانب المستهلك، حيث لا يكون من الضروري أن يحصل البديل أو الماركة على تقييم مرتفع في جميع الخصائص التي يبحث عنها المستهلك في الماركات المعروضة أمامه، وإنما يمكن تعويض الخاصية التي تحصل على تقييم منخفض بخاصية أخرى تحصل على تقييم مرتفع وهكذا.

لقد حظيت هذه المجموعة من النماذج بتطبيقات عديدة، وأثبتت فعاليتها في شرح وتفسير عملية تحديد واتخاذ القرار الشرائي للمستهلك، ومن أكثر هذه النماذج شيوعاً هي: نموذج فيشبن، نموذج باس وتلارزيك، نموذج أتولا، وفيما يلي توضيح للفكرة التي يقوم عليها نموذج فيشبن كما يلي:

يُعد نموذج فيشبن (Fishbein Model) الأساس للنماذج متعددة الخصائص وخاصة الخطية منها، حيث عدَّ فيشبن أن الموقف الذي يتخذه المستهلك حيال ماركة ما من منتَج معين؛ الأساس في تحديد طبيعة السلوك الذي يأتي به واتجاه ذلك السلوك، أي أن الموقف هو المحدد للسلوك حسب

نظرية تكوين الموقف، حيث يرى فيشبن بأن الموقف هو نتيجة للاعتقادات المتكونة لدى المستهلك بشأن منتَج معين ومستوى تقييم هذه الاعتقادات، والتي بناءً عليها يكون المستهلك مهيأ إما إيجاباً أو سلباً تجاه ذلك المنتَج.

يعتمد نموذج فيشبن على العوامل التي تتضمنها المعادلة الرئيسة التالية:

$$A_0 = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

حيث أن:

A_0 : تمثل موقف المستهلك تجاه شيء معين قد يكون منتَجاً أو ماركة معينة أو غيرها.

a_i : تمثل تقييم المستهلك السلبي أو الايجابي للخاصية (i) التي تتوافر في منتَج أو ماركة معينة أو غيرها (التقييم السلبي أو الايجابي).

b_{ij} : تمثل قوة اعتقاد المستهلك بأن المنتَج (j) يمتلك الخاصية (i) أو لا يمتلكها.

n : تمثل عدد الخصائص التي يبحث عنها المستهلك في المنتَج ويقيّمها.

ووفقاً لهذا النموذج يتم ترتيب البدائل (منتجات، ماركات،... إلخ) استناداً إلى قيمة الموقف، حيث أن البديل الذي يحصل على أعلى قيمة يحتل المرتبة الأولى من حيث الأفضلية وهكذا.

لاقى نموذج فيشبن اهتماماً كبيراً من قِبل الباحثين في مجالات التسويق بوجهٍ خاصٍ، لما له من دلالاتٍ يمكن أن تفيد في الوصول إلى تحليل مقبول لسلوك المستهلك في موقف معين، استناداً إلى معرفة وتحديد موقفه من منتَج معين أو ماركة معينة.

ولعل من أبرز تطبيقات هذا النموذج تمثلت في تقييم المنتجات المعروضة، حيث أثبتت النتائج التي تم التوصل إليها قدرة هذا النموذج في تحديد نظام تفضيل المستهلك للبدائل المطروحة أمامه؛ من المنتجات والماركات المختلفة ضمن ظروف وشروط معينة.

الجزء الثاني/ الإجراءات المنهجية المتبعة في البحث

أولاً- خطوات بناء النموذج المُستخدَم : مرت عملية بناء نموذج فيشبن بعدة خطوات وهي:

1- **تحديد الهدف الرئيس من استخدام نموذج فيشبن**، والمتمثل في قياس موقف المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق.

2- تحديد المتغيرات الرئيسة التي تتضمنها المعادلة الرئيسة للنموذج – وهي تحديداً:

2.1- تقييم المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت السلبي أو الايجابي للخاصية (i) التي تتوفر في سلعة صابون الغسيل المسحوق والذي يرمز له بالرمز (a_i).

2.2- قوة اعتقاد المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت بأن النوع المحدد (الماركة) من سلعة صابون الغسيل المسحوق (j)، يمتلك الخاصية (i) أو لا يمتلكها.

3- جمع البيانات الأولية التي يتطلبها النموذج من خلال متغيراته الرئيسة، ولهذا الغرض فقد تم تطوير "تصميم" صحيفة استبيان شملت ثلاثة محاور أساسية هي:

3.1- المحور الأول/ وشمل البيانات التي تتعلق بخصائص مفردات عينة البحث من ربات البيوت، وهي: العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، مستوى الدخل الشهري.

3.2- المحور الثاني/ وتَركّز حول معرفة أنواع مسحوق الصابون اليدوي الأكثر شراءً واستعمالاً من قِبل المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت، وقد تم طرح عدد ثمانية أنواع أمامهن، وهي: (النجمة، الغسول، أومو، برسيل، تايد، ديكسان، واش، نظيف)، مع إضافة بديل آخر يذكر.

3.3- المحور الثالث/ وتَركّز حول تحديد مجموعة الخصائص التي يبحث عنها المستهلكون الليبيون عينة البحث من ربات البيوت في سلعة مسحوق الصابون اليدوي وأهمية تلك الخصائص، وقد تم اقتراح عدد 12 خاصية، وهي: (قوة التبييض، إزالة البقع والدهون، الرائحة المنعشة، المحافظة على الألوان، سلامة اليدين "الأمان"، الرغوة، العبوة الملائمة "الوزن"، التطهير والتعقيم، السعر المناسب، الغلاف الجذاب، التوافر المستمر، الاحتواء على البيانات الضرورية للاستعمال)، مع إضافة بديل آخر يذكر.

3.4- المحور الرابع/ ويدور حول قياس قوة اعتقاد المستهلكين الليبيين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر الخصائص التي يبحثن عنها في كل نوع من أنواع الصابون اليدوي التي تم اقتراحها.

من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قد تم إجراء بعض الاختبارات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة البحث المتمثلة في صحيفة الاستبيان، حيث تم إجراء اختبار الصدق الظاهري لأداة البحث. وذلك من خلال عرضها على بعض المحكمين من الخبراء المختصين في المجالات التي

صُممت من أجلها الأداة، والذين أبدوا اتفاقهم مع الباحث على ما تضمنته من أسئلةٍ وعباراتٍ، واعتبروها كافية – إلى حدٍ كبيرٍ – للحصول على البيانات الأولية اللازمة في ضوء أهداف البحث. كما تم اختبار الثبات لأداة البحث، حيث تم استخدام معامل (ألفا كرونباخ) لهذا الغرض، إذ بلغت قيمة المعامل المذكور للثلاثة محاور الرئيسة من صحيفة الاستبيان حوالي (0.97)، وهي أعلى من القيمة المقبولة (0.60) حسب العُرف الإحصائي، مما يُشير إلى تمتع أداة البحث بالثبات، ومن ثم الاتساق الداخلي بين محتوياتها (البياتي، 2005)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): نتائج معامل كرونباخ ألفا للثبات

م	المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ ألفا
1	مدى توفر الخصائص التي يبحث عنها مفردات عينة البحث من ربات البيوت في سلعة صابون الغسيل المسحوق	13	0.90
2	مدى أهمية الخصائص التي يبحث عنها مفردات عينة البحث من ربات البيوت في سلعة صابون الغسيل المسحوق	12	0.73
3	مدى الاعتقاد بتوفر الخصائص التي يبحث عنها مفردات عينة البحث من ربات البيوت في سلعة الصابون	96	0.97
4	للمحاور الثلاثة	121	0.97

4- تحليل البيانات وتطبيق النموذج، حيث تمت الاستعانة ببرنامج (IBM SPSS Statistics) في تفريغ البيانات المتحصل عليها بواسطة صحائف الاستبيان، ومن ثم تحليلها من خلال حل المعادلة الرئيسة للنموذج وهي معادلة من الدرجة الأولى؛ تتضمن متغيراً واحداً مجهولاً هو موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه سلعة صابون الغسيل المسحوق، ومتغيرين اثنين معلومين هما: الأول تقييم المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت للخصائص المتوفرة في كل ماركة من الماركات المعروضة من صابون الغسيل المسحوق، وقد تراوح مستوى تقييم أهمية الخصائص ما بين (مهمة، متوسطة الأهمية، غير مهمة)، وأعطيت الأوزان التالية على التوالي: (1، 0، 1-)، والثاني قوة اعتقادهن بتوفر الخصائص التي يبحثن عنها في كل ماركة من تلك الماركات المعروضة، وقد تراوحت قوة اعتقادهن بتوفر تلك الخصائص ما بين (قوي، وسط، ضعيف)، وأعطيت الأوزان التالية على التوالي: (1، 0، 1-) (الصميدعي، عثمان، 2001: 92).

ثانياً– تحليل البيانات وعرض النتائج المتحصل عليها من تطبيق النموذج المُستخدَم

من المهم وقبل الشروع في تحليل البيانات وعرض النتائج المتحصل عليها باستخدام نموذج فيشبن –تطبيقاً للخطوة الرابعة الواردة في الفقرة (أولاً) من الجزء الثاني – عرض البيانات التي تتعلق ببعض الخصائص (المتغيرات) التي تخص مفردات عينة البحث من ربات البيوت فيما يلي:

جدول رقم (2): خصائص مفردات عينة البحث من ربات البيوت وفقاً لبعض المتغيرات "الخصائص"

ر.م	المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
2	العمر	أقل من 30 سنة	25	%52.1
		من 30 سنة – أقل من 45 سنة	20	%41.7
		من 45 سنة فأكثر	3	%6.3
		المجموع	48	%100
3	المؤهل العلمي	ثانوية أو متوسطة فأقل	5	%10.4
		جامعية	32	%66.7
		ماجستير	7	%14.6
		دكتوراه	3	%6.3
		مؤهل علمي آخر	1	%2.1
		المجموع	48	%100
4	الوظيفة الحالية	معلمة	9	%18.8
		موظفة	18	%37.5
		عمل منزلي	11	%22.9
		وظيفة أخرى	10	%20.8
		المجموع	48	%100
5	مستوى الدخل الشهري	أقل من 500 د.ل	37	%77.1
		من 500 د.ل – أقل من 1000 د.ل	8	%16.7
		من 1000 د.ل – أقل من 1500 د.ل	3	%6.3
		المجموع	48	%100
ملحوظة: تم استبعاد صحيفتي استبيان لعدم استيفاء البيانات الضرورية بهما، وبذلك يكون عدد صحائف الاستبيان الصالحة للتحليل (48) صحيفة.				

جدول رقم (3): آراء مفردات عينة البحث من ربات البيوت وفقاً لمستوى شراء صابون الغسيل المسحوق

مدى شراء صابون الغسيل المسحوق	البيان	التكرار	النسبة المئوية
	دائماً	26	%54.2
	أحياناً	22	%48.8
المجموع		48	%100

كما أسفر تطبيق الخطوة الرابعة أيضاً والمشار إليها سابقاً؛ عن الحصول على البيانات والنتائج المترتبة عنها، كما هو وارد بالجداول الآتية:

جدول رقم (4): تقييم المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت لمجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في سلعة صابون الغسيل المسحوق

التقييم / الخاصية	مهمة 1	متوسطة الأهمية 0	غير مهمة -1	المجموع
قوة التبييض	39	8	1	48
إزالة البقع والدهون	47	0	1	48
الرائحة المنعشة	37	9	2	48
المحافظة على الألوان	36	10	2	48
سلامة اليدين "الأمان"	37	8	3	48
الرغوة	26	16	6	48
العبوة الملائمة "الوزن"	19	17	12	48
التطهير والتعقيم	40	4	4	48
السعر المناسب	26	17	5	48
الغلاف الجذاب	7	17	24	48
التوافر المستمر	32	8	8	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	23	12	13	48

وبترجيح القيم المتحصل عليها والواردة بالأوزان النسبية المقابلة لها في الجدول السابق رقم (4) نحصل على القيم المعروضة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل تقييم المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت لمجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في سلعة مسحوق الصابون

التقييم / الخاصية	مهمة	متوسطة الأهمية	غير مهمة	المجموع	المتوسط*
قوة التبييض	39	0	-1	38	0.79
إزالة البقع والدهون	47	0	-1	46	0.95
الرائحة المنعشة	37	0	-2	35	0.72
المحافظة على الألوان	36	0	-2	34	0.70
سلامة اليدين "الأمان"	37	0	-3	34	0.70
الرغوة	26	0	-6	20	0.41
العبوة الملائمة "الوزن"	19	0	-12	7	0.14
التطهير والتعقيم	40	0	-4	36	0.75
السعر المناسب	26	0	-5	21	0.43
الغلاف الجذاب	7	0	-24	-17	-0.35
التوافر المستمر	32	0	-8	24	0.5
الاحتواء على للبيانات الضرورية	23	0	-13	10	0.20

*(يشير عمود المتوسط إلى القيم التي يتم الحصول عليها من خلال قسمة مجموع القيم التي تمثل تقييم المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت لكل خاصية من الخصائص، على إجمالي مفردات عينة المستهلكين من ربات البيوت والبالغ (48) مفردة).

1- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (النجمة) والتي يرمز لها بالرمز (A):

جدول رقم (6): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة النجمة (Najma)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	24	16	8	48
إزالة البقع والدهون	25	15	8	48
الرائحة المنعشة	23	10	15	48
المحافظة على الألوان	18	16	14	48
سلامة اليدين "الأمان"	23	8	17	48
الرغوة	22	16	10	48
العبوة الملائمة "الوزن"	19	20	9	48
التطهير والتعقيم	22	13	13	48
السعر المناسب	23	16	9	48
الغلاف الجذاب	6	14	28	48
التوافر المستمر	30	8	10	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	19	12	17	48

جدول رقم (7): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة النجمة (Najma)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	24	0	-8	16	0.33
إزالة البقع والدهون	25	0	-8	17	0.35
الرائحة المنعشة	23	0	-15	8	0.16
المحافظة على الألوان	18	0	-14	4	0.08
سلامة اليدين "الأمان"	23	0	-17	6	0.12
الرغوة	22	0	-10	12	0.25
العبوة الملائمة "الوزن"	19	0	-9	10	0.20
التطهير والتعقيم	22	0	-13	9	0.18

السعر المناسب	23	0	-9	14	0.29
الغلاف الجذاب	6	0	-28	-22	-0.45
التوافر المستمر	30	0	-10	20	0.41
الاحتواء على للبيانات الضرورية	19	0	-17	2	0.04

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (النجمة) والتي يرمز لها بالرمز (A):

$$A_A = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

$$A_A = [(0.79\times0.33) + (0.95\times0.35) + (0.72\times0.16) + (0.70\times0.08) + (0.70\times0.12) + (0.41\times0.25) + (0.14\times0.20) + (0.75\times0.18) + (0.43\times0.29) + (-0.35\times(-0.45) + (0.5\times0.41) + (0.20\times0.04)]$$

$$A_A = [(0.26) + (0.33) + (0.11) + (0.05) + (0.08) + (0.10) + (0.02) + (0.13) + (0.12) + (0.15) + (0.20) + (0.008)]$$

$$A_A = 1.55$$

أي أن: $A_A = 1.55$

وباتباع نفس الخطوتين السابقتين على بقية الماركات المعروضة من صابون الغسيل المسحوق أمام المستهلكين مفردات عينة البحث من ربات البيوت، والتعويض بالقيم المتحصل عليها في معادلة النموذج، يمكن تحديد موقفهن تجاه كل ماركة من تلك الماركات، وكما هو وارد بالجداول الآتية:

2- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (الغسول) والتي يرمز لها بالرمز (B):

جدول رقم (8): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة الغسول (Ghasool)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	20	16	12	48
إزالة البقع والدهون	23	14	11	48
الرائحة المنعشة	21	14	13	48
المحافظة على الألوان	15	19	14	48
سلامة اليدين "الأمان"	16	15	17	48
الرغوة	21	16	11	48
العبوة الملائمة "الوزن"	15	19	14	48
التطهير والتعقيم	17	16	15	48
السعر المناسب	19	16	13	48
الغلاف الجذاب	11	11	26	48
التوافر المستمر	25	8	15	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	14	15	19	48

جدول رقم (9): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة الغسول (Ghasool)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	20	0	-12	8	0.16
إزالة البقع والدهون	23	0	-11	12	0.25
الرائحة المنعشة	21	0	-13	8	0.16
المحافظة على الألوان	15	0	-14	1	0.02
سلامة اليدين "الأمان"	16	0	-17	-1	-0.02
الرغوة	21	0	-11	10	0.20

العبوة الملائمة "الوزن"	15	0	-14	1	0.02
التطهير والتعقيم	17	0	-15	2	0.04
السعر المناسب	19	0	-13	6	0.12
الغلاف الجذاب	11	0	-26	-15	-0.31
التوافر المستمر	25	0	-15	10	0.20
الاحتواء على للبيانات الضرورية	14	0	-19	-5	0.10

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (الغسول) والتي يرمز لها بالرمز (B):

$$A_B = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

) + 2) + (0.72×0.16) + (0.70×0.025) + (0.95×0.16A_B = [(0.79×0.
(0.70×0.02) + (0.41×0.20) + (0.14×0.02) + (0.75×0.04) +
(0.43×0.12) + (−0.35×(−0.31) + (0.5×0.20) + (0.20×0.10)]

A_B = [(0.12) + (0.23) + (0.11) + (0.01) + (−0.01) + (0.08) + (0.002) + (0.03) + (0.05) + (0.10) + (0.1) + (0.02)]

A_B = 0.84

أي أن: $A_B = 0.84$

4- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (أومو) والتي يرمز لها بالرمز (C):

جدول رقم (10): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة أومو (Omo)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	26	11	11	48
إزالة البقع والدهون	27	10	11	48
الرائحة المنعشة	24	12	12	48
المحافظة على الألوان	22	13	13	48
سلامة اليدين "الأمان"	20	14	14	48
الرغوة	25	11	12	48
العبوة الملائمة "الوزن"	19	15	14	48
التطهير والتعقيم	24	12	12	48
السعر المناسب	16	18	14	48
الغلاف الجذاب	16	16	16	48
التوافر المستمر	20	10	18	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	18	16	14	48

جدول رقم (11): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة أومو (Omo)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	26	0	-11	15	0.31
إزالة البقع والدهون	27	0	-11	16	0.33
الرائحة المنعشة	24	0	-12	12	0.25
المحافظة على الألوان	22	0	-13	9	0.18
سلامة اليدين "الأمان"	20	0	-14	6	0.12
الرغوة	25	0	-12	13	0.27

العبوة الملائمة "الوزن"	19	0	-14	5	0.10
التطهير والتعقيم	24	0	-12	12	0.25
السعر المناسب	16	0	-14	2	0.04
الغلاف الجذاب	16	0	-16	0	0
التوافر المستمر	20	0	-18	2	0.04
الاحتواء على للبيانات الضرورية	18	0	-14	4	0.08

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (أومو) والتي يرمز لها بالرمز (C):

$$A_C = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

A_C = [(0.79×0.31) + (0.95×0.33) + (0.72×0.25) + (0.70×0.18) + (0.70×0.12) + (0.41×0.27) + (0.14×0.10) + (0.75×0.25) + (0.43×0.04) + (−0.35×0) + (0.5×0.04) + (0.20×0.08)]

A_C = [(0.24) + (0.31) + (0.18) + (0.12) + (0.08) + (0.11) + (0.01) + (0.18) + (0.01) + (0) + (0.02) + (0.01)]

A_C = 1.27

أي أن: $A_C = 1.27$

4- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (برسيل) والتي يرمز لها بالرمز (D):

جدول رقم (12): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة برسيل (Persil)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	28	7	13	48
إزالة البقع والدهون	24	11	13	48
الرائحة المنعشة	32	3	13	48
المحافظة على الألوان	42	10	14	48
سلامة اليدين "الأمان"	32	9	16	48
الرغوة	25	7	16	48
العبوة الملائمة "الوزن"	18	17	13	48
التطهير والتعقيم	18	15	15	48
السعر المناسب	14	15	19	48
الغلاف الجذاب	21	10	17	48
التوافر المستمر	19	15	14	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	19	13	16	48

جدول رقم (13): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة برسيل (Persil)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	28	0	-13	15	0.31
إزالة البقع والدهون	24	0	-13	11	0.22
الرائحة المنعشة	32	0	-13	19	0.39
المحافظة على الألوان	24	0	-14	10	0.20
سلامة اليدين "الأمان"	23	0	-16	7	0.14
الرغوة	25	0	-16	9	0.18

العبوة الملائمة "الوزن"	18	0	-13	5	0.10
التطهير والتعقيم	18	0	-15	3	0.06
السعر المناسب	14	0	-19	-5	-0.10
الغلاف الجذاب	21	0	-17	4	0.08
التوافر المستمر	19	0	-14	5	0.10
الاحتواء على للبيانات الضرورية	19	0	-16	3	0.06

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (برسيل) والتي يرمز لها بالرمز (D):

$$A_D = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

A_D = [(0.79×0.31) + (0.95×0.22) + (0.72×0.39) + (0.70×0.20) + (0.70×0.14) + (0.41×0.18) + (0.14×0.10) + (0.75×0.06) + (0.43×(−0.10) + (−0.35×0.08) + (0.5×0.10) + (0.20×0.06)]

A_D = [(0.24) + (0.20) + (0.28) + (0.14) + (0.09) + (0.07) + (0.01) + (0.04) + (−0.04) + (−0.02) + (0.05) + (0.01)]

A_D = 1.07

أي أن: $A_D = 1.07$

5- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (تايد) والتي يرمز لها بالرمز (E):

جدول رقم (14): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة تايد (Tide)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	32	5	11	48
إزالة البقع والدهون	30	5	13	48
الرائحة المنعشة	29	5	14	48
المحافظة على الألوان	24	7	17	48
سلامة اليدين "الأمان"	20	11	17	48
الرغوة	27	8	13	48
العبوة الملائمة "الوزن"	19	11	18	48
التطهير والتعقيم	27	8	13	48
السعر المناسب	18	12	18	48
الغلاف الجذاب	19	11	18	48
التوافر المستمر	17	13	18	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	18	10	20	48

جدول رقم (15): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحث عنها في صابون ماركة تايد (Tide)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	32	0	-11	21	0.43
إزالة البقع والدهون	30	0	-13	17	0.35
الرائحة المنعشة	29	0	-14	15	0.31
المحافظة على الألوان	24	0	-17	7	0.14
سلامة اليدين "الأمان"	20	0	-17	3	0.06
الرغوة	27	0	-13	14	0.29
العبوة الملائمة "الوزن"	19	0	-18	1	0.02
التطهير والتعقيم	27	0	-13	14	0.29

السعر المناسب	18	0	-18	0	0
الغلاف الجذاب	19	0	-18	1	0.02
التوافر المستمر	17	0	-18	-1	-0.02
الاحتواء على للبيانات الضرورية	18	0	-20	-2	-0.04

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (تايد) والتي يرمز لها بالرمز (E):

$$A_E = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

A_E = [(0.79×0.43) + (0.95×0.35) + (0.72×0.31) + (0.70×0.14) + (0.70× 0.06) + (0.41×0.29) + (0.14×0.02) + (0.75×0.29) + (0.43×0) + (−0.35×0.02) + (0.5×(−0.02) + (0.20×(−0.04)]

A_E = [(0.33) + (0.33) + (0.22) + (0.09) + (0.04) + (0.11) + (0.002) + (0.21) + (0) + (−0.007) + (−0.01) + (−0.008)]

A_E = 1.30

أي أن: $A_E = 1.30$

6- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (واش) والتي يرمز لها بالرمز (F):

جدول رقم (16): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة واش (Wash)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	14	11	23	48
إزالة البقع والدهون	15	9	24	48
الرائحة المنعشة	18	7	23	48
المحافظة على الألوان	13	9	26	48
سلامة اليدين "الأمان"	11	11	26	48
الرغوة	13	8	27	48
العبوة الملائمة "الوزن"	15	11	22	48
التطهير والتعقيم	14	10	24	48
السعر المناسب	17	7	24	48
الغلاف الجذاب	10	12	26	48
التوافر المستمر	16	11	21	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	12	11	25	48

جدول رقم (17): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة واش (Wash)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	14	0	-23	-9	-0.18
إزالة البقع والدهون	15	0	-24	-9	-0.18
الرائحة المنعشة	18	0	-23	-5	-0.10
المحافظة على الألوان	13	0	-26	-13	-0.27
سلامة اليدين "الأمان"	11	0	-26	-15	-0.31

الرغوة	13	0	−27	−14	−0.29
العبوة الملائمة "الوزن"	15	0	−22	−7	−0.14
التطهير والتعقيم	14	0	−24	−10	−0.20
السعر المناسب	17	0	−24	−7	−0.14
الغلاف الجذاب	10	0	−26	−16	−0.33
التوافر المستمر	16	0	−21	−5	−0.10
الاحتواء على للبيانات الضرورية	12	0	−25	−13	−0.27

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (واش) والتي يرمز لها بالرمز (F):

$$A_F = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

A_F = [(0.79×(−0.18) + (0.95×(−0.18) + (0.72×(−0.10) + (0.70×(−0.27) + (0.70×(−0.31) + (0.41×(−0.10) + (0.14×(−0.14) + (0.75×(−0.20) + (0.43×(−0.14) + (−0.35×(−0.33) + (0.5×(−0.10) + (0.20×(−0.27)]

A_F = [(−0.14) + (−0.17) + (−0.07) + (−0.18) + (−0.21) + (−0.04) + (−0.01) + (−0.15) + (−0.06) + (0.11) + (−0.05) + (−0.05)]

A_F = 1.02

أي أن: $A_F = -1.02$

7- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (نظيف) والتي يرمز لها بالرمز (G):

جدول رقم (18): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة نظيف (Nadhif)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	21	10	17	48
إزالة البقع والدهون	20	9	19	48
الرائحة المنعشة	22	9	17	48
المحافظة على الألوان	16	13	19	48
سلامة اليدين "الأمان"	14	11	23	48
الرغوة	17	12	19	48
العبوة الملائمة "الوزن"	15	14	19	48
التطهير والتعقيم	16	12	20	48
السعر المناسب	19	11	18	48
الغلاف الجذاب	11	12	25	48
التوافر المستمر	21	10	17	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	14	11	23	48

جدول رقم (19): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة نظيف (Nadhif)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	21	0	-17	4	0.08
إزالة البقع والدهون	20	0	-19	1	0.02
الرائحة المنعشة	22	0	-17	5	0.10
المحافظة على الألوان	16	0	-19	-3	-0.06
سلامة اليدين "الأمان"	14	0	-23	-9	-0.18

الرغوة	17	0	−19	−2	−0.04
العبوة الملائمة "الوزن"	15	0	−19	−4	−0.08
التطهير والتعقيم	16	0	−20	−4	−0.08
السعر المناسب	19	0	−18	1	0.02
الغلاف الجذاب	11	0	−25	−14	−0.29
التوافر المستمر	21	0	−17	4	0.08
الاحتواء على للبيانات الضرورية	14	0	−23	−9	−0.18

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (نظيف) والتي يرمز لها بالرمز (G):

$$A_G = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

) + (0.70×(−0.06) + 10) + (0.72×0.02) + (0.95×0.08A$_G$ = [(0.79×0.
(0.70×(−0.18) + (0.41×(−0.04) + (0.14×(−0.08) + (0.75×(−0.08) +
(0.43×0.02) + (−0.35×(−0.29) + (0.5×0.08) + (0.20×(−0.18)]

A$_G$ = [(0.06) + (0.01) + (0.07) + (−0.04) + (−0.12) + (−0.01) + (−0.01) + (−0.06) + (0.008) + (0.10) + (0.04) + (−0.03)]

A$_G$ = 0.01

أي أن: $A_G = 0.01$

8- قياس موقف المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (ديكسان) والتي يرمز لها بالرمز (H):

جدول رقم (20): قوة اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوفر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة ديكسان (Dixsan)

الاعتقاد / الخاصية	قوي 1	وسط 0	ضعيف -1	المجموع
قوة التبييض	22	15	11	48
إزالة البقع والدهون	20	17	11	48
الرائحة المنعشة	26	9	13	48
المحافظة على الألوان	23	11	14	48
سلامة اليدين "الأمان"	18	15	15	48
الرغوة	20	14	14	48
العبوة الملائمة "الوزن"	19	18	11	48
التطهير والتعقيم	20	13	14	48
السعر المناسب	24	12	12	48
الغلاف الجذاب	17	15	16	48
التوافر المستمر	24	11	13	48
الاحتواء على للبيانات الضرورية	19	13	16	48

جدول رقم (21): القيم المرجحة بالأوزان النسبية التي تمثل اعتقاد المستهلكين عينة البحث من ربات البيوت بتوافر مجموعة الخصائص التي يبحثن عنها في صابون ماركة ديكسان (Dixsan)

الاعتقاد / الخاصية	قوي	وسط	ضعيف	المجموع	المتوسط
قوة التبييض	22	0	-11	11	0.22
إزالة البقع والدهون	20	0	-11	9	0.18
الرائحة المنعشة	26	0	-13	13	0.27
المحافظة على الألوان	23	0	-14	9	0.18
سلامة اليدين "الأمان"	18	0	-15	3	0.06
الرغوة	20	0	-14	6	0.12

العبوة الملائمة "الوزن"	19	0	−11	8	0.16
التطهير والتعقيم	20	0	−14	6	0.12
السعر المناسب	24	0	−12	12	0.25
الغلاف الجذاب	17	0	−16	1	0.02
التوافر المستمر	24	0	−13	11	0.22
الاحتواء على للبيانات الضرورية	19	0	−16	3	0.06

وبالتعويض في معادلة النموذج نحصل على موقف عينة البحث من ربات البيوت تجاه صابون ماركة (ديكسان) والتي يرمز لها بالرمز (H):

$$A_H = \sum_{i=1}^{n} a_{i*} b_{ij}$$

) + 18) + (0.70×0.27) + (0.72×0.18) + (0.95×0.22A_H = [(0.79×0. (0.70×0.06) + (0.41×0.12) + (0.14×0.16) + (0.75×0.12) + (0.43×0.25) + (−0.35×0.02) + (0.5×0.22) + (0.20×0.06)]

A_H = [(0.17) + (0.17) + (0.19) + (0.12) + (0.04) + (0.04) + (0.02) + (0.09) + (0.10) + (−0.007) + (0.11) + (0.01)]

A_G = 1.05

أي أن: $A_H = 1.05$

نخلص إلى أنه من خلال تحليل البيانات الواردة بالجداول السابقة؛ أن القيم المتحصل عليها من استخدام النموذج في قياس موقف مفردات عينة البحث من ربات البيوت، تجاه كل ماركة من الماركات المعروضة من صابون الغسيل المسحوق، هي: (**1.55**، **0.84**، **1.27**، **1.07**،**1.30**، **−1.02**، **0.01**، **1.05**).

الجزء الثالث/ نتائج البحث وتوصياته

أولاً- النتائج

أسفرت عملية تحليل البيانات الأولية باستخدام نموذج فيشبن، والتي تم جمعها من عينة غير عشوائية من ربات البيوت، لقياس موقفهن تجاه ماركات صابون الغسيل المسحوق المعروضة عليهن في السوق، عن النتائج الآتية:

1- أن لدى مفردات عينة البحث من ربات البيوت موقفاً إيجابياً تجاه غالبية ماركات صابون الغسيل المسحوق المعروضة عليهن باستثناء صابون ماركة (واش)، وفي هذا إجابة عن التساؤل الأول للبحث.

2- أن هنالك تفاوتاً ملحوظاً في موقف مفردات عينة البحث من ربات البيوت تجاه ماركات صابون الغسيل المسحوق المعروضة عليهن، حيث تراوح ذلك الموقف ما بين الإيجابي إلى السلبي. حيث كان ترتيب موقفهن من تلك الماركات من الأكثر قوة إلى الأقل قوة على التوالي: **(النجمة، برسيل، أومو، تايد، ديكسان، الغسول، نظيف)**، فيما كان موقفهن تجاه صابون ماركة **(واش)** سلبياً، وفي هذا ما يجيب عن التساؤل الثاني للبحث.

3- أنه وبناءً على النتيجة السابقة فإنه يمكن ترتيب أفضلية الماركات المعروضة من سلعة صابون الغسيل المسحوق؛ في ضوء موقف مفردات عينة البحث من ربات البيوت من تلك الماركات كلا على حدة، حيث يمكن ترتيبها من الأكثر تفضيلاً في الشراء إلى الأقل تفضيلاً على النحو التالي: **(النجمة، برسيل، أومو، تايد، ديكسان، الغسول، نظيف، واش).**

4- أن موقف مفردات عينة البحث من ربات البيوت تجاه الماركات المعروضة من صابون الغسيل المسحوق محل البحث؛ تكوّن بناءً على أهمية الخصائص التي يبحثن عنها، واعتقادهن بتوفر تلك الخصائص في تلك الماركات كلا على حدة.

ثانياً- التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، فإنه يمكن اقتراح ما يلي:

1- تشجيع استخدام النماذج التحليلية الكمية وغيرها في تفسير وتحليل المشكلات والظواهر التسويقية المختلفة، وتوفير متطلبات استخدامها وعلى وجه الخصوص البيانات الكمية الدقيقة التي ستوظف في بناء وتطوير تلك النماذج وتطبيقها عملياً.

2- الاهتمام بتصميم المنتجات وتطوير السياسات والبرامج المتعلقة بذلك، من خلال التركيز على توفر كل الخصائص التي يبحث عنها المستهلكون من ربات البيوت في الماركات المعروضة من صابون الغسيل المسحوق التي تحصلت على قيم أقل، وبما يستجيب لتوقعاتهن من هذه السلعة الاستهلاكية الهامة.

3- الالتزام بتطبيق المعايير والمواصفات المحلية والدولية في إنتاج وتسويق سلعة صابون الغسيل المسحوق، بما يقلّل من ارتكاب الأخطاء ويجنب ظهور عيوب التصنيع، وبما يضمن الوصول إلى مرحلة إنتاج هذه السلعة وتوفيرها بالخصائص التي يبحث عنها المستهلك، وبما يلبي توقعاته من عملية الشراء.

4- تشجيع المنتَج المحلي من سلعة صابون الغسيل المسحوق، من خلال الحرص على إنتاجه بالخصائص المطلوبة، وكذلك مراعاة توفرها فيما يتم توريده من السوق الأجنبية.

5- التوسع في تطبيق واستخدام نموذج فيشبن وغيره من النماذج التحليلية الكمية وغيرها في قياس مواقف المستهلكين أو العملاء تجاه كثير من العناصر الأخرى كالأسماء والعلامات التجارية، العبوات والأغلفة، قنوات التوزيع، الإعلانات، وسائل الإعلان، رجال البيع،... إلخ. مع ضرورة توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق مثل هذه النماذج الهامة.

مراجع البحث :

1- البياتي، محمود، **تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005م).

2- الخيّر، طارق، وآخرون، **مبادئ التسويق** (دمشق: جامعة دمشق، 2005م).

3- الصميدعي، محمود جاسم، عثمان، ردينة يوسف، **سلوك المستهلك: مدخل كمي وتحليلي** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001م).

4- الهميلي، الطاهر محمد، **سلوك المستهلك: المفاهيم والتطبيقات** (الزاوية: دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م).

5- ناصر، محمد، القطامين، قيس، **الأصول التسويقية في إدارة المحلات والمؤسسات التجارية** (عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م).

6- مروان، فاطمة سالم، **أنماط اتخاذ القرارات الشرائية كمدخل جديد لتجزئة السوق.** دراسة تطبيقية عن طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، أطروحة دكتوراه قيد الإعداد، الأكاديمية الليبية/ طرابلس، مايو/ 2018م.

تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ليبيا وفقا للقانون رقم (9) لسنة 2010م"

د. حوسين مصباح العلام

كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

المقدمة:

إن المتغيرات العالمية في جوانبها المختلفة تفرض على الدول التفكير في الوسائل المجدية لمواكبة تلك المتغيرات التي تتماشى مع ظروف كل قطر ودولة ، وليبيا مثل دول العالم التي تسعى لإيجاد السبل الكفيلة بمواصلة التنمية وتلبية احتياجاتها باستمرار، من خلال تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية المختلفة لمساندة القطاع النفطي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي وتحقيق قيم مضافة اخرى.

ونظراً لحاجة الاستثمارات التنموية المطروحة إلى المزيد من الموارد المالية الضخمة، قامت الدولة بالترويج للمشاريع الاستثمارية، وقدمت العديد من الحوافز المشجعة والتسهيلات اللازمة بالإضافة إلى إعادة النظر بصورة دورية في التشريعات والقوانين ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر لخلق بيئة استثمارية تساهم بشكل كبير في خلق تنمية اقتصادية حقيقة ، فالاستثمارات تعتمد بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، وحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد، وتتنافس دول العالم فيما بينها على إصدار تشريعات للاستثمار بحوافز كبيرة بشرط إلا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية، والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة، وبهذا صدر القانون رقم (9) لسنة 2010م الخاص بتشجيع الاستثمار في ليبيا، فلاستثمارات تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية للدول ، خاصة الدول النامية .

المشكلة البحثية :

تكمن مشكلة البحث في ظهور حاجة ماسة في الاقتصاد الليبي الى زيادة تدفقات الاستثمار المباشر سواء كان وطنياً او اجنبياً من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الدخول، ونقل التكنولوجيا الحديثة ، رغم السياسات التي تبنتها الدولة في السنوات السابقة

، الا ان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي في دخله على المورد واحد قابل للنضوب وهو النفط ، والذي يفتقر إلى العمالة الماهرة والمدربة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والحضري. فرغم الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال الفترة الماضية، التي كانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمية، وخلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي، وتخفيف الاعتماد على النفط، فإن التجربة قد كشفت عن ضعف كفاءة الاستثمارات المنفذة، و رسخت حالة الاعتماد على النفط الخام كمصدر للدخل القومي وللصرف الأجنبي، ورغم التعديلات العديدة التي أدخلت على القوانين والتشريعات فان الاقتصاد الليبي لم يحقق النسب المطلوبة ، ولم ينجح الى الآن في جذب النسب المطلوبة من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر .

فرضية البحث :

تكمن الفرضية الرئيسة لهذا البحث على " انه كلما كانت القوانين الاقتصادية وخاصة التي تتعلق بموضوع دراستنا اكثر وضوحاً ومرونة ، كلما ادى الى تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد، من تنويع لمصادر الدخل، وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، خصوصاً في القطاعات الانتاجية والخدمية ".

أهمية الدراسة :

الوقوف على الآثار المترتبة من اصدار قوانين جديدة او تحديث قوانين موجودة فعلاً ، ومدى انعكاسها على تقديم الاضافة داخل الاقتصاد ، والتعرف على المعوقات التي تواجهها وما هو واقعها والكيفية التي يستطيع الباحث من خلالها تقديم الحلول للمشاكل التي تواجه الاستثمارات في ليبيا.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها :

- التعريف بالقانون رقم (9) لسنة 2010م الخاص بتشجيع الاستثمار.
- التعريف بالقرار رقم (499) لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010م.
- جمع ونشر المعلومات المتعلقة بقوانين الاستثمار في ليبيا .

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث من مصادر ومراجع وبحوث ودراسات ولوائح تنفيذية بالخصوص، وذلك للحصول على أهم النتائج التي يمكن الاعتماد عليها .

نطاق البحث :

يتناول البحث بالدراسة والتحليل تشجيع الاستثمارات في ليبيا وفقا للقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار.

هيكلية البحث :

قسمت هذه الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية وهي على **النحو التالي :**

المحور الأول :الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم والصور المختلفة حسب ما ورد في القانون رقم 9 لسنة 2010).

المحور الثاني :العوائق التي تواجه الاستثمار في ليبيا والحلول المقترحة في القانون المستهدف.

المحور الثالث : سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار في ليبيا التي وضحها القانون المستهدف.

المحور الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم والصور المختلفة حسب ما ورد في القانون رقم 9 لسنة 2010).

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :ارتبط الاستثمار الأجنبي في نشأته بنشأة وتطوير التجارة الدولية، وساعد على انتشاره وتعظيم معدلاته ظهور الشركات متعددة الجنسية. فقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي– بدرجات مختلفة – لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مرافق الاقتصاد الوطني. حيث أسهم الاستثمار الأجنبي في تحريك النشاط الاقتصادي بما يوفره من تمويل وتكنولوجيا وأساليب إنتاج وممارسات في الإدارة والتدريب والتسويق، وخلق فرص عمل جديدة والتوسع في الصادرات مما يمكن من زيادة قدرات الاقتصاديات المضيفة.

ويشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات[1].

وتنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر لثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأسمالها، ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما بين 10% إلى 50 % من رأسمالها، بالإضافة للفروع وهى مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالمشاركة مع شريك محلي .ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر مؤسسات التأمين وتُعامل معاملة المؤسسات الصناعية والتجارية، فيما عدا الاحتياطي الفني ، وكذلك مؤسسات الإنشاء والتعمير والاستثمار العقاري، وكذلك نفقات اكتشاف الموارد المعدنية، كما تستند عملية تقييم منشآت الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد نسبة الـ 10% إلى مفهوم القيمة السوقية كبديل عن القيمة الدفترية، ولكن لا تزال القيمة الدفترية مهمة باعتبارها المصدر الوحيد المتاح لتحديد الأصول والخصوم لأنها مستمدة من الميزانيات العمومية. وفي بعض الحالات تحوز مؤسستان (أو مجموعتان من المؤسسات المرتبطة) 10% أو أكثر من حقوق الملكية للأخرى، وفى مثل هذه الحالات تنشأ علاقتان للاستثمار المباشر وتسجل الاستثمارات بين المؤسستين على أساس الأصول/الخصوم بالقيم الإجمالية، أي على أنها استثمار مباشر في الاقتصاد المعد لبيان الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد WNCTAD) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية[3].

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة البنك الصناعي ، العدد 83 ، بنك الكويت الصناعي ، ديسمبر 2005 ، ص 12 .

[2] – هيكل عجمي جميل " الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 32، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 9

[3] حسن بن وفدان الهجموج ، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، شرم الشيخ ، 5-8 ديسمبر 2004 ، ص 56 .

ثانياً:-المشروعات الاستثمارية وحقوق المستثمر.

أ. المشروعات الاستثمارية :

عرف قانون تشجيع الاستثمارات الليبي رقم (9) لسنة 2010م المشروع الاستثماري في المادة رقم (1) بأنه أي نشاط استثماري تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون بغض النظر عن شكلها القانوني.

المفهوم القانوني للمشروع [1]: يشير القانونيين عموماً الى الصعوبة التي تكتنف نقل المفاهيم الاقتصادية الى مفاهيم قانونية ، فعندما يحول المفهوم الاقتصادي الى مفهوم قانوني ، يصب في حقيقة الامر في بوتقة او هيكل ثابت ، ويفقد بالتالي ، ما كان يمتاز به من مرونة عملية عندما كان مفهوما اقتصادياً فقط، ولذلك تباينت ردود افعال القانونين حيال مفهوم المشروع من التجاهل الى الاعتراف ، **تجاهل المفهوم** : وهذا التجاهل ناتج من الاقتناع بان المشروع هو عملية انتاجية صرفة من اجل انتاج سلعة او تقديم حدمة ، وهذا مفهوم اقتصادي ولا يقابل بمفهوم قانوني، **الاعتراف بالمفهوم** : يفسر اهل القانون المؤكدين على وجود مفهوم قانوني للمشروع سواء كان مشروعاً فردياً ، او جماعياً ، فمن *الناحية الفردية* تصاحب العلاقة بين المشروع وصاحبه عدة مؤثرات مثل وفاته او خروجه عن اهليته، اضف الى علاقة صاحب المشروع بمصالح مع اطراف اخرى تتطلب الحماية ، واما من *الناحية الجماعية* يوضح المفهوم للمصالح الاقتصادية المرتبطة بمفهوم المشروع وابرزها مفهوم (الملكية) يتطلب شكل قانوني معين لحماية حقوق كل الأطراف.

من الأهمية التأكيد فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية للاقتصاد الليبي على الأمور التالية[2]:

- أن التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية في ليبيا تتسع للعديد من الأشكال والصيغ القانونية المعرفة أو المعمول بها في دول العالم في مجال تأسيس هذه المشروعات .

---

[1] محمد الجيلاني البدوي الازهري ، قانون النشاط الاقتصادي (1) المبادئ والقواعد العامة ، ط 7، 2014م ، ص 269- 274

[2] عيسى حمد الفارسي , (الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي : الحجم والاتجاه والمستقبل) . مؤتمر (الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير بتاريخ 27-2007/11/28) ص 7. 8

- إن المشاركة في ملكية المشروعات الاستثمارية وإدارتها وتأسيسها تعتبر متاحة في ليبيا سواء للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التابعين لجنسيات الدول المختلفة.

- إن المساهمة في تأسيس المشروعات الاستثمارية يمكن أن يتم بأي عنصر من عناصر الإنتاج، مادامت هذه العناصر لازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أسس من أجله. وبالتالي فإنه يستوي أن تكون المشاركة في هذه المشروعات برأسمال نقدي أو بأصول عينية أو بتقديم تقنية إنتاجية معينة، حيث يعتبر جميع هذه العناصر ضرورية لقيام المشروع الاستثماري بوظائفه، وبالتالي تعطي للمشاركين فيه الحق في المساهمة في ملكية المشروع وإدارته.

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة أو العامة يمكن أن تعمل في العديد من المجالات الاقتصادية والخدمية ،وبصفة خاصة في الصناعات التحويلية والمجالات المالية والمصرفية والخدمات الصحية علاوة على الاستثمار في مجال الصناعات المكملة للصناعات الرئيسية المقامة كالألومنيوم والبتروكيماويات وغيرها .حيث يمكن أن تعتمد المشروعات المشتركة في هذه القطاعات على الموارد الطبيعية المتوفرة كالنفط والغاز الطبيعي ، إضافة إلى ما تتمتع به ليبيا من موقع جغرافي متميز وتوافر الأسواق المحلية والإقليمية اللازمة لتصريف منتجات هذه المشروعات وغيرها من المزايا التنافسية .

- إن ليبيا تنظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة بوجه عام على أنها وسيلة هامة تساهم في إيجاد واقع اقتصادي يتسم بتشابك المصالح الاقتصادية للدول الأطراف في هذه المشروعات ، مما يساهم بالضرورة في توسيع نطاق التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والتمتع بمزايا الإنتاج على نطاق واسع والقدرة على التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية ، وتحسين القدرة التفاوضية في الحصول على مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة بشروط مناسبة .

- تهدف السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الليبي إلى تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية التي تتميز بإنتاجية مرتفعة وذات القدرة على تحقيق الترابط الاقتصادي الأمامي والخلفي، أي تلك المشروعات التي تتسم بمراحل إنتاجية متعددة خاصة في المجال الصناعي لتعمل على خلق

العلاقات التشابكية بين المشروعات القائمة واستخدام منتجاتها في عملياتها الإنتاجية ، مما يؤدي إلى تطوير الهياكل الإنتاجية وتعظيم العلاقات التكاملية للأطراف المشاركة.

- تعمل الأجهزة المختصة في ليبيا على سرعة مواجهة كافة المشاكل والعقبات التي قد تواجه بعض هذه المشروعات الاستثمارية، ووضع كافة الحلول لها بهدف زيادة أنشطتها الإنتاجية وتصريف منتجاتها في الخارج، وتقرير مزايا تفضيلية لمنتجاتاتها في مجال الاستيراد والتصدير.

ومن هنا فقد جاءت المادة رقم (7) من القانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمارات ، بتوضيح الشروط الواجب توفرها في المشروع الاستثماري وهي على **النحو التالي** :

- نقل وتوطين المعرفة والتقنية الحديثة أو الخبرة الفنية أو حق الملكية الفكرية.
- دعم الروابط و التكامل بين أنشطة ومشروعات اقتصادية قائمة او تخفيض تكاليف الانتاج او المساهمة في توفير مواد ومستلزمات تشغيل لها.
- القيام باستغلال أو المساعدة على استغلال مواد خام محلية.
- المساهمة في تنمية وتطوير المناطق النائية.
- إنتاج سلع للتصدير أو المساهمة في زيادة الصادرات منها أو يكون من نتيجته الاستغناء عن استيراد سلع بصفة كلية او جزئية.
- تقديم خدمة يحتاجها الاقتصاد الوطني او المساهمة في تحسينها او تطويرها او اعادة تأهيلها.
- توفير مواطن عمل لليد العاملة الليبية بما لا يقل عن 30% والعمل على تدريبها واكسابها المهارات والخبرات الفنية ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط واوضاع تشغيل العمالة الوطنية والاجنبية.

ب. حقوق المستثمر:

وفقاً للقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار ، حسب المادة (12) من القانون ، للمستثمر الحق فيما يلي :

- فتح حسابات لصالح مشروعه بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لدى احدى المصارف العاملة.
- الاقتراض من المصارف ومؤسسات التمويل المحلية والاجنبية وفقا للتشريعات النافذة.
- إعادة تصدير راس المال الأجنبي المستثمر في حالة انتهاء مدة المشروع او تصفيته او بيعه كلياً او جزئياً.

- إعادة تحويل رأس المال الأجنبي إلى الخارج بنفس الشكل الذي ورد به بعد انقضاء مدة ستة اشهر من تاريخ وروده ، اذا حالت دون استثماره صعوبات او ظروف خارجة عن ارادة المستثمر .
- تحويل صافي الارباح السنوية الموزعة والعوائد التي يحققها راس المال الاجنبي في المشروع.
- استخدام العمالة الأجنبية حين لا يتوفر البديل من الوطنيين.
- منح الإقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مدة المشروع ومنح تأشيرة السفر متعددة الرحلات.

ثالثاً: صور ومجالات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة في تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت ملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة معينة مع رأس المال المحلي بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع ، حيث يستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية . ولا شك أن المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي يعتمد في قراراته الاستثمارية على العديد من الظروف والاعتبارات التي يأتي في مقدمتها التأكد من توافر فرص الربح التجاري التي يمكن أن يحققها المشروع الاستثماري ، وطبيعة المزايا والتسهيلات والضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة بالإضافة إلى المناخ الاستثماري السائد في تلك الدولة[1].

وتوضح المادة رقم (4) من القانون رقم 9 لسنة 2010م الخاص بتشجيع الاستثمار اهم صور الاستثمار وهي كالتالي :

ينظم هذا القانون استثمار راس المال الوطني و الاجنبي الداخل في تكوين راس المال المشروع بأحد الاشكال التالية :

- العملة المحلية ، والعملات الاجنبية القابلة للتحويل او ما يقوم مقامها الموردة بالطرق المصرفية الرسمية .
- الآلات والمعدات والاجهزة والتجهيزات ووسائل النقل وقطع الغيار والمواد الاولية مما يتطلبه تنفيذ وتجهيز المشروع الاستثماري .

---

[1] عيسى حمد الفارسي , (الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي : الحجم والاتجاه والمستقبل) ، مرجع سبق ذكره ، ص5

- الحقوق المعنوية مثل براءات الاختراع والتراخيص والعلامات والاسماء التجارية اللازمة لإقامة المشروع الاستثماري او تشغيله.
- الجزء المعاد استثماره من ارباح وعوائد المشروع سواء في ذات المشروع ، او مشروع اخر.

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية تقييم الأصول العينية والمعنوية ، وإعادة استثمار الأرباح. (*)

ولكن بصورة عامة يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين[1] :

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر .

2– الاستثمار الأجنبي غير المباشر .

وتوضح المادة(8) من هذا القانون اهم مجالات الاستثمار:

يكون الاستثمار في كافة المجالات الخدمية والانتاجية ، وتُحدد اللائحة التنفيذية المجالات الانتاجية والخدمية التي لا يشملها انطباق هذا القانون او التي تُقتصر على الليبيين فقط او بالمشاركة بين الليبيين والاجانب، ونسبة مساهمة كل جانب في المشروع ، والشكل القانوني للمشروع، والحد الادنى لرأس المال بما يتفق مع طبيعة النشاط.

المحور الثاني :العوائق التي تواجه الاستثمار في ليبيا والحلول المقترحة في القانون رقم(9).

يتأثر النشاط الاستثماري مهما كانت طبيعته بمجموعة من المعوقات المتداخلة والمترابطة التي تتفاعل فيما بينها لتخلق دافعاً للانصراف عن الاستثمار في أي بلد ، وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد الليبي فأن حجم الاستثمارات الأجنبية لا يزال دون مستوى الطموح ولا يتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة الغير مستغلة، إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية ، تركز على قطاع النفط والغاز مع إسهامات ضعيفة في قطاع الصناعات التحويلية ، وعلى الرغم من الأنشطة الواعدة في قطاع السياحة وخدمات النقل البحري، فإن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية لا

(*)اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار ، وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (499) لسنة 2010م.

1 محمد البشير مسعود, (سياسة جذب الاستثمار الأجنبي (مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية) . مؤتمر (الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير بتاريخ 27-2007/11/28) ص 3.

يزال معدوماً تماما، واما الصناعات التحويلية والتي يعول عليها كثيراً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي ، فإن إسهامات الاستثمارات الأجنبية فيها – باستثناء بعض المشروعات الأساسية – مازالت محدودة للغاية [(1)].

ومن ثم فإن الأمر يستدعي التعرف على الأسباب الكامنة لعدم تطابق الواقع الفعلي للاستثمارات الأجنبية وبين المقومات المتاحة لجذب تلك الاستثمارات[2]، وإجمالاً يمكن تحديد الأسباب التي تكمن وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الليبي عن المستوى الذي يجب أن تكون عليه في النقاط التالية [3]:

أولاً: عدم وضوح الفرص الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي

لا يزال يسيطر على المستثمر الأجنبي أن الاستثماري الأمثل والوحيد في ليبيا هو الاستثمار في مجال استخراج النفط الخام والغاز ، إلى الحد الذي نجد معه أنه لا يوجد حاجة لأي نوع من الترويج لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار هذا القطاع ، لأن الشركات الأجنبية تبحث من تلقاء نفسها على الفوز بحصة من الاستثمار في هذا القطاع ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل من قبل الدولة للإعداد والترويج لبعض الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الصناعات التحويلية ، إلا أنه لا تزال هناك عدم وضوح للفرص المجدية في هذا المجال بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، نظراً لعدم كفاية الترويج في هذه المشروعات والمزايا والتسهيلات التي تقدمها الدولة في هذا الصدد .

ويلاحظ أيضا بالرغم من أهمية التركيز في الترويج على المشروعات في مجال الصناعات التحويلية ، إلا أن الترويج للفرص الاستثمارية في مجالات السياحة وخدمات النقل والموانئ والثروة السمكية لم تحظى بالاهتمام الكافي ، والتي يمكن أن تكون للاقتصاد الليبي ميزة نسبية فيها ، ومن هنا جاءت المادة رقم (6) **(مهام جهة تنفيذ القانون)** من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2010م في فقرتها

---

[1]– عيسى محمد الفارسي و سليمان سالم الشحومي" البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي". ص 69.

[2]عيسى حمد الفارسي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا : مقوماته ، واقعه ، وآفاقه المستقبلية ، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي ، الواقع والآفاق ، قسم الاقتصاد – جامعة قاريونس ، بنغازي خلال الفترة 8-2003/7/10 ، ص 14 .

[3]عيسى محمد الفارسي و سليمان سالم الشحومي " المصدر السابق " ص 70 –71

الأولى (دراسة واقتراح الخطط المنظمة للاستثمار والخصخصة بما في ذلك إعداد الخارطة الاستثمارية الشاملة لكافة مجالات الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة والمسموح بها وفقاً لمجالات الاستثمار الواردة في هذا القانون).

ثانياً: نقص المعلومات : لا يمكن للمستثمر الأجنبي الإقبال على الاستثمار في بلد ما إلا إذا توافرت لديه معلومات دقيقة وموثقة عن مناخ الاستثمار في البلد المضيف ، لذا فإن الدول في إطار سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية تولى موضوع المعلومات أهمية خاصة ، وتعمل على زيادة وتعدد قنواتها ، لاسيما في ظل الثورة التكنولوجية والعولمة التي تسود عالم اليوم. فالمستثمر الأجنبي يهمه الحصول على معلومات دقيقة وواضحة كي يتخذ قراراته الاستثمارية من عدمها ، وعلى الرغم من أن الجهات الرسمية في ليبيا تحاول توفير بعض البيانات والمعلومات ، إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب . وهنا تبرز الحاجة إلى بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات الاقتصادية وفروعها.

ثالثاً: السوق المحلي : إن حجم السوق المحلية التي قوامها أكثر من 6 مليون نسمة ، فعلى الرغم من ارتفاع القوة الشرائية للمستهلك ، إلا أنه من الصعب بما كان إقامة بعض المشروعات (خاصة المشروعات الصناعية المتوسطة والثقيلة) بالحجم الاقتصادي اعتمادا على السوق المحلية وحدها في تصريف أو تسويق منتجاتها . وإذا لم يكن هناك فرص أمام الصناعات لتصدير منتجاتها للدول الأخرى ، فإن ذلك عقبة أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في إقامة هذه الصناعات .

رابعاً: العمالة: توضح المادة رقم (12) النقطة السادسة من القانون رقم (9) لسنة 2010 في شأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية (**استخدام العمالة الأجنبية حين لا يتوفر البديل من الوطنيين**). ولائحته التنفيذية بالمواد (36)[*] و (37)[**]، يلزم المستثمر بتوفير فرص عمل للعمالة المحلية والعمل على تدريبها وإكسابها المهارات والخبرات الفنية. فقد يترتب على ذلك ارتفاع

[*] المادة (36) **حقوق العمالة الاجنبية بالمشروع** : يتمتع المستخدمون الأجانب بموجب عقود عمل في مشروعات الاستثمار المرخص بإقامتها بتحويل مرتباتهم واجورهم واية مزايا مالية مستمرة تمنح لهم في اطار المشروع الاستثماري الى خارج الدولة ، بعد استيفاء ما يستحق عليها من رسوم او ضرائب وفقاً للتشريعات النافذة.

[**] المادة (38) **استخدام العمالة** : يلتزم المستثمر بتوفير مواطن عمل اليد العاملة الليبية بما لا يقل عن (30%) من حجم العمالة بالمشروع والعمل على تدريب العمالة الوطنية واكسابها المهارات والخبرات الفنية والادارية لإحلالها محل العمالة الاجنبية ، واستثناء من ذلك يجوز للمستثمر استجلاب الخبرات الفنية الاجنبية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع الاستثماري في حال عدم توفرها من الوطنيين وبمراعاة احكام تشريعات العمل.

أجور العمالة المحلية مقارنة بالأجنبية التي ينوي المستثمر الأجنبي استجلابها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تردد المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في ليبيا .

خامساً: عدم وجود سوق متطورة للأوراق المالية [1]: إن عدم وجود سوق للأوراق المالية متطورة في ليبيا يعتبر من العوامل التي تعيق عملية جذب الاستثمارات الأجنبية ، فعدم توفر المؤسسات التمويلية التي تقدّم تمويلاً طويل المدى بشروط معقولة، يدفع، أحياناً، المستثمرين إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل بمعدلات فائدة عالية لتمويل احتياجات متوسطة وطويلة الأجل. وكان مثل هذا التصرّف سبباً في إرهاق بعض المشاريع التي ساهمت فيها الشركة بعبء خدمة الديون مما أوقعها في دوامة من المشكلات المالية أدت إلى تعثرها أو توقفها نتيجة عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها. فلم تتمكن سوق للأوراق المالية الليبية لحد الآن – بسبب حداثتها– من أن تلعب دوراً فعالاً في تمويل الاستثمارات، من هنا يتعين وضع الآليات الملائمة لتمويل المشاريع الجديدة من خلال طرحها في أسواق المال. كما أنه من المناسب إيجاد نواة للتنسيق والتعاون مع البورصات العربية بهدف وضع برامج تخدم الاستثمار والمستثمرين في عالمنا العربي.

سادساً : تقادم الأنظمة أو عدمها: لم تواكب العديد من الأنظمة التغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الماضية ، ناهيك عن التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي . وليبيا وهي تبحث عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لابد أن تواكب أنظمتها التحولات الاقتصادية العالمية وخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية . لذا هناك حاجة لتطوير العديد من الأنظمة ذات العلاقة كنظام العمل والمرتبات مثلا ، وكذلك هناك بعض الأنشطة ذات العلاقة بالاقتصاد بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة تحتاج إلى إعداد ودراسة مثل قانون الاستثمار الأجنبي .

سابعاً: التنظيم الإداري : تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير بما يقلل من شفافيتها ويصعب التعرف عليها ، يضاف إلى عدم كفاءة بعض

---

[1] فلاح الربيعي ،تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير (27-2007/11/28) ، ص 14.

العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية . وهو ما يعني ضرورة إدخال إصلاحات إدارية عميقة خاصة ما يتعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي[1] .

ثامناً: ضعف البنية الأساسية : إن ضعف البنية الأساسية التي تيسّر تنفيذ المشروع بتكاليف مجدية، من خدمات النقل والموانئ والمطارات والاتصالات ومصادر الطاقة يعتبر من أهم معوقات جذب الاستثمار. ويترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية ينعكس أثرها السلبي مباشرة على المردود. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية لتطوير هذه الخدمات، فإن مستواها لا يزال دون طموحات المستثمر الأجنبي الذي يرغب في أن يجد خدمات البنية الأساسية متوفرة بالشكل الذي يمكنه من تنفيذ وإدارة استثماراته على مرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة. ومن القطاعات الهامة المرشحة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة في إطار البنية الأساسية قطاعات الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والموانئ والمطارات، والسكك الحديدية والطرق السريعة.

تاسعاً: خلل السياسات النقدية : لا شك أن عدم استقرار سعر صرف الدينار الليبي ، وارتفاع معدلات التضخم والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تأتي في مقدمة مظاهر خلل السياسات النقدية في ليبيا . وغني عن القول ما يخلفه هذا الوضع من آثار سلبية على التدفقات النقدية التي يتوقع أن يجنيها المستثمر من المشاريع التي يساهم في تمويلها[2].

المحور الثالث :سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار في ليبيا التي وضحها القانون رقم(9).

لاشك أن للاستمارات دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

حيث تزايدت خلال السنوات القليلة الماضية اهتمامات دول العالم بقضايا جذب الاستثمار الأجنبي كأحد مكونات النمو الاقتصادي للدول النامية ويتم الاعتماد عليها في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي لما لها من مردودات إيجابية ودور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة ورفع هذا معدل النمو

---

[1] عيسى محمد الفارسي و سليمان سالم الشحومي " المصدر السابق " ص 71.

[2] عيسى حمد الفارسي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا : مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي فيها سواء تمثل هذا في الرفع من القدرات الإنتاجية للدولة، وزيادة معدلات التشغيل وتحسين الخبرات الإدارية والتسويقية ، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها والارتباط بشبكة الأسواق العالمية[1].

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي[2] :

أولاً : توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية .

يعتبر توفر هذه الإرادة العامل الأساسي لنجاح هذه الاستراتيجية بشرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيداً لزيادة التدفق من الاستثمارات الأجنبية ، فعلى المستوى التشريعي يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق ، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفكرية ، وقوانين دعم المنافسة ، وقوانين الشركات ، وقوانين تحرير التجارة ورأس المال، وقوانين الخصخصة وغيرها ، فمن هذه القوانين ما يوفر الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية تكلفها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت ، كما أن هذه القوانين تدل على تمسك الدولة على أعلى مستوياتها بتنفيذ استراتيجية واضحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وعلى المستوى التنفيذي يجب على الدولة أن تكفل تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات تنفيذية تسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية وتحميها .

وينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة ، وأن توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي ، كما يجب إقرار وتنفيذ سياسة اقتصادية كلية مستقرة بحيث يتم السيطرة على مستوى التضخم مع استقرار سعر الصرف بعد أن يتم تحريه بحيث يعكس القدرة الشرائية للعملة المحلية ، ويؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو الأمر الذي يساهم في دعم تدفق هذه الاستثمارات .

---

[1] محمد البشير مسعود ،سياسة جذب الاستثمار الأجنبي (مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية) ، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير(27-2007/11/28) ص 1.

[2] عيسى حمد الفارسي ، وآخرين ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

ثانياً : تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي .

تمثل الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئا اقتصادياً ومالياً ، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية ، وتعتبر هذه الأعباء المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى ، وهو ما تم ايضاحه بالمادة رقم (10) من قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010م (*)، ولائحته التنفيذية بالمواد رقم (24-25-26-27-28-29-30)(**) الخاصة بالإعفاءات والمزايا ، ويجب أن تكون الأهداف الموضوعة واضحة ومحددة ، سواء أكانت تتمثل في زيادة الصادرات ، أو إشباع السوق المحلي ، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية ، أو استثمار واستغلال الموارد الطبيعية ، والغرض منها هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي الملائم لتحقيق كل هذه الأهداف . فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات، وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استقلال الأيدي العاملة المحلية وغيرها. كما أن تحديد الهدف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحديد الحوافز المقدمة بحيث لا يكون هدفا عاماً مجرداً ، بل يتجه إلى نوعية الاستثمار الذي يراد تدفقه طبقا للهدف الاقتصادي المعلن ، مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزانة العامة .

ثالثاً : أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست منافسة أو متناقضة معها:

ويعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية باعتبارها عملية مؤقتة لحين زيادة الاستثمار المحلي كماً ونوعاً ، وبحيث يستطيع قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، وهو ما وضحته المادة رقم

(*) المادة رقم (10) من القانون رقم (9) لسنة 2010 قانون تشجيع الاستثمار **(المزايا والإعفاءات)**.

(**) الباب الثالث **(الإعفاءات والمزايا)** ، من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010 م الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (499) لسنة 2010م:

- المادة رقم (24) الإعفاءات.
- المادة رقم (25) شروط التمتع بالإعفاءات.
- المادة رقم (26) تحديد المشروعات التي يشملها التمتع بالإعفاءات لمدة إضافية.
- المادة رقم (27) الوحدات المملكة والإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية.
- المادة رقم (28) البث في تمديد مدة الإعفاءات.
- المادة رقم (29) المزايا.
- المادة رقم (30) مزايا إضافية بحسب مناطق الجذب الاستثماري.

(3) [(*)](أهداف القانون) من القانون رقم (9) لسنة 2010م قانون تشجيع الاستثمار ، إذ أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمارات الأجنبية المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني ، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية المحلية والعالمية ، وعلى ذلك فيجب أن تكون استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متناسقة مع استراتيجية دعم الاستثمار المحلي ، بحيث ينخفض على المدى الطويل ويظل في حدود ضيقة ومحدودة في مجال نقل التكنولوجيا مثلا . ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها ، أي أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي يجب ألا تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي ، بل تعمل على زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار المحلي وليس العكس .

رابعاً : إيجاد التكامل الوثيق بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الإنتاج المحلي .

لا يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج المحلية ومثيلاتها التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فانتفاع وحدات الإنتاج المحلية من التقنية الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة المتطورة هو العامل الرئيسي في تحقيق الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي تتمثل في زيادة كفاءة عوامل الإنتاج نتيجة لتطبيق أحدث وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة وبهذا فأن القانون رقم (9) لسنة 2010م حدد **(الشروط اللازم توفرها في المشروعات الاستثمارية)** بالمادة رقم (7)[(*)].

خامساً: ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة :

ذكرت المادة رقم (3)[(**)] **(أهداف القانون)** من القانون رقم (9) لسنة 2010 قانون تشجيع الاستثمار مجموعة من النقاط توضح السياسة العامة للدولة وراء اصدار القوانين واللوائح المفسرة له ، ويعني ذلك ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية ، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها

[(*)] المادة رقم (3) من القانون رقم (9) لسنة 2010 قانون تشجيع الاستثمار(**أهداف القانون**) .

[(*)] المادة رقم (7) من القانون رقم (9) لسنة 2010 قانون تشجيع الاستثمار(**الشروط اللازم توفرها في المشروعات الاستثمارية**) .

[(**)] المادة رقم (3) من القانون رقم (9) لسنة 2010 قانون تشجيع الاستثمار (**أهداف القانون**).

، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة ، واستراتيجية جذب الاستثمار بهذه القطاعات . كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات الاقتصادية التي يتمتع فيها الاقتصاد بميزة نسبية تساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة ، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه القطاعات ، وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وليست فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبه لتحقيق أقصى قدر من الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزانة العامة .

سادساً : تحسين مناخ الاستثمار العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي:

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا ، استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك استقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم ، كما أن خلق فرص للاستثمار ، بما في ذلك الإسراع في برامج الخصخصة سيؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياساتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر للاقتصاد الوطني ، وذكرت الفقرة السابعة من المادة رقم (6) **(مهام جهة تنفيذ القانون)**[*] من القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمارات بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة لتوسيع قاعدة الملكية ، ووضحت اللائحة التنفيذية [**] للقانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار بالباب الثالث مجموعة من المواد وذلك لخلق بيئة تشجع وتحفز على خلق بيئة استثمارية .

سابعاً: توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات:

ويعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها، فالمعرفة هي أهم عنصر يجب على الدولة توفيرها للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل دعم هذا التدفق. وتعد الخرائط الاستثمارية عنصراً رئيسياً في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تشمل هذه الجهود إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم التسهيلات ، ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي

---

[*] المادة (6) من القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار **(مهام جهة تنفيذ القانون)**.

[**] الباب الثالث **(الإعفاءات والمزايا)** ، من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010 م الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (499) لسنة 2010م.

وتسهيل إعادة انتقال الأرباح ورأس المال وغيرها ، وإقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الفرص كما هو مبين بالمادة رقم (10)(***) من القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار.

ثامناً: إعداد خطة للترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(*) :

إن خطة الترويج تتكون من ثلاثة مراحل ؛ تتضمن **الأولى** الدعاية والترويج ، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول ؛ وتشمل المرحلة **الثانية** خلق الاستثمار ، بما في ذلك إيجاد الفرص المواتية ، والمشجعة للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تجذب الاستثمارات الأجنبية إليها ، وذلك ببناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار المباشر ؛ أما المرحلة **الثالثة** فتمثل في المحافظة على الاستثمارات القائمة عن طريق توفير الخدمات اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه الاستثمارات وعدم هروبها ، مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات إضافية بفضل الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة بما في ذلك القطاع الخاص ، ووسائل الإعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج والمكاتب الشعبية وغيرها ، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقام وبيانات عن الاقتصاد الوطني ، والقطاعات الرئيسية ومعدلات نموها ، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها ، على أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق هيئة متخصصة مثل هيئة تشجيع الاستثمار أو أمانة التخطيط أو أية جهة أخرى تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والمعلومات والتنسيق مع مختلف القطاعات الأخرى .

(***) المادة رقم (10) من القانون رقم (9) لسنة 2010 قانون تشجيع الاستثمار (**المزايا والاعفاءات**).

(*) المادة (6) من القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار (**مهام جهة تنفيذ القانون**).

الخاتمة

الباحث في هذه الدراسة " قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 م " في القانون الليبي، حاول أن يدرس أهم المسائل المتعلقة بهذا القانون لتشجيع رأس المال الوطني والاجنبي او المشاريع المشتركة في المجالات المستهدفة بهذا القانون ، وذلك لإقامة المشاريع الاستثمارية حسب خطط التنمية الاقتصادية التي وضعتها السلطات الليبية، على ان تعمل الجهات الإدارية على الترويج لهذه المشروعات الاستثمارية سواءً كانت وطنية او اجنبية مما يحقق السياسة العامة للدولة ، و من خلال هذا البحث تعرضنا للشروط اللازم توفرها في المشروع الاستثماري لدعم روابط التكامل بين الانشطة والمشروعات الاقتصادية المختلفة ، ويكون الاستثمار حسب هذا القانون في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية ، ولا تسري احكام هذه القانون على رؤوس المال الوطنية والأجنبية المستثمرة في قطاع النفط والغاز، كما يعتبر هذا القانون امتداد لقوانين سابقة لعل ابرزها قانون تشجيع الاستثمار رقم (5) لسنة 1997م ، والقانون رقم (7) لسنة 2003م ، وصدرت اللائحة التنفيذية المفسرة لأحكام هذا القانون وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (466) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار ، وكما سبق وذكرنا أن موضوع دراستنا قانون تشجيع الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 م، حاول من خلاله الباحث ايضاح وتحليل العديد من المواد التي تضمنها هذا القانون فيما يتماشى مع الواقع العملي للاستثمارات الليبية .

المراجع والمصادر :

1.حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة البنك الصناعي ، العدد 83 ، بنك الكويت الصناعي ، ديسمبر 2005 م.

2.هيكل عجمي جميل " الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 32، الطبعة الأولى ، 1999م.

3. حسن بن وفدان الهجموج ، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، شرم الشيخ ، 5–8 ديسمبر 2004م .

4. محمد الجيلاني البدوي الازهري ، قانون النشاط الاقتصادي (1) المبادئ والقواعد العامة ، ط 7، 2014م .

5. عيسى حمد الفارسي , (الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي : الحجم والاتجاه والمستقبل) . مـؤتمر{ الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير بتاريخ 27-2007/11/28) .

6. محمد البشير مسعود, (سياسة جذب الاستثمار الأجنبي (مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية) . مـؤتمر { الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير بتاريخ 27-2007/11/28م) .

7. عيسى محمد الفارسي و سليمان سالم الشحومي" البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي". مـؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير (27-2007/11/28م) .

8. عيسى حمد الفارسي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا : مقوماته ، واقعه ، وآفاقه المستقبلية ، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي ، الواقع والآفاق ، قسم الاقتصاد – جامعة قاريونس ، بنغازي خلال الفترة 8-2003/7/10م.

9. فلاح الربيعي ، تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي، مـؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير (27-2007/11/28م) .

10. محمد البشير مسعود ،سياسة جذب الاستثمار الأجنبي (مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية) ، مـؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير(27-2007/11/28م).

11. القانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار .

12. اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار ، وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (499) لسنة 2010م.

الغرب وتجارة الرقيق في أفريقيا

د.أمحمد غيث محمود د.عاشور علي سليمان أ.محمد مصباح العلام
جامعة الزيتونة جامعة الزنتان جامعة بني وليد

المقدمة

إن تجارة الرقيق"Slave trade" والعبودية أو الرق كانت سائدة في روما أيام الإمبراطورية الرومانية، فالعبيد قامت على أكتافهم بنايات الحضارات الكبرى بالعالم القديم. فالعبودية كانت متأصلة في الشعوب القديمة، وفي القرن السابع جاء الاسلام وكان من أولوياته التعرض للرق والعبودية بشكل مباشر. فدعا الرسول محمد "ص" إلى حسن معاملة الأسرى والعبيد والرفق بهم، وجعل لهم حقوقهم المقدرة لأول مرة في التاريخ الإنساني، وفي القرن الخامس عشر مارس الأوروبيون تجارة العبيد الأفارقة وكانوا يرسلونهم قسرا للعالم الجديد ليفلَحوا الأرض الأمريكية، وفي عام 1444م كان البرتغاليون يمارسون النخاسة، ويرسلون للبرتغال سنويا ما بين 700. 800 عبد من مراكز تجميع العبيد على الساحل الغربي لأفريقيا، وكانوا يخطفون من بين دويهم في أواسط أفريقيا، وفي القرن السادس عشر مارست اسبانيا تجارة العبيد التي كانت تدفع بهم قسرا من أفريقيا لمستعمراتها في المناطق الاستوائية بأمريكا الأثينية ليعملوا في الزراعة، ولحقت بعد ذلك معظم الدول الأوروبية، وأمريكا لتمارس أبشع أنواع الرق والعبودية في أفريقيا الأمر الذي جعل العقل الإفريقي يتعامل مع مسألة تجارة الرقيق والعبودية بحساسية شديدة لها ما يبررها، وقد اشتغلت دوائر استعمارية غربية هذه المسألة للوقيعة بين العرب والأفارقة باتهام العرب بالمسئولية التاريخية عن تجارة الرقيق والعبودية، وفي هذه الورقة سيتم طرح أربع محاور أو قضايا في هذا الصدد أولها: الرق والتجارة الأوروبية وتأنيها: الرق والكشوف الجغرافية وثالثها: تجارة الرق عبر الأطلسي وأخيرا: الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته.

أهمية الموضوع: يكتسب موضوعنا هذا أهمية خاصة لكون أن الرق، وممارسة العبودية في أفريقيا وغيرها أصبح لدى الدول الكبرى أسلوبا عصريا في ذلك الوقت لما بررته القوانين، ويمكن القول بأن ممارسة الرق والعبودية في الماضي تحولت اليوم إلى ما يعرف بتقديم المساعدات في أي منطقة

يردون الغرب التدخل فيها، وخاصة الدول الأفريقية التي لازالت تصدق ما يقوله الغرب لها بأنه سيقدم مساعدات، ويمكن أن يقدم الغرب بعض من هذه المساعدات، ولكنه يعرف جيدا أنه سيجني الكثير من الأرباح الطائلة من هذه الدولة أو غيرها، ويمكن لنا توضيح هذه الأهمية في الاتي :

1. الانتهاكات الإنسانية في حقبة من الزمن مضت حيث كان الرق واقعاَ ملموساَ، وكان يجر ورائه استعباداَ للإنسانية وهو من أسواء انتهاكات حقوق الإنسان.

2 . إن تجارة العبيد عبر الأطلسي منظومة اقتصادية شاملة وواسعة النطاق.

3. إن ممارسة الرق تبرر على أسس إنسانية أو دينيه، كما أنها أصبحت مقننة بموجب قانون السود سئ السمعة، والذي ثم إصداره في العام 1685م، وحدد هذا القانون الفرنسي حقوق وواجبات السادة والعبيد في مستعمرات الأمريكيتين، وينص على" أننا نقر بأن العبيد هم ممتلكات متنقلة".

وتتمحور **إشكالية** دراستنا هذه حول الأسئلة التالية: ما هي الأسباب والدوافع التي دفعت بالدول الأوروبية في ذلك الوقت من ممارسة الرق والعبودية ضد أفريقيا؟ وما هي المؤسسات أو الجهات التي دعت إلى ممارسة هذه الظاهرة في الدول الغربية ومؤلتها ومطالبتها بالتعويض والاعتذار عنها؟ وكيف يمكن أن يكون موقف الاتحاد الأفريقي اليوم من الاتهامات الموجة إلى أطراف عربية وأفريقية من ممارسة هذه الظاهرة؟

ويمكننا أن نطلق من فرضية مفادها: أن الدول الأوروبية التي مارست ظاهرة الرق والعبودية بالقارة الإفريقية كانت تهدف من وراء ذلك إلى غايات اقتصادية وسياسية ودينية، وغالباَ ما يشار إليها على أنها النموذج الأول للعولمة، وبامتدادها منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر تسببت في بيع ملايين الأفارقة واستغلالهم من قبل الأوروبيين، وبناء الحضارة والبنايات على أكتافهم.

أما **منهجية** دراستنا: فقد استخدمنا منهجية مركبة، وفقاَ لمقتضى الهدف من موضوع البحث ووفقا لطبيعة مادته، ففيما يخص دراسة موضوع الرق والعبودية فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بالدرجة الأولى بصفة أن الموضوع قديم، ويحتاج إلى المنهج التاريخي لتحليله، وإيضاح الأحداث تاريخياَ التي مرت في السابق. وكذلك يمكننا أن نستخدم المنهج الوصف التحليلي، والذي يقوم على تحليل ووصف السمات العامة لظاهرة الرق والعبودية في أفريقيا، وكذلك تحليل هذه الظاهرة، وتحديد المسئولية لمرتكبيها ومقاضاتهم.

خطة الدراسة: سنتناول في هذه الدراسة في أربعة محاور هي أولها: الرق والتجارة الأوروبية وثانيها: الرق والكشوف الجغرافية وثالثها: تجارة الرق عبر الأطلسي وأخيرا: الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته.

المحور الأول: الرق والتجارة الأوروبية

يعد موضوع الرق، وتجارة الرقيق في أفريقيا من أشد الموضوعات حساسية، وأكثرها مدعاة لاختلاف الرأي في التاريخ الأفريقي، وعلى الرغم من أنه كتب عن تجارة الرق والرقيق الكثير إلا أن معظم ما كتب بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم في الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها في قالب موضوعي مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة، بالإضافة إلى دلك فإن هدا الموضوع لا يزال يثير حساسية خاصة لدى الأفريقيين، ويزيد من تعقيد هده الصورة أن الأفريقيين استرقوا بعضهم البعض، وأسهموا بالوساطة في تجارة الرقيق سواء كان دلك للتاجر العربي أو الأوروبي[(1)].

وربما تغيب الحقيقة حين نجد كثيراً من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية، وتميل إلى جانب التهويل إدا ما تعرضت لها في محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم هم المسئولين عن هده التجارة، وأن الأوروبيين هم المخلصون، ولم تترك الهيئات التبشيرية والإدارات الاستعمارية التي عملت في أفريقيا بعد إنفراد الدول الاستعمارية بالسيطرة على مقدرات القارة الإفريقية مند الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أية فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب في الرقيق، والتأكيد للإفريقيين بأن العرب هم النخاسون الدين اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط كما تحاول كثير من المصادر فصم العلاقات العربية الإفريقية، ودلك بالتركيز على أن الصلات الطويلة بين العرب والأفارقة لم تكن متماثلة، ويعني دلك أن العرب اخترقوا القارة الإفريقية واستعبدوا سكانها وفرضوا دينهم وثقافتهم على الأفارقة[(2)].

ومن المؤسف أن المثقفين العرب لا يتصدون لتلك الحملات التي أخذت تروجها في السنوات الأخيرة الصحافة ووسائل الإعلام أو التي تعمل لحساب الشركات الاستغلالية إذ لم تظهر دراسات موضوعية تواجهه تلك الاتهامات بل أصبحنا نجد من بين المثقفين العرب أو دعاة الزنجية من

---

[1]. كلارج.ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، ترجمة: احمد حسن، ط1 (الكويت: دار الكتاب الحديث،د.ت) ص،43

[2] ـ عز الدين موس، **الإسلام في أفريقيا**، أعمال ندوة العرب وأفريقيا، عمان الأردن، أبريل 1983

الأفارقة من أصبح يردد تلك المقولات كأن تجارة الرقيق، والاسترقاق كانت هي جريمة العرب دون سواهم من البشر، الأمر الذي لا شك فيه أن الشعوب الأوروبية مارست الرقيق في أفريقيا زهاء أربعة قرون تعرضت القارة الإفريقية من خلالها لعملية استنزاف بشري بالإضافة إلى ما صاحب تلك التجارة من مآسي(1)

والحقيقة أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذي لحق بالشعوب الأفريقية حيث انتزع الملايين من الإفريقيين ليسخروا في مزارع العالم الجديد آنذاك، وإذا كانت الحقائق التاريخية تؤكد لنا أن كلا من العرب والأوروبيين عملوا في تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا هو كيفية معاملة الرقيق وفي مسئولية من نزع تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية وما ترتب على ذلك من استنزاف القارة الإفريقية وإضعاف تماسكها ؟ على أننا لا نعني بذلك التساؤل أن نقف موقفاً تبريرياً أو اعتداريا فيما يتعلق بالاسترقاق وتجارة الرقيق العربية، وإنما نعني في الدرجة الأولى إرجاع الأمور إلى ظواهرها وأصولها الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن ملابساتها التاريخية مع تسليمنا في الوقت نفسه بأن الاسترقاق هو الاسترقاق سواء صغر أو كبر حجمه وسواء حسنت أم ساءت أساليبه(2).

ولذلك فإنه قد يكون من المفيد التركيز على الآثار التي أحدثتها تجارة الرقيق الأوروبية مقارنة بالتجارة العربية، وقبل أن نعرض لتلك المقارنة ينبغي التأكد هنا بأن الرق لم يقتصر على أفريقيا وحدها، وإنما وجد في جهات كثيرة من العالم وكأنه مرتبطاً بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الحضارات الإنسانية القديمة في كل من الصين ومصر والهند وبلاد الرافدين واليونان والرومان، وكان الخطف والقرصنة والحروب العسكرية والعقوبات التي تلحق بالأفراد تعد من أخصب موارد الاسترقاق في العصور القديمة، وبالإضافة إلى هذا النمط من الاسترقاق الجبري كان هناك نوع آخر من الاسترقاق الطوعي الذي يقوم به الأفراد المتخلفون عن سداد ديونهم أو المتعطلون عن العمل أو المرتزقة الذين كانوا يضعون أنفسهم في خدمة الاثريا كما كان القانون الروماني يجعل الذين يرتكبون

1ـ عبد الغني سعودي، **العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن**، بحث منشور في العلاقات العربية الأفريقية، دراسة في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1978

2– عبد الغني سعودي، **العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن**، بحث منشور في العلاقات العربية الأفريقية، دراسة في أبعادها المختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 21

بعض الجرائم عبيداً وكان أيضاً يبيح للسيد قتل عبده إذا خرج عن طاعته[1]. ولعل ذلك يقودنا إلى التصدي لما ورد في بعض المصادر الأجنبية التي تجاهلت تلك الحقائق التاريخية، وركزت على الرق في الإسلام باعتباره منبثقا عن التشريع القراني كما لو كان الإسلام والرق وجهين لعملة واحدة.

وفي تقديرنا هذه النظرة قاصرة لأن الإسلام بعد ظهوره واجه أوضاعا عالمية قائمة، كما واجه تقاليد في الحرب كان معترفا بها وبذلك لم يتمكن المسلمون أن يطلقوا سراح الأسرى من الأعداء أحرارا على حين أن هؤلاء كانوا يأسرون المسلمين ويسترقونهم، ومع ذلك فإن الاسترقاق لم يكن قاعدة حتمية من قواعد الأسر في الإسلام، والاهم من ذلك أن الإسلام عمل على التخلص من الأرقاء حين جعل الثواب موفورا لمن يسعى إلى عتق الرقيق وأوجب إجابة الرقيق إلى طلب المكاتبة على حريته ووضع الكثير من القواعد التي من شأنها القضاء على المشكلة على سبيل التدرج بغير أن تفاجئ المجتمعات بإلغاء الرق دفعة واحدة وما قد يترتب على ذلك من اهتزاز عنيف قد يصيب المتحررين أنفسهم كما يصيب غيرهم [2]

وثمة حقيقة نود التركيز عليها وهي أن المجتمعات العربية لم تعرف التفرقة العنصرية بين الأجناس المختلفة؛ ومن ثم نشأت عملية انصهار سرعان ما ذاب فيها الزنوج في المجتمعات العربية أو ذاب العرب في المجتمعات الإفريقية[3]

ولعل ما يثير الدهشة أن تجارة الرقيق الأوروبية وجدت من يدافع عنها من الأوروبيين الذين أكدوا على أن استرقاق الأوروبيين للإفريقيين خير لهم ، وأنه مادامت عملية الاسترقاق شيئا طبيعيا بين الإفريقيين أنفسهم فلا باس أن يقوم الأوروبيون الذين هم أكثر عدالة في معاملة الأفريقيين من ملاكهم الوثنيين[4]، وقويت هذه المقولات حين وجد الأوروبيون في تجارة الرقيق تجارة مربحة،

1- Coup land ,R .The British anti slavery movement. oxford 1958. p34

2- جمال زكريا قاسم، **مؤلفات مصطفى كامل**، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن الزعيم الوطني، مصطفى كامل، أعجب ما كان عند الرومان، القاهرة، د.ت، ص 24

3- محمد أمين، **تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصور الوسطى**، بحث منشور في العلاقات العربية الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1978

4- جون كيلي، **بريطانيا والخليج**، ترجمة: محمد أمين عبد الله، المجلد الثاني، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، د.ت)، ص 3

والحقيقة التي لا مراء فيها هي أنه إذا كان الإفريقيين قد تعرضوا لحالات الاسترقاق في أوطانهم نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية معينة فإن حالات الاسترقاق هذه لا يمكن مقارنتها بما صار عليه الرق وتجارته لدى الأوروبيين، ولعل ما لا سبيل إلى إنكاره أيضا أن الحروب الداخلية في أفريقيا كان للأوروبيين الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء وأمدوهم بالأسلحة، وساعد تنافس الإفريقيين على تلك التجارة قيام الحروب فيما بينهم وهي حروب لم تعد مرتبطة بالعرف أو التقاليد الدينية كما كانت في الماضي، وإنما تحولت إلى عمليات غزو واستحواذ مجردة أدت إلى نشر الفوضى وتشريد المجتمعات وتحطيم القبائل، وأصبح هدف الإفريقيين الدفاع عن أنفسهم ضد المغيرين أو الاشتراك في تلك الحروب لصالح التاجر الأوروبي[1]

وعلى عكس ما أوردته كثير من المصادر الأجنبية من أن الأوربيين جاءوا إلى أفريقيا لنشر الحضارة نجد أن أغلب الحضارات التي كانت قائمة في أفريقيا قد انهارت بعد قدوم الأوروبيين، ولعنا لا نجانب الصواب إذا ما ذكرنا أن تجارة العرب في الرقيق لم تؤثر على نمؤ المجتمعات الإفريقية لأنها كانت تجارة محدودة ولم يتضخم حجمها نسبيا إلا بعد وصول الأوروبيين إلى سواحل القارة الإفريقية [2]

ومن المتفق عليه أن البرتغاليين كانوا أول الشعوب التي اشتغلت في تجارة الرقيق في العصر الحديث، ثم جاء في ركابهم الأسبان والانجليز والهولنديون والفرنسيون والدانمركيون، وكان مما شجع الأوروبيين على المضي قدما في هذه التجارة الطلب الهائل على الرقيق، وبذلك لم تقم تجارة الرقيق الأوروبية على جهود فردية وإنما تأسست من أجلها الشركات التي عقدت الاتفاقيات وأنشأت الأساطيل وأقامت الحصون ومراكز التجارة على سواحل القارة الإفريقية ولاسيما في غربها، وكانت تلك المراكز طليعة الاستعمار الأوروبي، فضلا عن أنها ضيقت الخناق على القارة وفرضت على سكانها الرق والنخاسة، وكانت تلك التجارة سببا في الثراء الذي حدث في أوروبا وازدهار المدن والمواني الأوروبية وعلى رأسها بريستول ولانكستر وليفربول التي وصفت بأنها الميناء الرئيسي في

1- أحمد سويلم، **العرب والإفريقيون**، (القاهرة: د.ن ، 1967) ، ص ص93-94

2- رونالد وايدنر، **إفريقيا جنوب الصحراء**، بدون معلومات، ص ص70-77

كل أوروبا[1]، ولعل ما يسترعي الانتباه في هدا المجال أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في أوروبا والعالم الجديد والتي استدعت نقل الرقيق الإفريقي بتلك الأعداد الكبيرة لم تواكبها تطورات اقتصادية في العالم العربي، ومن ثم تميزت تجارة العرب في الرقيق كما أشرنا بالطابع الفردي، ومن ناحية أخرى كان أقصى ما تصل إليه تجارة الرقيق العربية هو الشمال الإفريقي بالنسبة لتجارة الصحراء أو الجزيرة العربية والبلدان العربية المجاورة لها بالنسبة لتجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي، بل إن عددا كبيرا من الرقيق كان يتوقف في زنجبار حيث يعملون في مزارع القصب والقرنفل، ودلك على عكس تجارة الرقيق الأوروبية التي كانت تصل إلى أمريكا والبرازيل وأمريكا الشمالية وبعض الدول الأوروبية ومستعمراتها.[2]

ومن ناحية أخرى تحاول بعض المصادر الأجنبية أن تقلل الفترة التي مارست فيها أوروبا تجارة الرقيق، من دلك ما ذكره جون جنتر أن الاسترقاق لم تمارسه أوروبا بشكل مكتف إلا لمدة قرنيين ونصف القرن، وعلى وجه التحديد بين عامي 1562و1800[3]، كما يذكر رونالد وايدنر أن عدد الأرقاء الأفريقيين الدين وصلوا إلى الأسواق الأجنبية بين عامي 1441و1880 لم يتجاوز ستة ملايين[4]، ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن الوعي الأفريقي أدى إلى نشوء فكرة الزنجية مند أوائل القرن العشرين التي شاعت في غرب أفريقيا وانتقلت إلى شرقها، إلا أن ما يؤخذ على دعاة الزنجية أنهم وقعوا تحث تأثير مزاعم بعض كتاب الغرب الدين اتهموا العرب ببدء تجارة الرقيق الإفريقية، ودلك تهربا من المسئولية التاريخية لدول الغرب في هده التجارة الشائنة حتى أننا نجد بعض المثقفين الإفريقيين أصبحوا يرددون تلك المزاعم متهمين تجارة العرب في الرقيق بأنها كانت المعول الذي هدم أفريقيا السوداء، بل ربما نجد هده الاتهامات تكال للعرب بأكثر مما يتعرض له الأوروبيون ودورهم في النخاسة والاستعمار الأمر الذي لا شك فيه أن فكرة الزنجية كانت في نشأتها ردة فعل إفريقية

1- سعد زغلول، **تجارة الرقيق وأثارها في استعمار أفريقيا**، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد20، القاهرة، 1973، ص8

2- كلارج .ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-56

3- Coup land ,R .**The British anti slavery movement**. oxford 1958, pp 36-38, see also Burns History of Nigeria London, 1958,p.67

4- سعد زغلول، **تجارة الرقيق وآثارها في استعمار أفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 14

ضد تجارة الرقيق الأطلنطية والاستعمار الغربي، ولم تكن كما أراد بعض مفكريها أن تكون ردة فعل لتجارة الرقيق العربية عبر الصحراء أو المحيط الهندي أو الوجود العربي في أفريقيا.(1)

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن تجارة العرب في الرقيق رغم أنها استمرت قرونا عديدة إلا أنها لم تنعش إلا في القرن التاسع عشر أما قبل دلك القرن فإنها كانت محدودة، ففي شرق أفريقيا اقتصرت على أطراف القارة وسواحلها إذ لم تكن طرق القوافل قد انتظمت في الداخل، وفي غرب أفريقيا انهارت قوافل الصحراء القديمة التي كانت تربط شمال القارة بمناطق جنوب الصحراء كما خيم الركود الاقتصادي على مواني البحر المتوسط بما في دلك مصر، وشهدت الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي اضطرابات وقلاقل قبلية أثرت على حركة التجارة عبر الصحراء التي تحولت إلى سواحل الأطلنطي لصالح تجارة الرقيق الأوروبية، ولعل ما يثير الانتباه أيضا أن نمو تجارة الرقيق العربية في القرن التاسع عشر لم يكن لصالح الاقتصاد العربي بقدر ما كان لمصلحة تجار الرقيق الأوروبيين أنفسهم.(2) ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الغربية، وعلى الأخص بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق في التغلغل الاستعماري في أفريقيا بدعوى القضاء على تلك التجارة في مصادرها الداخلية، ومن ثم أخد الرحالة الأوروبيين من رواد حركة الكشوف الجغرافية يبررون التدخل الاستعماري بما عمدوا إليه من تهويل في تجارة الرقيق العربية ومبالغتهم في الإحصائيات الخاصة بتلك التجارة بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي، ومن بين هؤلاء السير صمويل بيكر الذي تحدث في كتابه ألبرت نيانزا عن القوافل العربية التي كانت تتجه بالرقيق من المناطق الاستوائية إلى مواني التصدير في سواكن ومصوع وهرر وزيلع وبربره. كما كانت لكتابات وتقارير لفنجستون أثرها الكبير في تهييج الرأي العام الأوروبي إذ أخد يصور منطقة البحيرات الاستوائية على أنها وكر كبير من أوكار تجارة الرقيق. وأرسل لبلاده المعلومات الكثيرة عن أنشطة العرب في تجارة الرقيق كما وصف رحلة الرقيق من الداخل إلى مواني شرق إفريقيا وهم

[1]– حامد ربيع، **الزنجية في الفكر السياسي**، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة 14يوليو 1973، ص ص 534–535

[2]–Coup land, R, **East Africa and its invaders**,Oxford1938,p.305

يحملون العاج على رؤوسهم وإنهم يوثقون بعضهم بالبعض الأخر ويساقون بالسياط حتى إن كثير منهم كانوا يموتون في الطريق.(1)

أما عن زنجبار فقد تحدث الكابتن هينز عام 1834-1836م عن سوق الرقيق بها مؤكدا أنه رأى بنفسه سبعمائة فتاة وهن معرضات لفحص غير إنساني مقزز من قبل المشترين، أما عن بوفيل فقد ذكر أن الظروف كانت أشد قسوة في رحلة الرقيق عبر الصحراء الكبرى، وقليل منهم كان يصل سالما إلى أسواق الرقيق ببنغازي وطرابلس وتلمسان وغيرها، وأن كل مسافر في الصحراء كان يقرر مدى الفزع الذي ينتابه حين يجد ألافا من الهياكل الآدمية من الرقيق تتكاثر حول آبار المياه مظهرة الأمل الأخير للوصول إلى الماء نتيجة الإجهاد والإعياء.(2)، وقد بدأت بريطانيا تنفد إلى سلطنة زنجبار في حركتها ضد حظرا جزئيا على تجارة الرقيق، ثم معاهدة عام 1845 التي كانت أكثر تحديدا لتلك التجارة، وقد أجازت هاتان المعاهدتان لبريطانيا حق تفتيش السفن ومصادرتها بتهمة اشتغالها بتجارة الرقيق.(3) ، ومما يلفت النظر أن معاهدات وقرارات الإلغاء التي التزمت بها السلطنة العربية في زنجبار لم تكن موجهة ضد التجار العرب فحسب، وإنما كانت موجهة أيضا ضد تجارة الأوروبيين للرقيق في شرق أفريقيا حيث ألحت بريطانيا على حاكم السلطنة تسليمها الرعايا البريطانيين المتورطين في تلك التجارة، ولعل الأوامر التي أصدرها السيد سعيد سلطان زنجبار إلى ولاته في شرق إفريقيا بمنع بيع الرقيق إلي الشعوب المسيحية، وهدا ما يوضح لنا مدى تورط هؤلاء في هده التجارة السيئة في شرق أفريقيا.(4)، على أن الخطوة الأكثر حسما في إلغاء تجارة الرقيق في شرق القارة حدثت بعد وفاة السيد سعيد في عام 1856حينما عمدت بريطانيا إلي فصل سلطنة زنجبار عن مسقط على أساس إن التقسيم يهيئ لها الفرصة للقضاء على تجارة الرقيق على اعتبار إن المجتمع العماني بني نظامه الاقتصادي على الرق، واستمرار خضوع زنجبار لعمان معاناة الاستمرار في ممارسة تلك التجارة، وعلى عهد خلفاء السيد نجحت بريطانيا بمقتضى معاهدة 1873

---

[1]- جمال زكريا، **الأصول التاريخية للعلاقات الأفريقية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، ص 208

[2]- المرجع نفسه، ص 209

[3]- كلارج .ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، مرجع سبق ذكره، ص 56

[4]- كلارج .ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، مرجع سبق ذكره، ص 58

في إيجاز حظر شامل لتجارة الرقيق، كما أقدمت على إلغاء نظام الاسترقاق في زنجبار في عام 1897. ولعل من الأمور الملفتة للنظر أن الحكام العرب الدين تجاوبوا مع حركة إلغاء تجارة الرقيق سواء كان لنوازعهم الإنسانية أو للضغوط الاستعمارية التي تعرضوا لها قد عانوا نتيجة لدلك كثيرا من المتاعب الاقتصادية فضلا عن أنهم لم يأخذوا من بريطانيا تعويضا عن إلغاء تلك التجارة على الرغم من أن بريطانيا دفعت لاسبانيا في عام 1817على سبيل المثال أربعمائة ألف جنية إسترليني لموافقتها على إلغاء الرقيق.[1]، ومن ناحية أخرى فإنه على حين تطلبت الضرورات الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلغاء الرق فإن تلك الضرورات الاقتصادية لم تتمش مع البلدان العربية أو الإفريقية، وعلى العكس من دلك فإن إلغاء الرق في إفريقيا أحدث آثارا اقتصادية سيئة لان المجتمعات العربية الأفريقية لم تواكب التطورات الاقتصادية أو إليهم بفلاحة الأرض، كما تعرض الحكام العرب لفقدان مراكزهم أمام رعاياهم حيث كان يشكل الرق السلعة الهامة في تجارتهم أو القوى العاملة في مزارعهم، يضاف إلى دلك أن إلغاء تجارة الرقيق أحدث انتكاسة في تجارة العاج حيث أصبح من الصعوبة حمل العاج من الداخل إلى مراكز التصدير على الساحل في الوقت الذي لم تكن قد أنشئت فيه وسائل المواصلات الحديثة، والاهم من دلك فقد أدى إلغاء الرق في زنجبار إلى إثارة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان كثير من الملاك يمتلكون المئات من العبيد الدين يشغلونهم في إدارة مزارعهم، ويعني تسريحهم أو تحريرهم فجأة أن يتوقف العمل وتنقطع الموارد، وفضلا عن دلك فقد كان من نتيجة قرارات التحريم المفاجئة ظهور مشكلات كثيرة فيما يتعلق بإثارة الفوضى والاضطرابات.[2]، وقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن زنجبار امتلأت فجأة بالألوف المتعطلين عن العمل حيث وجدوا أنفسهم ولأول مرة بلا مورد ولا مأوى بعد أن تخلى عنهم الجميع وعلى رأسهم الإنسانيون من رسل مكافحة الرقيق الدين ظنوا أنهم أدوا أدوارهم وأنجزوا رسالتهم.[3]

---

[1]- جمال زكريا قاسم، **دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا**، (القاهرة: بلا. م ، 1967)، ص 247

[2]- جون كيلي، **بريطانيا والخليج**، مرجع سبق ذكره، ص 24

[3]- سعيد بن علي المغيري، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، بدون معلومات، ص ص 318-320

بقى في هده الجزئية أن نشير أخيرا إلى أن معظم المصادر الأجنبية تحدثت عن الدور الحضاري الذي قامت به أوروبا لإلغاء الرق وتجارته دون التركيز على ما حققته من وراء دلك من سيطرة ونفوذ، ولعل ما يوضح لنا دلك أن مؤتمر برلين عام 1884. 1885 لتقسيم القارة الإفريقية بين الدول الاستعمارية قد أشار في ميثاقه إلى مسئوليات الدول الأوروبية في حمل رسالة إلى إفريقيا، وكما أثنى على جهود البعثات التبشيرية وجمعيات إلغاء الرق، وقد يكون حقيقة أن المستعمرين أبطلوا الرق الفردي إلا أنهم استبدلوا به الرق الجماعي، إذ إن استغلال الإفريقيين في المصانع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجباري كان هو الاسترقاق بعينه، أو الرق الحديث كما أطلق عليه بعض الباحثين، وبدلك لم تكن الأساليب الاستعمارية تختلف عن الرق التقليدي إلا في الوسيلة بحكم ما فرضته من سخرية على الشعوب الإفريقية في فترة قاتمة من تاريخها.[(1)]

المحور الثاني:الرق والكشوف الجغرافية

كان للكشوف الجغرافية تأثيراً كبيراً في التجارة العالمية، فقبل ذلك كانت التجارة تنقل عبر الطرق عن طريق المحيط أو عن طريق المحيط الهندي والبحار الداخلية البحر الأحمر والبحر المتوسط بالدوران حول إفريقيا والوصول إلى أمريكا تحول مركز الثقل التجاري من المحيط الهندي وآسيا نحو الأطلسي الذي أصبح بعد ذلك أهم الطرق التجارية البحرية.[(2)]

ولكنها أفرزت بشكل غير مباشر إلى ازدهار نوع قديم من التجارة، وهي تجارة الرقيق حيث اتخذت بعد اكتشاف أمريكا مظهراً جديداً فقد اشتد الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الجديد للعمل في الذهب والفضة، وللعمل في المزارع، بعد أن أثبت الأرقاء الزنوج الذين أحضرهم البرتغاليون قدرتهم على العمل في الظروف الصعبة في أمريكا الجنوبية، واشتد الطلب عليهم من قبل فزادت أرباح تجارة الرقيق من هذه التجارة، وربحت البرتغال أموالاً طائلة منها، وقد سارت تجارة الرقيق بادئ الأمر ببطء شديد لكنها نشطت بشكل كبير خلال القرن الثامن عشر بعد أن دخل حلبة التنافس التجار الهولنديون الذين استطاعوا أن يسيطروا على هذه التجارة من 1661م عندما تكونت

---

[1]– أحمد سويلم، **العرب والإفريقيون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-92

[2]-محمود عبدو عبدو، **تجارة الرقيق**، صفحات من التاريخ الأسود، شبكة المعلومات الدولية Http://www.hewer.org/debt/show.art.asp?aid

لهم أفكار خاصة تعمل بتجارة الرقيق، واستطاعوا أن يطردوا البرتغاليين من مراكزهم التجارية في إفريقيا، وتنافس في هذه التجارة كل من الإنجليز والفرنسيين بعد أن حصلت دولهم على مستعمرات في أمر حاجة هذه الدول للرقيق للقيام باستغلال ثروات هذه المستعمرات، وقد استمرت هذه التجارة نحو قرن ونصف القرن، وأصبحت أول تجارة عالمية على نطاق واسع في ذلك الوقت وكانت طرق نقل العبيد عبر الطرق الملاحية الدولية، ولم يبدأ منع هذه التجارة القذرة إلا في القرن التاسع عشر عندما فقدت بريطانيا مستعمراتها في أمريكا، ولم تعد إلى الرقيق، وإنما أصبح من مصلحتها إبقاء الأفارقة من ضمن مستعمراتها الإفريقية للقيام بعمليات الاستغلال الاقتصادي لها، فحملت لواء محاربة هذه التجارة، واستطاعت أن تمنعها بشكل نهائي في نهاية القرن التاسع عشر، وهي إن دلت على شيء تدل على ابتعاد المرء ووسمت تلك المرحلة بأسوأ مرحلة حياتية في عمر البشرية.[(1)]

وأسفرت حركة الكشوف الجغرافية عن نتائج عديدة، كان لها أثار بالغة الأهمية في حياة أوروبا والعالم في العصر الحديث، فقد ساعد الاتصال بين أوروبا والعالم الجديد على تقدم المعارف والعلوم فقد فتحت الكشوف الجغرافية آفاقاً واسعة أمام العلماء لمزيد من البحث العلمي وترتب على ذلك تعديل كثير من النظريات التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى، وظهور نظريات جديدة تدعو إلى حرية البحث، واستخدام المنهج العلمي القائم على التجربة.[(2)]

دوافع الكشوف الجغرافية:

أولاً: الدوافع الاقتصادية:

لعبت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في دفع حركة الكشوف الجغرافية إلى الأمام إذ حظي البحارة الذين اتصفوا بالحيوية بتشجيع الحكومات، وهذه الحكومات كإسبانيا والبرتغال لم يكن في وسعها حل مشاكلها الاقتصادية إلا بالعثور على طرق تجارية جديدة تمكنها من الحصول على بضائع آسيا، وكذلك أسهمت حاجة أوروبا الشديدة إلى المعادن الثمينة كالذهب والفضة في دفع

---

[1]- محمود عبدو عبدو، **تجارة الرقيق**، صفحات من التاريخ الأسود، شبكة المعلومات الدولية Http://www.hewer.org/debt/show.art.asp?aid

[2]- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، **كشوف جغرافية**، شبكة المعلومات الدولية، ص6

حركة الكشوف، وذلك للخلاص من الأزمة الاقتصادية التي انتابتها خلال القرن الخامس عشر، كان من أبرز مظاهرها تضاؤل الإنتاج وانكماش المبادلات التجارية وهبوط الأسعار.

ثانياَ: الدوافع السياسية والدينية:

إن أطماع الحكومات الأوروبية في السيطرة وزيادة النفوذ وامتلاك المستعمرات في الأمكنة المكتشفة أدت إلى تنافس سياسي لاكتشاف مناطق جديدة استمر طيلة القرن السادس عشر، وقد كان للدوافع الدينية أيضاً دور في حركة الكشوف الجغرافية، فالبرتغال على سبيل المثال جعلت شعارها في هذه المرحلة ضرب قوة المسلمين في غرب إفريقيا وشواطئ الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وقد حازت حركة الكشوف الجغرافية على اهتمام بالغ النظير من قبل البابوية.(1)

ثالثاً: الدافع العلمي:

تقدم العلم في ذلك الوقت وخصوصاً علم الفلك والرياضيات ورسم المصورات الجغرافية وصناعة السفن فقد صنعت السفينة المؤلفة من دفة متحركة وشراع مثلث، وكانت مزودة ببوصلة وأسطر لأب فغدت السفن أشد مقاومة لمخاطر المحيطات، وأكثر توغلاً في الاتجاهات المخالفة للرياح من السفن القديمة التي كانت تعتمد في سيرها على المجداف.(2)

دور أوروبا في الكشوف الجغرافية:

الكشوف البرتغالية: في مطلع القرن الخامس عشر تمكن الملاحون البرتغاليون من اكتشاف سواحل إفريقيا الغربية، وتم بناء مركز وقلاع حربية وتجارية، كما حققت البرتغال أرباحاً طائلة من وراء نقل الإفريقيين إلى أوروبا، وبيعهم في أسواق العبيد، وتتابعت الرحلات سنة بعد أخرى إلى أن تمكن الملاح "دياز" من بلوغ رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب إفريقيا عام 1488م، وبعد ذلك بأعوام قلائل، وبالتحديد في العام 1497م، اجتاز الملاح البرتغالي "فاسكو دي حاما" رأس الرجاء الصالح، حيث التقى بالملاح العماني "أحمد بن ماجد" الذي أرشده إلى جنوب غرب الهند، وفي العام ذاته

---

[1] ـ الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، **كشوف جغرافية**، مرجع سبق ذكره، ص4

2 - www.mat.yoo7.com

حقق البرتغاليون كشفاً جديداً حين تمكن "فيز بوتشي" من الوصول إلى البرازيل، وكانت هذه الكشوف فاتحة استعمار شجع، وقبل أن يكشف البرتغاليون أمريكا الجنوبية بخمس سنوات.[1]

كشوف إسبانية: تمكن الأسبانيون بواسطة القبطان "كريستوفر كولومبس" من الوصول إلى إحدى جزر البهاما في البحر الكاريبي، حيث أطلق عليها اسم "سان سلفادور" وغادر كوبا وهاييتي حاملاً معه أنواعاً من الطيور والحيوانات والمحاصيل الزراعية وعديداً من الهنود سكان أمريكا الوسطى، وتمكن الأسبان أيضاً بواسطة الملاح "ماجلان" من اجتياز الطرف الجنوبي من أمريكا الجنوبية ليصل من هناك إلى المحيط الهادي، ومن ثم إلى جزر الفلبين.

كشوف فرنسية: كما قام الفرنسيون بعد ذلك باللحاق بركب الكشوف الجغرافية فاتجه ملاحوها إلى أمريكا الشمالية، حيث أسسوا في كندا مدينتي "كويبك" و"مونتريال".

كشوف إنجليزية: حققت إنجلترا إنجازات مهمة في حركة الكشوف، حيث تحركوا في اتجاه أمريكا الوسطى، وأنشئوا شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي سهلت لهم بسط سيطرتهم على الهند.

نتائج الكشوف الجغرافية: وبذلك استطاعت الكشوف الجغرافية أن تقضي على الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها أوروبا في ذلك الوقت، وقلبت رأساً على عقب المقاييس الاقتصادية والاجتماعية السياسية والدينية، فقد انتعشت طبقة البرجوازية التجارية التي عملت على هدم ما تبقى من النظم الإقطاعية وامتيازات النبلاء واتضح ذلك بعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م كذلك أدى الانتعاش إلى ظهور الإنتاج الرأسمالي، وأصبحت الصناعة منذ ذلك الوقت القطاع المهيمن في عملية الإنتاج، وقد أسهمت الكشوف في توسع التبادل التجاري في العالم وأدت إلى استعمال النقد المصرفي "الشيكات"، وانتقلت التجارة إلى البحار الغربية والجنوبية وضعفت أهمية البحر المتوسط وموانئه ففقدت إيطاليا ومدنها الزعامة التجارية وحلت محلها دول أوروبا الغربية.

وكان من نتائج الكشوف الجغرافية تقدم العلوم الجغرافية أيضاً، فتم إثبات كروية الأرض، واكتشاف أمكنة كانت مجهولة من قبل ولم يبق سوى اكتشاف المناطق القطبية كذلك تقدمت سائر العلوم خصوصاً علم النبات بسبب معرفة أنواع جيدة من المزروعات وعلم الاجتماع نتيجة للاحتكاك

---

[1]- إبراهيم أشفي، **الموسوعة الحرة**، ص1.

بالشعوب الجديدة فنشأت مفاهيم جديدة قائمة على هذا الاطلاع ومارس الأوروبيون تجارة الرقيق التي استمرت ثلاثة قرون نقل خلالها إلى الأماكن المكتشفة ما يقارب 12 مليون من الأرقاء.

وعلى الصعيد الديني بدل المستعمرون الأوروبيون جهدهم في نشر المسيحية بين السكان الأصليين في البلاد التي حلوا فيها، ولعل أهم النتائج التي أسفرت عنها الكشوف الجغرافية هي قيام الحروب الضارية بين دول أوروبا نتيجة للمنافسة الشديدة على استعمار الأراضي المكتشفة وحماية السلع المستوردة، وبحثاً عن أسواق جديدة لتصريف المصنوعات التي شهدت نمواً عظيماً، وأدت إلى تجميع ثروات ضخمة، كل ذلك جعل الدول المستعمرة تستخدم أبشع الأساليب والطرق الوحشية في معاملة الشعوب المستعمرة.[(1)]

المحور الثالث: تجارة الرق عبر الأطلسي

في حقبة من الزمن كان الرق واقعاً ملموساً، وكان يجرَ ورائه استعباداً للإنسانية، وهو من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ حيث تحول إلى تجارة سلعتها الأساسية الإنسان، وانطفأ سوق تلك التجارة فترة ثم عاد بقوة أكبر وانتهاكات أسوأ من ذي قبل، ولقد كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسي أمراً فريداً في تاريخ الرق، ويرجع ذلك لطول أمدها أربعمائة عام وحجمها قرابة 17 مليون شخص باستثناء أولك الدين لقوا حتفهم أثناء نقلهم وكذلك إضفاء الشرعية فيما تضمنته قوانين ذلك الوقت.[(2)]

ولقد شكلت تجارة الرقيق عبر لأطلسي أكبر عملية ترحيل في التاريخ وغالباً ما يشار إليها على أنها النموذج الأول للعولمة وبامتدادها منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فقد شملت مناطق وقارات متعددة إفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، وأوروبا والكاريبي وتسبب في بيع ملايين الأفارقة واستغلالهم من قبل الأوروبيين وطالما كانت تجارة العبيد عبر الأطلسي منظومة اقتصادية شاملة وواسعة النطاق فقد كانت الدول الرئيسية للتجارة هي أسبانيا والبرتغال وهولندا وإنجلترا وفرنسا قادرة على تحقيق ربح كبير مع كل خطوة تخطوها في رحلتها كما ازدهرت العديد من المدن الأوروبية بمكاسب الصناعات الزراعية التي تم بناها ودعهما حرفياً على ظهور العبيد الأفارقة.

---

[1] - إبراهيم أشفي، **الموسوعة الحرة**، مصدر سبق ذكره، ص2.

[2] . الرق مأساة متجددة، شبكة المعلومات الدولية www.womanmessage.com

وكانت هناك طريقتان لصيد الزنوج، الأولى: كان يتبعها في الساحل الشرقي من إفريقيا تجار من العرب، فكانوا ينطلقون داخل القارة في حملات مسلحة، ويطوفون على القرى في الليل ثم يطلقون وابلاً من الرصاص والناس نيام، وقد يشعلون النار في بيوت القرية المصنوعة من القش، فيفزع سكانها الزنوج ويخرجون من بيوتهم هائمين، فيغَرون عليهم ويتصيدوهم، ويسوقونهم إلى جزيرة زنجبار، وغالباً ما تكون هذه الحملات لحساب سلاطين الجزيرة وهم من العرب العمانيين.[1]

والطريقة الثانية: كان يتبعها الأوروبيون في الساحل الغربي من إفريقيا، فكانوا يثيرون العداوة والبغضاء بين رؤساء القبائل، فتنشب بينهم حروب وغارات مستمرة، كان حصيلتها أسر وسبي فيشتري الأوروبيون ما يقدم إليهم منه بأثمان بخسة، وقد تمكن البرتغاليون أن يحصلوا بهذه الوسيلة على رق كثير، وشعرت بعض القبائل بقصدهم من إثارة العداوة بينهم فاتفقوا عليهم وهاجموا مراكزهم برماحهم وقسيهم، فتلقاهم البرتغاليون بالرصاص وإطلاق المدافع فقتلوا منهم جموعاً كثير واضطروهم إلى الاستسلام وفرضوا عليهم إتاوات سنوية كانت رؤوسا من الرقيق.[2]

ولما راجت تجارة الرقيق، تأسست شركات لنقله من إفريقيا، منها شركة غينيا الفرنسية، وكانت هذه الشركات تشتري الرقيق من أسواق الساحل الإفريقية، وفيها يعرض الرجال من الزنوج في هيئة دائرة يقفون فيها ووجوههم إلى مركز الدائرة، وكان بعضهم يعجز أحياناً عن الوقوف من قسوة ما عاناه من جوع على طول المسافة التي قطعها على قدميه بين مقره ومكان السوق، وفي وسط الدائرة كان يقف نخاسو الشركات المتاجرة بالرقيق ليتحسسوا السلع البشرية المعروضة، أما النساء فكن يقفن في صفوف ويتقدم النخاسون فيمسون ويمسون بأيديهم أجسادهن بصورة مهينة، ومن تعارض منهم تقرع بالسياط فإذا فرغ النخاسون من عملهم جمعوا من يصطفون من الزنوج لينقلوا في السفن إلى العالم الجديد، وفي هذه السفن كان يحشر الرقيق في سفن صنعت خصيصاً لنقله، روعي فيها تصميم معين لتستوعب أكبر عدد ممكن من القطعان البشرية، وكان الزنوج يطرحون فيها وهم مغلولون بأطواق وسلاسل من حديد، ويمددون في صفوف مرصوصة، وكانت المساحة التي يشغلها كل زنجي لا تكاد تزيد على القدر اللازم لوقوفه، وقد نيطت قيادة السفن وإدارتها بأشد الملاحين

1- د. صلاح الدين العقاد وجمال زكرياء قاسم ، مقال بعنوان: **زنجبار**، منشور في مجلة العربي، 1960م

2- المرجع نفسه، ص8

قسوة وفراغاً من الضمير، فإذا رأى الربان أن السفينة تنوء بحملها وهي في عرض البحر ألقى عدداً من الزنوج في البحر فيموتون غرقاً، وأدت الطريقة التي كان ينقل بها الزنوج وسوء ما كان يطعمون، إلى انتشار المرض والوباء فيهم، فمن اعتل أو ظهر عليه الوباء، ألقى في اليم فكان يهلك من الزنوج قبل وصولهم إلى مستقرهم ما بين 20-30%.

وكانت تغادر السفن المحملة بالبضائع التجارية كالبنادق والمشروبات الكحولية والخيول الموانئ الأوروبية متجهة إلى غرب إفريقيا حيث يقومون هناك بتبادل هذه البضائع مقابل أفارقه مستعبدين، ويكون هؤلاء مستعبدون إما أسرى من الحروب أو ضحايا للتجارة المحلية المزدهرة في أسر العبيد وبيعهم.[1]، ثم تبدأ السفن المشحونة بالعبيد الأفارقة رحلتها عبر الممر الأوسط متجهة إلى المستعمرات الأمريكية والأوروبية في الكاريبي ، ولنقل أكبر عدد من العبيد عادة ما كان يكون مكان المسافرين الأقل تكلفة من السفينة، وأشار تقدير إلى أن واحد من كل ستة عبيد قد لقي مصرعه في هذه الرحلة بسبب الظروف العسيرة وغير الصحية وبعد بيع العبيد الناجين تعود السفن إلى أوروبا حاملة البضائع التي قام العبيد بإنتاجها كالسكر والتبغ والقطن وشراب الروم والقهوة.

إن تجارة الرقيق عبر الأطلسي هو موضوع جدل كبير إذ مما لاشك فيه أنها تسببت في هدم قدر لا يستهان به من لغة وثقافة ودين ملايين الأفارقة المستعبدين إن ترحيل مثل هذه الأعداد الكبيرة من البشر من إفريقيا قد تسبب في تعطيل الاقتصاد الإفريقي، ويرى بعض الباحثين أنه قد تسبب في وضع إفريقيا في حالة من الحرمان الدائم مقارنة بباقي أنحاء العالم، وما يعد مثار جدل هو أن قضية الرق قد أعادت تعريف الأفارقة للعالم، مخلفة إرثاً من العنصرية وتنميط الأفارقة على أنهم الأدنى، وهذا ما نلاحظه من مستوى الفقر وتغييب الهوية الدينية في إفريقيا.[2]

ومع أواخر القرن الثامن عشر، تزايد نمو المعارضة الأخلاقية والسياسية لتجارة الرقيق في كل من بريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى مناطق أخرى في أوروبا، ولقد كانت بعض الجماعات كجماعة "كويكرز" في أمريكا الشمالية وجمعية القضاء على تجارة الرقيق في بريطانيا مفيدة في رفع الوعي العام بتجارة العبيد عن طريق المناشدات العامة، وحملات المقاطعة ونشر مواد إعلامية

---

[1]- د.عبد السلام الترمانيني، **الرق ماضيه وحاضره**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة ، 1979م) ، ص144-145

[2]- ورقة مقدمة **لإحياء ذكرى ضحايا الرقيق عبر الأطلسي** بتاريخ 25 مارس 2009م

تصف وفي بعض الأحيان تصور الظروف المعيشية للعبيد على متن السفن التجارية أو العاملين منهم في المزارع.

كما ثار العبيد ضد استعبادهم، وبرز ذلك جلياً في هايتي في الثورة التي استمرت من عام 1791 إلى 1804 ولقد شكل هذا الحدث وحده نقطة تحول واضحة في تجارة الرقيق حيث بدأت القوى الاستعمارية تدرك مدى المخاطر السياسية والعسكرية لمثل هذه الثورات ولقد شكل هذا العامل إلى جانب الأصوات المتعالية لحركة القضاء على الرق والظروف الاقتصادية المتغيرة التي كان لها أثُرها في خفض الأهمية الاقتصادية لبعض المستعمرات الأوروبية بداية نهاية تلك التجارة عبر الأطلسي، وفي أعوام متتالية حذتَ بلدان أوروبية أخرى نفس المسلك في إصدار قوانين تحظر الرق، إلا أن الأمر استغرق 80 عاماً أخرى حتى تندثر أخيراً تجارة الرقيق عبر الأطلسي بإلغاء كوبا والبرازيل للرق في عامي 1886م و1888م على التوالي.[(1)]

المحور الرابع: الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولي وتأليف عصبة الأمم، وقعت الدول الأعضاء بتاريخ 25 سبتمبر 1926م "اتفاقية جنيف" وهي تقضي بقمع تجارة العبيد وملاحقة وإلغاء الرق بجميع صوره ومظاهره، وخاصة في الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصاية، وعلى أساس هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء اعتبار الاسترقاق، وتجارته خرقاً جنائياً، وتعهدت بوضع عقوبات لهذا الجرم في قوانينها الجنائية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دعاء الحلفاء الدول التي خاضت الحرب معهم من قرب أو من بعد، إلى عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، وانعقد المؤتمر بين الخامس والعشرون من أبريل والسادس والعشرين من يونيو عام 1945م وفيه وقعت الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن هذا الميثاق (تأكيد الأمم إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).[(2)]

---

www.woman message.com. p2-1

[2]- د.عبد السلام الترمانيني، **الرق ماضيه وحاضره**، مرجع سبق ذكره، ص174

وبتاريخ العاشر من ديسمبر عام 1948م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد نصت المادة الرابعة منه على أنه "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها"، وقد تبع هذا الإعلان اتفاقيتان دوليتان بشأن إلغاء الرق وقمع تجارته الأولى في عام 1949م والثانية في عام 1956م.

وفي السادس عشر من ديسمبر عام 1966م، أي بعد إعلان حقوق الإنسان بثمانية عشر عاماً، وافقت الجمعية العام للأمم المتحدة على ميثاقين مبنيين على إعلان حقوق الإنسان وهما: الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وقد أكدت المادة الثامنة من الميثاق الثاني على المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحرم الاسترقاق وتجارته بكافة أشكالهما، وقد بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمت منذ عام 1832م وحتى الآن نحو ثلاثمائة اتفاقية، ومع ذلك فإن الرق ما زال مستمراً، وما زالت تجارته نشطة، وظل الإنسان يشكو ظلم الإنسان.[(1)]

هذا وقد كانت هناك محاولات عالمية للقضاء على الرق، وتبنتها جمعيات وجهود لكي تتقلص آثارها التي أصبحت لا يتمارى فيها اثنان ففي العام 2007م حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 مارس 2007م على أنه اليوم العالمي لإحياء ذكرى مرور مائتي عام للقضاء على تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وإدراكاً منها للأثر الدائم للرق في العالم الحديث، وقد اعترفت الدول الأعضاء بأن الرقيق كان في قلب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العميق والكراهية والتعصب والعنصرية والتحيز، والتي لا زالت تؤثر في الأشخاص ذوي الأصل الإفريقي حتى اليوم إن الهدف من هذا اليوم هو تخليد ذكرى أولئك الذين قضوا نحبهم نتيجة الرق إضافة إلى أولئك الذين ماتوا من جراء التعرض لأهوال الممر الأوسط، وفي النضال من أجل التحرر من العبودية، كما أنه يرمي أيضاً إلى تقليص الفجوة المعرفية التي توجد فيما يتعلق بالتداعيات التي خلفها الرق وتجارة الرقيق.[(2)]

---

[1]- المرجع نفسه، ص175

Burns. History of Nigeria Ibid. p.68-1

وللأسف فرغم أن هناك تحرك للقضاء على الرق إلا أنه يعود ليكون واقعاً شعرنا به أم لم نشعر*، حيث قالت المقررة الخاصة بمناسبة إحياء اليوم العالمي للقضاء على العبودية "احتفلنا في العام 2007م بالذكرى المائتين للقضاء على العبودية، علماً بأن العبودية ليست من الماضي ولكنها واقع اليوم" وأشارت إلى أن الدول الغنية كما الدول الفقيرة تشهد أشكالاً من الرق إلا أن "الرق والممارسات الشبيهة بالرق تترافق مع الفقر والعزلة الاجتماعية وغياب التعليم والتقصير في تطبيق القانون والفساد".

وأطلقت الدول الأوروبية حملة تحمل اسم اليورو العام 2008م ضد الاتجار بالنساء تطالب بمنح ضحايا تجارة البشر من النساء تصاريح إقامة، وذلك بغض النظر عن الأسباب التي تدفع المرأة إلى امتهان هذه التجارة باختيارها أو رغماً عنها، وذكرت وثيقة أطلقتها الحملة أن تجارة البشر أصبحت أكبر تجارة غير شرعية في العالم، حيث يتعرض حوالي 3 ملايين إنسان في العالم سنوياً للاتجار بهم بينهم 1.2 مليون طفل، وينقل ما يتراوح بين 45 ألفاً و50 ألفاً من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد بعض الدول على هؤلاء الضحايا بشكل رئيسي حيث أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية تهريب مئات النساء سنوياً إلى دول معينة لغرض الاستغلال الجنسي التجاري، وتعتمد الشركات الإنشائية والمشاريع التجارية في تلك الدول على المتاجرة بالعمال الأجانب لإجبارهم على العمل في ظروف مأساوية للعبودية، ويقدر المكتب الفدرالي للشرطة السويسرية عدد النساء بـ3000 ممن يجبرن على ممارسة البغاء في سويسرا وحدها أو على تغذية سوق الزواج أو اللائي يقعن ضحية للرق المنزلي.[1]

والسؤال الأكبر الذي يطرح من خلال هذا السياق الأوسع يتعلق بحقيقة الطرف الذي يمارس الرق الآن على الساحة الدولية. إن الغرب أكثر من الحديث في الفترة الأخيرة حول ممارسة المسلمين والعرب للرق والعبودية في إفريقيا بالذات ومن خلال الدول ذات الأغلبية المسلمة الشمالية مثل السودان ونيجيريا والبلاد الواقعة عند التقاء خط الصحراء الكبرى مع المناطق الاستوائية.

---

* شاهينيان، المقررة الخاصة للأمم المتحدة

[1]- رسالة الإسلام، **الرق ... مأساة متجددة**، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سبق ذكره.

ولقد وصل الأمر إلى حد شغل المنظمات المسماة بالدولية به وعقدت الأمم المتحدة عشرات الاجتماعات حول هذه القضية وهدد الكونجرس الأمريكي بعقاب الدول التي اتهمها بممارسة الرق أو التستر على ممارساته بعقوبات تمتد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية إلى التدخل العسكري، وأصبح موضوع أو تهمة ممارسة المسلمين والعرب للرق في القارة الإفريقية من المواضيع شبه الثابتة ليس فقط في الإعلام الغربي بل وكذلك في المحافل الدبلوماسية والسياسية والعلاقات بين دول الغرب والدول الإسلامية، واستغل هذا الموضوع أسوأ استغلال في تشويه صورة العرب والمسلمين والإسلام وتحسين صورة التنصير والهيئات النصرانية التي أخذت تدعي الخيرية والإنسانية في مواجهة وحشية وبربرية العرب والمسلمين الذين ينقضّون على إفريقيا بالذات ليخطفوا الأفارقة من النساء والرجال والأطفال لكي يستخدمونهم كعبيد بعد نقلهم إلى بلدانهم وبالذات إلى بلدان الخليج الغنية وغيرها ولكن الآن وبعد تفجر فضيحة جمعية سفينة الحياة ثبت أن الذي يتاجر بالرقيق والعبيد في الوقت الراهن ليسوا هم العرب أو المسلمون بل هم نفس الطرف الذي يوجّه للعرب والمسلمين هذه الاتهامات والواقع أن الطرف الغربي يمارس هذا الرق منذ عهد بعيد وعلى شعوب حتى في داخل أوروبا نفسها وتنتمي إلى الديانة المسيحية، فعلى مدى العقدين من الزمان أو أكثر وبعد انهيار الكتلة الشرقية السوفيتية أو حتى قبل ذلك كان الغرب ومن خلال شبكات الدعارة الواسعة يستورد النساء والفتيات من بلدان أوروبا الشرقية ليعملن في ذلك الميدان القذر، كذلك كان الغرب ومنذ حروب آسيا الجنوبية الشرقية منذ أربعة عقود يستغل النساء والفتيات من تلك البلدان ليعملن في مجالي الخدمة والرعاية المنزلية والدعارة سواء المقننة أو غير المقننة، إن خطورة فضيحة جمعية سفينة الحياة وما شابهها من نشاطات على يد عشرات الجمعيات المماثلة وعلى يد الجماعات الكنيسة والتنصيرية هي أنها توضح من هو الطرف الحقيقي الذي يمارس الرق والعبودية والاتجار بالبشر والاستغلال الإنساني على أوسع نطاق وهو ليس الطرف العربي المسلم على أي حال، وتكشف هذه الفضيحة على أن توجيه التهمة إلى الطرف العربي المسلم إنما جاء على سبيل التعمية والتضليل وإبعاد الأنظار عن المجرم الحقيقي، وهدف توجيه التهمة على هذا النحو كان كذلك الوقيعة بين العرب والمسلمين من ناحية والأفارقة من الناحية الأخرى والوصول من خلال ذلك إلى الحيلولة دون انتشار الدعوة الإسلامية في إفريقيا، إنه من دواعي الاستغراب والأسف أن

الإعلام العربي وبالذات الإعلام التابع لدول متهمة بممارسة الرق لم يسارع إلى استغلال هذه الفضيحة لرد التهمة على من أطلقوها وتوضيح الحقيقة وتبيان الأهداف الخفية وراء التهمة الزائفة وفي نفس الوقت كشف أبعاد الاستغلال الغربي والكنسي للإنسان غير الغربي لاسيما إذا كان مسلماً كما هو الحال في أطفال فضيحة تشاد.[(1)]

وأخيراً وما يجب أن يتخذوه الاتحاد الإفريقي تجاه مسألة الرق والعبودية في إفريقيا بأن يقوم برفع دعاوى ضد الدول التي قامت بممارسة الرق في الماضي في الدول الإفريقية، وإلزامها بتقديم اعتذار وتقديم التعويضات اللازمة لضحايا الرق ولكن هذا الخيار لا يأتي إلا عندما يتم استكمال وحدات الاتحاد الإفريقي وتشكيل الحكومة الإفريقية الموحدة، والتي تقوم بدورها تجاه من مارس الرق في إفريقيا في الماضي والحاضر مثلما ما تم في ليبيا عندما طالبت إيطاليا بتقديم اعتذار علني وتعويضات للشعب الليبي، ونجحت القيادة والدبلوماسية الليبية في ذلك الوقت فقدمت الحكومة الإيطالية على لسان رئيسها سلفو برلسكوني اعتذار علني أمام وسائل الإعلام المحلية والدولية في مدينة بنغازي بتاريخ 2008/08/30م.

الخاتمة :

لقد راجت تجارة العبيد في أوروبا كثيراً ابتداء من القرن الخامس عشر، من قبل البرتغاليين والأسبان والإنجليز والهولنديين، ولقد استجلبت العبيد من إفريقيا عنوة وزج بهم للقيام بالأعمال الشاقة في القارة الأوروبية، واستغلوا أيضاً في فتح المستعمرات الجديدة في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وثم استغلالهم هناك لأداء كافة الأعمال من صناعة وزراعة وغيرها.

ويمكننا أن نستخلص بعض **النتائج** التي حاولنا التوصل إليها ومنها:

1. مما لاشك فيه أن الدول الأوروبية مارست الرقيق في إفريقيا زهاء أربعة قرون تعرضت القارة الإفريقية من خلالها لعملية استنزاف بشري.

2. إن ما كتب في موضوع الرق بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم في الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها في قالب موضوعي مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة.

---

[1]- د.محمد يحيى، **من الذي يمارس الرق**، مقال بموقع المسلم بشبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2009/11/17م

3. إن موضوع الرق لا زال يثير حساسية خاصة لدى الإفريقيين.

4. إن كثيراً من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية، وتميل إلى جانب التهويل في محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم المسئولون عن هذه التجارة، وأن الأوروبيون هم المخلصون.

5. إن الدوائر الأوروبية لم تترك فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب في الرقيق والتأكيد للإفريقيين بأن العرب هم النخاسون وهم الذين اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط.

6. إن المثقفين العرب لا يتصدون للحملات التي أخذت تروجها في السنوات الأخيرة الصحافة أو الأجهزة التي تعمل لحساب الشركات الاستغلالية التي قامت بتجارة الرقيق في إفريقيا.

7. أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذي لحق بالشعوب الإفريقية حيث انتزع الملايين من الإفريقيين ليسخروا في مزارع العالم الجديد آنذاك.

8. عمل الإسلام على التخلص من الأرقاء حيث جعل الثواب لمن يسعى إلى عتق الرقيق.

9. كان في إفريقيا كثيراً من الحضارات، وقد انهارت حين جاء الأوروبيين إلى القارة السمراء.

10. إن إلغاء تجارة الرقيق من طرف الدول الأوروبية الاستعمارية، وعلى الأخص من بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق وذلك من أجل التغلغل والتدخل الاستعماري في إفريقيا بحجة القضاء على تلك التجارة.

11. أثار الأوروبيون الحروب الداخلية في إفريقيا، وكان لها الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء الأفارقة ومدوهم بالسلاح.

ويمكننا طرح بعض الأفكار المستقبلية التي سوف نستشرق من خلالها موضوع تجارة الرقيق أي ما يمكن تسميته تقليدياً **بالتوصيات:**

1. إن موضوع الرق والقضاء على تجارته واستثمار ضحاياه لا يمكن أن تستقل به دولة بمفردها بل لابد من تعاون شامل بين الدول.

2. على الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الجدية لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد الإنسانية ولا تكتفي بالكشف عنه بل تعمل على معالجته.

3. يجب إنشاء لجان على مستوى القارات يناط بها مكافحة الرق وتجارته رغم أنه تم في الماضي تعيين مقرراً من الأمم المتحدة يتولى التحقيق في وضع الرق واقتراح الحلول المناسبة لمكافحته.

4. على الدول التي لم توقع على اتفاقيتي عام 1949م و1956م أن تنضم إليهما.

5. على الدول الموقعة على الاتفاقيتين تقديم تقرير سنوي إلى الأمن العام للأمم المتحدة يتضمن الوضع القانوني للرقيق في بلادها، وعما اتخذته من إجراءات إدارية وعملية بشأن قمعه والقضاء على تجارته، رغم أن هذا الإجراء تم في الماضي ولكن التقارير لم تكن بها مصداقية كاملة وهنا يقع الدور على ممثلي الأمم المتحدة في تلك الدول.

6. على الاتحاد الإفريقي المطالبة بالاعتذار والتعويض عما لحق بالشعوب الإفريقية من أضرار نفسية ومادية من الدول الأوروبية مثلما ما تم اتخاذه في ليبيا ضد الحقبة الاستعمارية الإيطالية.

المصادر والمراجع

أولاَ الكتب العربية:

1. .أحمد سويلم، العرب والإفريقيون (القاهرة، د.ن، 1967م).
2. .إبراهيم أشفي، الموسوعة الحرة.
3. .جمال زكريا قاسم، مؤلفات مصطفى كامل، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن الزعيم الوطني، مصطفى كامل، أعجب ما كان عند الرومان، بدون سنة نشر .
4. . جمال زكريا، الأصول التاريخية للعلاقات الإفريقية ، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1996م).
5. .الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، كشوف جغرافية، شبكة المعلومات الدولية.
6. .جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، (القاهرة، بلا.م، 1967).
7. .جون كيلي، بريطانيا والخليج، ترجمة: محمد أمين عبد الله، المجلد الثاني، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، د.ت).
8. .حامد ربيع، الزنجية في الفكر السياسي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة 14 يوليو 1973م.
9. .د.محمد يحيى، من الذي يمارس الرق، مقال بموقع المسلم شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2009/1711م.

10. .رونالد وايدنر، إفريقيا جنوب الصحراء (ب.م، مكان نشر ولا تاريخ).

11. .سعد زغلول عبد ربه، تجارة الرقيق وآثارها في استعمار إفريقيا، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد 20، القاهرة، 1973م.

12. .سعيد علي ألمغيري، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، (د.م، د.ن، د.ت).

13. .صلاح الدين العقاد وجمال زكريا، مقال بعنوان: زنجبار، منشور في مجلة العربي، 1960م.

14. .عبد الغني سعودي، العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن، بحث منشور في العلاقات العربية الإفريقية دراسة في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م.

15. .عبد السلام الترمانيني، الرق ماضيه وحاضره (الكويت: المجلس الوطني للثقافة ، 1979م).

16. .عزالدين موسى، الإسلام في إفريقيا، من أعمال ندوة العرب وافريقيا، الأردن، ، ، 1983م.

17. .كلارج.ج.وهاردنج فينست، تجارة الرقيق، ترجمة: أحمد حسن، ط1 (الكويت، دار الكتاب الحديث، د.ت).

18. .محمد أمين، تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصور الوسطى، بحث منشور في العلاقات العربية الإفريقية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978م.

19. .ورقة مقدمة لإحياء ضحايا وتجارة الرقيق عبر الأطلسي بتاريخ 25 مارس 2009م.

ثانيا المصادر الأجنبية:

- Coup Land; R. The British Anti Slavery Movement oxford, 1958

1- Coup land, r. East Africa and its invades, oxford, 1938

2- Burns. History of Nigeria . London 1958-

شبكة المعلومات الدولية:

1. http://www.hewe.org/debt/sho.art?aid .

2. محمود عبدو، تجارة الرقيق، صفحات من التاريخ الأسود، شبكة المعلومات الدولية http://www.hewe.org/debt/sho.art?aid

3. .رسالة الإسلام، الرق مأساة جديدة، شبكة المعلومات الدولية http//.www.woman messag.com .

معوقات القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية بالشركات الصناعية الليبية

دراسة ميدانية على مصانع الإسمنت بمدينة زليتن

د. منصور محمد لربش
كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة
الأسمرية الإسلامية

د. محمد مفتاح الطرلي
كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة
الأسمرية الإسلامية

المقدمة :

نظراً لزيادة معدلات تلوث البيئة ومن ثم كبر حجم الإلتزامات البيئية والتي تشكل جزءاً مهماً من التزامات الشركات وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركات التي تتسبب أعمالها التشغيلية في الإضرار بالبيئة، فمثلاً كانت عدد القضايا المرفوعة ضد الشركة الأهلية للإسمنت الناتجة عن أضرار التلوث البيئي في الفترة من 2001 إلى 2003 فقط ما يقارب عن 106 قضية (الفرجاني وآخرون،2017). وتشترك صناعة الإسمنت مع العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة الحديد والصلب في كونها صناعات ملوثة للبيئة، حيث ينتج عن صناعة الإسمنت كميات هائلة من الغبار والأتربة تتسبب في ارتفاع مستويات تلوث الهواء في المصانع والمناطق المحيطة بها وهذا كله يحدث في ظل غياب المعلومات البيئية (نبوي، 2000). إن ارتفاع الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع واهتمام المجتمع وأصحاب المصالح بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأداء البيئي لتقييم المسؤولية البيئية للشركات بصورة موضوعية لإتخاذ القرارات اللازمة، إضافةً إلى ازدياد طلب الإدارة على هذه المعلومات لتقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية مثل تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مناسب ودون الإضرار بالبيئة (إنتاج منتجات صديقة للبيئة)، استلزم ضرورة القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية لشركات صناعة الإسمنت (عبد الدايم، 2003).

تأسيساً على ذلك قدمت منظمة المواصفات القياسية عدة مقاييس، تمثل المواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية كخطوة هامة في تصميم وتحسين نظام الإدارة البيئية، والشركات التي تحصل على شهادة تطبيق نظام الإدارة البيئية تكون قد بذلت جهداً لمنع التلوث، باستخدام التقنية المتاحة لديها،

وتتكون سلسلة مواصفات ISO 14000 التي تبدأ من ISO 14001 وحتى ISO 14064 من عدة عناصر تسعى إلى حل العديد من المشاكل البيئية منها(حنان، 2014):

- التخفيض والحد من التأثير السلبي في البيئة، والعمل على رفع الكفاءة التشغيلية.
- التوصل إلى فرض تخفيض تكاليف الإنتاج، عن طريق إدخال نظم إعادة تدوير المخلفات، وترشيد استخدام الطاقة.
- التوافق مع الشروط البيئية الخاصة بالخامات الكيميائية، والتعبئة والتغليف.
- التوافق مع الأنظمة البيئية الخاصة بالعلامات البيئية على مستوى المنتجات.

في ليبيا صدر القانون رقم (7) لسنة 1982 بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 386 لسنة 1428 م، كما تم إنشاء الهيئة العامة للبيئة بموجب القرار رقم (363) لسنة 1429 هـ ولعل من أبرز الاختصاصات التي أوكلت إلى الهيئة حماية المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية بما في ذلك الماء والتربة والهواء والغذاء من التلوث.

مشكلة الدراسة:

تعاني الدول المتقدمة والنامية على السواء من خطورة ارتفاع مستويات التلوث البيئي بالمخلفات الصناعية التي أضرت بالتوازن الطبيعي لمختلف النظم البيئية، وأصبحت مشكلة التلوث من المشاكل المعقدة التي تواجهها، ويرجع تفاقم المشاكل البيئية في الدول النامية أساساً لسوء إدارة النظم البيئية وإغفال عنصر البيئة عند وضع خطط التنمية حتى وصلت مستويات التلوث إلى حد لا يمكن تجاهله، لذلك أصدرت الدول القوانين لحماية البيئة والحفاظ عليها من أخطار التلوث. وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية لصناعة الإسمنت في ليبيا وتوافر الظروف الملائمة للتوسع فيها إلا أنها تعتبر من الصناعات الملوثة للبيئة من خلال الغبار والأتربة الملوثة للهواء والمؤثرة على صحة السكان وأمنهم الغذائي وتزداد هذه المشكلة بزيادة التطور العمراني وارتفاع الكثافة السكانية حول مصانع الإسمنت كما هو الحال في المنطقة الوسطى من ليبيا وخصوصا منطقة زليتن والتي يوجد بها مصنع الإسمنت التابع للشركة الأهلية للاسمنت ومصنع البرج التابع لشركة الاتحاد العربي للمقاولات، الأمر الذي يتطلب من إدارة المصانع ضرورة الإلتزام بحماية البيئة، غير انه وكما

أشارت اغلب الدراسات السابقة بعدم وجود قياس أو إفصاح بيئي في شركات صناعة الإسمنت الليبية (الفرجاني وآخرون، 2017 ؛ حنان، 2014 ؛ الطاهر،2011).

من هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل هناك معوقات تحد من عملية القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية في التقارير المالية بالشركات الصناعية الليبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعريف بأهمية القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية في الشركات الصناعية الليبية.
- تحديد أهم المعوقات التي تحد من تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في الشركات الصناعية الليبية.
- تنبيه المسؤولين في الإدارات العليا بالشركات الصناعية الليبية للإهتمام بموضوع القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع المسؤولية البيئية، حيث يعتبر من الموضوعات الحديثة، ومن الدور الحيوي المفترض أن تؤديه الشركات الصناعية تجاه البيئة التي تعمل بها لحمايتها والمحافظة عليها، كما أن هذا الموضوع لاقى اهتماماً واسعاً سواءً محلياً أو عالمياً حيث عقدت الكثير من المؤتمرات الهادفة إلى حماية البيئة، بالإضافة إلى اهتمام الحكومات وأفراد المجتمع الذي تتواجد به هذه الشركات والمصانع التي تحدث تلوثاً للبيئة ومطالبتهم بضرورة المحافظة عليها.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسة التالية:

- لا توجد معوقات تحد من عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في القوائم المالية بالشركات الصناعية الليبية.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد معوقات ترجع إلى ضعف التشريعات تحد من القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية في القوائم المالية لدى الشركات الصناعية الليبية.
- لا توجد معوقات ترجع إلى ضعف الثقافة تحد من القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية في القوائم المالية لدى الشركات الصناعية الليبية.
- لا توجد معوقات متعلقة بالنظام المحاسبي تحد من القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية في القوائم المالية لدى الشركات الصناعية الليبية.

الدراسات السابقة:

دراسة بوكثير ومناخ (2017) حول القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية. هدفت الدراسة إلى التعريف بالتكاليف البيئية وكيفية قياسها محاسبياً والإفصاح عنها إضافةً إلى دورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة نشر ثقافة حماية البيئة بين مختلف أفراد المؤسسات، تعديل التشريعات والمعايير المحاسبية التقليدية من خلال دمج الاعتبارات البيئية فيها، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام المؤسسات بالجانب البيئي من خلال اعتماد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية ضمن قوائم وتقارير خاصة ومستقلة عن القوائم المالية التقليدية لتسهيل عملية الرقابة وضرورة الاهتمام بتطوير مؤهلات وخبرات المحاسبين.

دراسة الفرجاني وآخرون (2017) عن الإفصاح البيئي في شركات صناعة الإسمنت الليبية. هدفت إلى التعرف على مدى توافر الإفصاح البيئي في التقارير المالية السنوية لشركات صناعة الإسمنت الليبية وتوصلت إلى غياب الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركة، وقصور في اللوائح الداخلية للشركة ونظامها المحاسبي بما يؤثر على عملية الإفصاح، بالإضافة إلى غياب دور الجهات الرقابية، وأوصت بإصدار القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي في تقاريرها المالية، وتوعية العاملين بأهمية الإفصاح عن الأداء البيئي.

دراسة حنان (2014) حول القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية. هدفت إلى التعرف على مدى التزام المؤسسات الصناعية بقياس التأثيرات البيئية والإفصاح عنها محاسبياً في قوائمها المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن التلوث البيئي من أهم

التأثيرات البيئية وأن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمؤسسات الصناعية ذات طبيعة كمية ومالية، مما يجعلها تؤثر تأثيراً مباشراً في القوائم المالية.

دراسة لعبيدي (2014) القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي. هدفت الدراسة إلى القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من شركات صناعة الإسمنت في الجزائر. وقد أظهرت وجود علاقة ارتباط بين وعي المسؤولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للشركات الصناعية، وأوضحت انه وبالرغم من تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف في القوائم المالية على تحسين الأداء البيئي إلا أن معظم الشركات ترفض تطبيقه بسبب عدم وجود قوانين صارمة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي تجبر الشركات على التطبيق. أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المنظمات والهيئات العلمية للمحاسبة على القيام بإصدار المعايير المحاسبية الخاصة بإلزام الشركات خاصةً الصناعية على القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها المالية بغرض تحسين الأداء البيئي.

دراسة الطاهر (2011) الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا دراسة استطلاعية. هدفت إلى التعرف على مدى التزام الشركة الأهلية للإسمنت بالإفصاح عن أدائها البيئي وإبراز المعوقات التي تحول دون قيام الشركة بالإفصاح عن أدائها البيئي، واستخدم الباحث استبانة وزعت على العاملين بالشركة. توصلت الدراسة إلى ان الشركة لا تقوم بالإفصاح محاسبياً عن أدائها البيئي بسبب قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح البيئي، وعدم توافر نظام محاسبي يفي بأغراض الإفصاح ، وعدم وجود قوانين ملزمة للإفصاح عن الأداء البيئي.

دراسة قرقد (2010) حول المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات، هدفت الدراسة إلى قياس موقف الإدارة في الشركات الصناعية الليبية من المسؤولية البيئية وأسباب تدني مستوى الإفصاح البيئي. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من ان المديرين في هذه الشركات يدركون المسؤولية البيئية للشركة إدراكاً جيداً بيد أنهم يرون ان الأسباب التي تحول دون قيامهم بالإفصاح البيئي كانت الافتقار إلى البحوث الأكاديمية، وغياب المعايير المطلوبة من الجهات المحاسبية والرقابية.

ومن خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة يتضح لنا أنها جميعاً أجمعت على غياب القياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية، عليه تأتي هذه الدراسة لتوضيح أهم المعوقات التي تحول دون قياس وإفصاح الشركات عن المسؤولية البيئية الملقاة على عاتقها تجاه البيئة.

خلفية علمية عن الموضوع: يعتبر القياس المحاسبي الوظيفة الثانية للمحاسبة المرتبطة بوظيفة التحديد أو الاعتراف المحاسبي التي بموجبها يتم تحديد العمليات أو الأحداث موضوع المحاسبة، ولقد تم تعريفه من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بأنه "تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها القوائم المالية والتي ستظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس" (عبد الحليم 2015، ص 130).

أما القياس المحاسبي البيئي فيقصد به " تحديد القيم لجميع عناصر التكاليف المتولدة عن التزام المؤسسة بمسئوليات اجتماعية وبيئية معينة، سواءً كان هذا الالتزام بمحض اختيارها أو بموجب القانون" (الشحادة 2010 ، ص283)

وتتمثل المتطلبات المحاسبية الواجب توافرها للقياس المحاسبي البيئي في: (بو كثير ومناخ 2017)

- تضمين السجلات والدفاتر المحاسبية للحسابات المتعلقة بالإنفاق على حماية البيئة.
- تضمين التكاليف المعيارية معايير حماية البيئة وفق دراسات وتوصيات اللجان الفنية.
- تضمين الموازنات التخطيطية موازنة الإنفاق لحماية البيئة (الجارية والرأسمالية).
- تضمين قوائم الحسابات الختامية قائمة بالتكاليف البيئية حتى تساعد المراجع على القيام بعملية المراجعة والمصادقة على أعمال الشركة فيما يتعلق بحماية البيئة.

حالياً ازدادت الأهمية الكبيرة للمعلومات البيئية المالية منها أو غير المالية، والتقرير عنها في القوائم المالية أو بالإيضاحات المرفقة أو بتقرير مجلس الإدارة وغيرها، لما لها من تأثير على اسواق رأس المال والمستثمرين، ومن أهم العوامل التي أدت إلى ضرورة إفصاح المؤسسات عن مسؤوليتها تجاه المحافظة على البيئة ما يلي:(للمزيد يمكن الرجوع الى : بن عمارة 2011، لعبيدى 2015، الطاهر 2011) زيادة ثقة المجتمع في المؤسسات التي تفي بمسؤوليتها البيئية وتشجيعها على تنمية وتطوير أنشطتها والتوسع في استثماراتها. تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة. تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي التقارير

والقوائم المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات البيئية للمؤسسة في ظل تعدد المستخدمين وتباين المعلومات والبيانات اللازمة لهم. دعم ثقة واحترام المجتمع والأفراد في المؤسسات، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها مما ينعكس أثره على نتيجة نشاطها ومركزها المالي، ومطالبة الجمعيات والهيئات العلمية للمؤسسات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية لمقابلة أهداف المجتمع والاحتياجات الجديدة له.

وقد قُسم الإفصاح المحاسبي البيئي الى (بوكثير ومناخ، 2017): الإفصاح الإلزامي وهو توضيح معلومات الأداء البيئي الخاصة بتأثيرات نشاط الشركة امتثالا لمجموعة القوانيين والتشريعات البيئية المحددة من الحكومة أو منظمات مهنية، تلزم العمل على حماية البيئة. اما الإفصاح الاختياري فيتعلق بالإفصاح وبشكل اختياري وتلتزم الشركة به وفقا لقرارات إدارية داخلية ويتم بموجبه إعلام مستخدمي البيانات المالية عن مدى المساهمة في المحافظة على البيئة استناداً إلى مجموعة من العوامل منها القيم والمبادئ الأخلاقية، العرف، مستوى الوعي البيئي وثقافة المؤسسة.

تأسيساً على ما سبق، وبالرغم من أن تحمل المسؤولية البيئية ناتج إما عن إلتزام قانوني أوبشكل إختياري بهدف خدمة البيئة ، إلا أن الآثار البيئية معقدة وتكون أحياناً مخفية بالإضافة إلى صعوبة حصرها وتخصيصها إلى المتسبب مع أن الكثير من جوانب الأثر البيئي لا يمكن قياسها كمياً.

الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة الميدانية: استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج مستخدم في معظم الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع المسؤولية البيئية (مثل: بوكثير ومناخ، 2017 ؛ حنان، 2014 ؛ الطاهر،2011) لذلك عُمد إلى استخدام الأسلوب الميداني لجمع المعلومات اللازمة من العاملين بالمصانع لسنة 2018 من خلال استبانة صممت لهذا الغرض وللتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على أساتذة مختصين في المحاسبة من أجل تحكيمها وأخذ آرائهم وبناءً عليه تم تعديل بنود الاستبانة والتي رُوعي أن تكون قصيرة وواضحة الأسلوب، وتضمنت الاستبانة ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يحتوي على مجموعة من المعوقات التشريعية والتي تؤثر على القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية.

أما **القسم الثاني:** احتوى على مدى اثر المعوقات المتعلقة بالتأثيرات الثقافية والمهنية على القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية.

والقسم الثالث: تضمن المعوقات المتعلقة بتأثير النظام المحاسبي المطبق على القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية.

بهدف معرفة وتحليل معوقات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية. بالشركات الصناعية الليبية. الأمر الذي يُمكَن من تقديم التفسيرات العلمية للظاهرة وأسبابها.

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة العاملين بالإدارات المالية لمصانع الإسمنت لمدينة زليتن وهما مصنع إسمنت زليتن ومصنع البرج للإسمنت حيث تم توزيع عدد60 استبانة، تم استرجاع 36 أي بنسبة 60% وتم تفريغ البيانات وتحليلها وإستخراج المعلومات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

أداة الدراسة:

اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة رئيسية في جمع المعلومات اللازمة عن موضوع البحث والعبارات كانت إجاباتها مغلقة أي لكل عبارة خمسة اجابات وتم ترميزها على مقياس ليكرت الخماسي حيث كان مقياس غير موافق بشدة الرتبة الاولى وغير موافق الرتبة الثانية ومحايد الرتبة الثالثة وموافق الرتبة الرابعة وموافق بشدة الرتبة الخامسة، واستخدم الباحثان البرنامج الإحصائي SPSS للحصول على نتائج دقيقة, كما اجرى الباحثان اختبار ثبات الاستمارة من خلال استعمال اختبار الفا كرونباخ لقياس الثبات والصدق والجدول (1) يبين قيمة معامل الصدق والثبات.

جدول (1) قيمة معامل الصدق والثبات.

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المعوقات التشريعية	4	0.755	0.869
المعوقات الثقافية والمهنية	9	0.705	0.840
المعوقات المتعلقة بالنظام المحاسبي والتكاليف	12	0.867	0.931
جميع عبارات الاستبيان	25	0.897	0.947

نلاحظ من الجدول السابق أن نتائج معامل الفا كورنباخ أكبر من 60 % مما يدل أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق وهو يحقق أغراض البحث ويجعل التحليل الاحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المتبعة: من أجل تحليل البيانات واستخلاص النتائج ، تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية: اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق فقرات الاستبيان، أسلوب التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، واختبار One-Sample T-Test.

التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الجدول (2) يبين التوزيع التكراري والتوزيع التكراري المئوي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

الخاصية	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي		
شهادة جامعية	33	91.7
ماجستير	3	8.3
المجموع	36	100.0
سنوات الخبرة		
اقل من 6 سنوات	2	5.6
6 – 11 سنة	15	641.
11 - 15 سنة	9	25.0
اكثر من 15 سنة	10	827.

يتضح من نتائج الجدول (2) أن اغلب أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم جامعي بعدد (33) وبنسبة 91.7 % ثم الذين مؤهلهم ماجستير بعدد (3) وبنسبة 8.3 % من إجمالي عينة الدراسة. كما يوضح الجدول أن اغلب أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة اكثر من 6 سنوات بنسبة 94.4 % من إجمالي عينة الدراسة، مما يوضح تمتع المستجوبين بالمعلومات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة، كما أن خبرتهم تعزز وتقوي نتائج الدراسة بما يسمح بتعميم النتائج.

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

المحور الأول: المعوقات التشريعية

الجدول (3) يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات محور المعوقات التشريعية.

المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
لا يلزم القانون الإفصاح عن المسؤولية البيئية للمصنع.	3.33	1.07	4
عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار البيئية لنشاط المصنع	3.44	1.16	3
ضعف معايير التخلص من النفايات والمخلفات المؤثرة على البيئة.	3.56	1.05	2
ضعف دور الاجهزة الرقابية في الرقابة على المجالات البيئية.	3.94	0.95	1
اجمالي محور المعوقات التشريعية	3.57	0.81	

يتضح من نتائج الجدول (3) الآتي:

- " ضعف دور الأجهزة الرقابية في الرقابة على المجالات البيئية " جاءت بالمرتبة الأولي بمتوسط حسابي 3.94 وانحراف معياري 0.95 مما يعكس الحاجة لتفعيل دور هذه الاجهزة في ممارسة دورها الرقابي وتعزيز العمل على تنفيذ التشريعات البيئية خصوصاً في ظل غياب معايير وطنية لممارسة مهنة المحاسبة. هذه النتيجة جاءت لتعزز نتيجة دراسة الفرجاني وآخرون (2017) والتي أكدت على غياب دور الجهات الرقابية والمنظمات ذات العلاقة بالبيئة ومتابعة شركات صناعة الإسمنت الليبية. هذه النتيجة تؤكد أيضاً ضرورة تطبيق محاسبة المسؤولية البيئية والتي تستلزم تشريعات قانونية وجهات تنفيذية قادرة على تطبيق القانون.
- جاءت العبارة "ضعف معايير التخلص من النفايات والمخلفات المؤثرة على البيئة." ثانياً بمتوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 1.05 مما يستلزم وجود معايير وطنية للتخلص من المخلفات الصناعية للرفع من مستوى آداء الشركات الصناعية في المجال البيئي، النتيجة تعزز النتيجة السابقة والتي تؤكد على قيام الجهات الرقابية بدورها في تعزيز الإهتمام بالبيئة.
- العبارة " عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار البيئية لنشاط المصنع" جاءت ثالثاً بمتوسط حسابي 3.44، هذه الدراسة تتفق مع دراسة الكشر (2006) في أنه لا يوجد نظام قياس وادارة التكاليف والالتزامات البيئية بالشركات الصناعية الليبية.

- جاءت العبارة " لا يلزم القانون الإفصاح عن المسؤولية البيئية للمصنع " رابعاً من حيث درجة الموافقة وبمتوسط حسابي 3.33 وبانحراف معياري 1.07 وبذلك وافق المستجوبين على أهمية وجود إلزام قانوني يلزم الشركات الصناعية بضرورة الإفصاح عن مسؤولياتها البيئية. النتيجة قد تفسر من جانب ضعف التشريعات المتعلقة بالجانب البيئي وتدني إلتزام الشركات الصناعية الليبية بالقوانين والتشريعات البيئية، مما يجعل هذه النتيجة تتفق مع دراسة الككلي (2001) رغم الفارق الزمني بين الدراستين.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن المستجوبين قد وافقوا على جميع عبارات المحور في الاستبانة، ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة حول المتوسط الحسابي لكل فقرة والمتوسط العام للمحور ككل لاختبار الفرضية الفرعية التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من جانب التشريعات .

الفرضية البديلة: توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من جانب التشريعات.

وكانت نتائج اختبار الفرضية كالأتي:

الجدول (4) يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن جميع عبارات المحور الاول

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	T	مستوي المعنوية المشاهدة
3.57	0.81	4.24	0.000

يتضح من نتائج الجدول (4) أن متوسط إجابات محور المعوقات التشريعية هو 3.57 وبانحراف معياري 0.81 وكانت احصاءة الاختبار (4.24) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو اصغر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من جانب التشريعات القانونية مضافاً إليها ضعف أجهزة الرقابة داخل المجتمع، والدور الذي قد تلعبه الحكومة في تشجيع المحاسبة والإفصاح عن المعلومات ذات البعد البيئي.

المحور الثاني: المعوقات الثقافية والمهنية.

الجدول (5) المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات محور المعوقات الثقافية والمهنية.

العبـــــــــــارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
ضعف إدراك إدارة المصنع لمسؤوليتها البيئية.	2.94	1.15	9
ضعف دور الاعلام والمجتمع المدني في نشر ثقافة الاهتمام بالبيئة.	4.22	0.80	1
عدم رغبة اصحاب المصالح في الحصول على معلومات تتعلق بالاداء البيئي للمصنع.	3.58	0.69	4
لا يؤثر الإفصاح البيئي في نجاح أو فشل المصنع.	3.42	1.00	5
لا تنظر إدارة المصنع إلى المسؤولية البيئية على أنها واجب يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	3.11	1.09	6
عدم كفاية البرامج التعليمية والتدريبية في مجال المحاسبة البيئية.	4.14	0.83	3
عدم جدية القضايا المرفوعة ضد المصنع والمتعلقة بالأداء البيئي.	3.03	1.03	7
عدم وجود حوافز حكومية تساعد على تبني سياسات بيئية واضحة كالاعفاءات الضريبية.	4.19	0.98	2
لا تعمل إدارة المصنع على تخفيض الانبعاثات والملوثات البيئية.	2.97	1.06	8
اجمالي محور المعوقات الثقافية والمهنية	3.51	0.53	

يتضح من نتائج الجدول السابق التالي:

- " ضعف دور الاعلام والمجتمع المدني في نشر ثقافة الاهتمام بالبيئة " جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى في هذا الجانب من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي بلغ 4.22 هذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتيجة الفرضية الأولى فيما يتعلق بضعف التشريعات مضافاً إليها ضعف أجهزة الرقابة داخل المجتمع والتي وافق المستجوبين عليها بدرجة مرتفعة
- " عدم وجود حوافز حكومية تساعد على تبني سياسات بيئية واضحة كالإعفاءات الضريبية " جاءت ثانياً من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي مرتفع حيث كان 4.24، النتيجة قد تفسر من جانب ضعف قدرة الدولة على تبني سياسات تحفز الشركات على الإلتزام بحماية البيئة.

- "عدم كفاية البرامج التعليمية والتدريبية في مجال المحاسبة البيئية " أبدى معظم المستجوبون على هذه العبارة موافقتهم بمتوسط حسابي بلغ 4.14، مايفسر من جانب قلة البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح البيئي بالمؤسسات التعليمية.
- " عدم رغبة اصحاب المصالح في الحصول على معلومات تتعلق بالأداء البيئي للمصنع " جاءت رابعاً من حيث الموافقة وبمتوسط حسابي 3.58 بمعنى أن اصحاب المصالح في البيئة الليبية غير مهتمين بالحصول على معلومات بيئية. هذه النتيجة تتفق مع النتائج السابقة وتعطي انطباع على تدني مستوى التشريعات ومتابعة التطورات في مجال المحاسبة البيئية.
- " لا يؤثر الإفصاح البيئي في نجاح أو فشل المصنع" جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة بمتوسط إجابات 3.42. هذه النتيجة وإن جاءت خامساً من حيث ترتيب الموافقة على العبارات إلا أنها تحصلت على متوسط حسابي مرتفع لتبرز أهمية دور المجتمع المدني والحكومة في ترسيخ مفهوم المسؤولية البيئية للشركات الصناعية.
- " لا تنظر إدارة المصنع إلى المسؤولية البيئية على أنها واجب يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية " جاءت هذه العبارة سادساً من حيث الترتيب بمتوسط حسابي بلغ 3.11 . هذه النتيجة وإن تحصلت على متوسط يقترب من الحياد إلا أن هذه النتيجة قد تُفسَر من جانب صعوبة القياس والإفصاح المحاسبي للآثار البيئية بسبب ضعف التأهيل العلمي للمحاسبين وكذلك عدم وجود تشريعات ملزمة عن الأداء البيئي.
- جاءت العبارة " عدم جدية القضايا المرفوعة ضد المصنع والمتعلقة بالأداء البيئي "سابعاً من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي بلغ 3.03 هذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتيجة العبارة المتعلقة بعدم رغبة أصحاب المصالح في الحصول على معلومات تتعلق بالأداء البيئي للمصنع.
- " لا تعمل إدارة المصنع على تخفيض الإنبعاثات والملوثات البيئية " جاءت ثامناً من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي بلغ فقط 2.97 مما يُفسَر من جانب أن إدارات المصانع محل الدراسة تقوم بدورها بالعمل على تخفيض الإنبعاثات والملوثات البيئية.

- نالت العبارة "ضعف إدراك إدارة المصنع لمسؤوليتها البيئية " أقل درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ 2.94 هذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتيجة العبارة المتعلقة بعدم رغبة اصحاب المصالح في الحصول على معلومات تتعلق بالأداء البيئي للمصنع.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن المستجوبين قد وافقوا على معظم العبارات الواردة في هذا المحور من الاستبانة، ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة حول المتوسط الحسابي لكل فقرة والمتوسط العام للمحور ككل لاختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من الجانب الثقافي والمهني.

الفرضية البديلة: توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من الجانب الثقافي والمهني.

الجدول (6) يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن جميع عبارات محور وكانت نتائج اختبار الفرضية كالأتي:

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	T	مستوي المعنوية المشاهدة
3.51	0.53	5.82	0.000

يتضح من نتائج الجدول (6) أن متوسط إجابات محور المعوقات الثقافية والمهنية هو (3.51) وبانحراف معياري (0.53) وكانت احصاءة الاختبار (5.82) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو اصغر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من الجانب الثقافي والمهني.

المحور الثالث: المعوقات المتعلقة بالنظام المحاسبي

الجدول (7) يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات المحور الثالث والمتعلقة بمعوقات النظام المحاسبي المطبق بالمصانع

العبـــــــــــارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
عدم قدرة النظام المحاسبي على إنتاج بيانات ومعلومات عن البيئة.	3.78	1.07	4
عدم توفر البيانات اللازمة لقياس عناصر التكاليف البيئية في السجلات والدفاتر.	3.97	0.61	1
صعوبة وتعدد طرق الفصل بين التكاليف البيئية محاسبياً.	3.61	0.93	6
عدم توافق بعض مبادئ المحاسبة التقليدية مع بعض جوانب الأداء البيئي.	3.25	0.87	9
عدم وجود دورة مستندية متعلقة بالأنشطة البيئية لإثبات وتسجيل الاحداث المالية محاسبياً	3.97	0.61	1
عدم وجود طريقة واضحة للقياس والإفصاح عن الآداء البيئي بالمصنع.	3.89	0.67	2
عدم رغبة إدارة المصنع في تحمل مبالغ إضافية للوفاء بالتزاماتها البيئية.	3.11	1.09	10
زيادة تكاليف القياس والإفصاح البيئي عن العوائد المالية المتوقعة منه.	3.50	1.00	8
صعوبة التوافق بين متطلبات البيئة والاستغلال الاقتصادي لموارد المصنع.	3.58	1.11	7
محدودية أسلوب القياس المالي في قياس جوانب الأداء البيئي للمصنع.	3.78	0.59	4
صعوبة قياس التكاليف البيئية وفصلها عن التكاليف الإجمالية للنشاط.	3.75	0.77	5
أغلب التكاليف البيئية هي تكاليف غير ملموسة وبالتالي يصعب تحويل البيانات عن كمية التلوث إلى وحدات نقدية.	3.86	1.13	3
اجمالي محور المعوقات المتعلقة بالنظام المحاسبي والتكاليف	3.67	0.57	

يتضح من نتائج الجدول (7) الآتي:

- جاءت العبارتان "عدم توفر البيانات اللازمة لقياس عناصر التكاليف البيئية في السجلات والدفاتر" و " عدم وجود دورة مستندية متعلقة بالأنشطة البيئية لإثبات وتسجيل الاحداث المالية محاسبياً " بالمرتبة الأولي وبمتوسط 3.97 وانحراف معياري 0.61 والذي يُفسَر من جانب تداخل

الكثير من الموارد المتعلقة بالأنشطة البيئية مع أنشطة أخرى بحيث تكون النتيجة عدم الاهتمام بالدورة المستندية للأنشطة البيئية وعدم توفر البيانات اللازمة لقياس عناصر التكاليف البيئية.

- العبارة " عدم وجود طريقة واضحة للقياس والإفصاح عن الآداء البيئي بالمصنع " جاءت بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.89 وانحراف معياري 0.67 بسبب قلة البرامج التعليمية والتدريبية بالإضافة إلى غياب المعايير المطلوبة من الجهات المحاسبية والرقابية.

- جاءت العبارة " أغلب التكاليف البيئية هي تكاليف غير ملموسة وبالتالي يصعب تحويل البيانات عن كمية التلوث إلى وحدات نقدية " ثالثًا بمتوسط حسابي 3.86، هذه الموافقة من قبل المستجوبين تعكس الحاجة المتزايدة للإهتمام بالجانب التعليمي للمحاسبين بالجامعات بحيث يتم إكسابهم المهارات اللازمة للقياس والإفصاح عن المسؤولية البيئية.

- جاءت العبارتان " عدم قدرة النظام المحاسبي على إنتاج بيانات ومعلومات عن البيئة" و " محدودية أسلوب القياس المالي في قياس جوانب الأداء البيئي للمصنع" رابعاً من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 3.78 بما يتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة الفرجاني (2017). هذه النتيجة قد تفسر عدم قدرة النظام المحاسبي المطبق بالمصانع على تحليل عناصر تكاليف الأداء البيئي وتبويبها وعلاقتها بالأنشطة.

- جاءت العبارة " صعوبة قياس التكاليف البيئية وفصلها عن التكاليف الإجمالية للنشاط" بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.77 مما يستلزم الإهتمام بالجانب التعليمي والتدريبي للعاملين بالشركات الصناعية الليبية خصوصاً في الجانب المحاسبي.

- العبارة " صعوبة وتعدد طرق الفصل بين التكاليف البيئية محاسبياً " جاءت سادساً من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 0.93 مما يفسر من جانب عدم توفر البيانات في الدفاتر والسجلات، وأيضا نتيجة التطور في العمليات الانتاجية لصناعة الإسمنت إضافة إلى تداخل هذه التكاليف بين المراكز الانتاجية والخدمية.

- العبارات " صعوبة التوافق بين متطلبات البيئة والاستغلال الاقتصادي لموارد المصنع" و " زيادة تكاليف القياس والإفصاح البيئي عن العوائد المالية المتوقعة منه" و " عدم توافق بعض مبادئ المحاسبة التقليدية مع بعض جوانب الأداء البيئي" و "عدم رغبة إدارة المصنع في تحمل

مبالغ إضافية للوفاء بالتزاماتها " نالت موافقة أقل من العبارات الأخرى بمتوسط حسابي وقع بين 3.58 و 3.11 هذه الموافقة وإن كانت غير عالية إلا أنها تعبر عن وجود هذه المعوقات بالبيئة.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن المستجوبين قد وافقوا على جميع عبارات المحور الثالث من الاستبانة، ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها قام الباحثان باستخدام اختبار T للعينة الواحدة حول المتوسط الحسابي لكل فقرة والمتوسط العام للمحور ككل لاختبار الفرضية وكانت نتائج اختبار الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من جانب النظام المحاسبي المطبق.

الفرضية البديلة: توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من جانب النظام المحاسبي المطبق.

الجدول (8) يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة عن جميع عبارات المحور الثالث والخاص بمعوقات النظام المحاسبي المطبق.

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	t	مستوي المعنوية المشاهدة
3.67	0.57	7.07	0.000

يتضح من نتائج الجدول (8) أن متوسط إجابات محور المعوقات المتعلقة بالنظام المحاسبي المطبق هو (3.67) وبانحراف معياري (0.57) وكانت إحصاءة الاختبار (7.07) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو اصغر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من جانب النظام المحاسبي المطبق.

إختبار الفرضية الرئيسة:

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا.

الفرضية البديلة: توجد معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا.

الجدول (9) يبين متوسط إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري وقيمة الاحصاءة t ومستوي المعنوية المشاهدة لجميع المحاور، حيث كانت النتائج كالتالي:

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	T	مستوي المعنوية المشاهدة
3.58	30.5	6.56	0.000

يتضح من نتائج الجدول (9) أن متوسط إجابات جميع المحاور هو (3.58) وبانحراف معياري (0.53) وكانت احصاءة الاختبار (6.56) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.000) وهو اصغر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود معوقات للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا.

النتائج والتوصيات:

اولاً : النتائج:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا من خلال استطلاع آراء العاملين بمصانع الإسمنت في مدينة زليتن حول جملة من المعوقات المحتملة بعد تقسيمها إلي ثلاثة محاور هي : معوقات متعلقة بالتشريعات، معوقات ثقافية ومهنية، ومعوقات متعلقة بالنظام المحاسبي المطبق بالمصانع. وبعد تحليل آراء المستجوبين تبين أن معظم العبارات الواردة بالاستبانة كانت معوقات – وإن كانت بنسب متفاوتة – للقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية في ليبيا وبشكل عام يمكن ترتيب هذه المعوقات حسب المحاور إلى التالي:

1- معوقات تتعلق بالتشريعات: أظهرت الدراسة وجود معوقات تؤثر على القياس والإفصاح المحاسبي وهذه المعوقات هي:

- ضعف معايير التخلص من النفايات والمخلفات المؤثرة على البيئة في ليبيا.
- عدم وجود معايير محاسبية لقياس وعرض الآثار البيئية لنشاط المصانع.
- ضعف دور الأجهزة الرقابية في الرقابة على المجالات البيئية للشركات الصناعية في ليبيا.

2- عوامل تتعلق بالمعوقات الثقافية والمهنية: أظهرت الدراسة أن هناك معوقات ثقافية ومهنية أثرت سلبًا على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية منها:

- ضعف دور الاعلام والمجتمع المدني في نشر ثقافة الإهتمام بالبيئة.
- عدم وجود حوافز حكومية تساعد على تبني سياسات بيئية واضحة كالإعفاءات الضريبية.
- عدم كفاية البرامج التعليمية والتدريبية في مجال المحاسبة البيئية للعاملين.
- عدم رغبة أصحاب المصالح في الحصول على معلومات تتعلق بالأداء البيئي للمصانع.
- عدم تأثير الإفصاح البيئي على نجاح أو فشل المصانع.

3- عوامل تتعلق بالنظام المحاسبي المطبق: أظهرت الدراسة أن هناك معوقات تؤثر سلبًا على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية تتعلق بالنظام المحاسبي المطبق بالمصانع وهى:

- عدم القدرة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لقياس عناصر التكاليف البيئية في السجلات والدفاتر.
- عدم وجود دورة مستندية متعلقة بالأنشطة البيئية لإثبات وتسجيل الأحداث المالية محاسبياً.
- عدم وجود طريقة واضحة للقياس والإفصاح عن الأداء البيئي بالمصانع.
- صعوبة تحويل البيانات الكمية التي تعبر عن كمية التلوث إلى وحدات نقدية.
- محدودية أسلوب القياس المالي في قياس مختلف جوانب الأداء البيئي للمصانع.
- صعوبة فصل التكاليف البيئية عن التكاليف الإجمالية للنشاط، بالإضافة إلى تعدد طرق الفصل بين التكاليف البيئية محاسبياً.

ثانياً: التوصيات:

في ظل النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:

- إصدار معايير محاسبية خاصة بالأداء البيئي للمساعدة على القياس.
- تطوير وتحديث الأنظمة المحاسبية للشركات الصناعية لتتمكن من القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية.

- إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتبني القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية البيئية، مع الزام المراجعين الخارجيين بمراجعة الأداء البيئي لتقييم مدى التزام الشركات الصناعية بمسؤولياتها البيئية.
- تشجيع الشركات الصناعية التي تحافظ على البيئة مادياً وضريبياً.
- تدريب العاملين بالشركات على كيفية قياس الآثار البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية.
- تحديث المقررات المحاسبية بالجامعات الليبية من خلال تخصيص مناهج تتضمن مفاهيم المحاسبة البيئية وأسس قياس وتحليل التكاليف البيئية.

المراجع والمصادر:

1- الشحادة، عبد الرزاق قاسم (2010)، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (العدد الأول: المجلد26، 2010).

2- الطاهر، عادل البهلول حميدان (2011)، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا، دراسة استطلاعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، (العدد الأول: المجلد27، 2011).

3- الفرجاني، منصور محمد؛ أبو ستالة، أبو القاسم محمود؛ قطاطي، نوري علي؛ باكير، عز الدين عبد العظيم ، الإفصاح البيئي في شركات صناعة الإسمنت الليبية، دراسة حالة الشركة الأهلية للاسمنت، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار في منطقة الخمس، 25-27 ديسمبر 2017.

4- الكشر، التهامي عثمان(2006)، امكانية القياس والإفصاح عن التكاليف والإلتزامات البيئية في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

5- الككلي، سعاد العربي(2001)، الافصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية للوحدات الإقتصادية في القوائم المالية المنشورة، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

6- بن عمارة، نوال (2011) ، المحاسبة عن الأداء البيئي ألآفاق والمعوقات ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،نمو المؤسسات المالية والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة ، الجزائر، 22-23 نوفمبر 2011 .

7- بوكثير، جبار ؛ ومناخ، بسمة (2017)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي، 6-7 ديسمبر 2017.

8- سعيدي، عبد الحليم (2015)، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من المؤسسات، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بسكرة، 2015.

9- سياف، حنان سعيدي (2014)، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان SCHB – قسطنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسطنطينة ، الجزائر.

10- عبد الدايم، صفاء محمد (2003)، مدخل مقترح لتقييم الأداء البيئي كبعد خامس في منظومة الأداء المتوازن (BSC) دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (العدد الثاني:2003).

11- قرقد، علي مفتاح (2010)، المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس ، ليبيا.

12- لعبيدي، مهاوات، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2015 .

13- نبوي، إيناس محمد (2000)، إنتاج الإسمنت في مصر وآثاره البيئية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الرابع: 2000).

أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة ليبيا خلال السنوات(2001-2015م)

د. جمعة مفتاح الكاسح

كلية الاقتصاد بني وليد

المقدمة:

تمثل دراسة الانفاق العام جانباً حيوياً في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيه مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، وترجع اهمية الانفاق العام إلى كونها الاداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة، ويبين البرامج الحكومية في شتي الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة للأفراد، وسعياً وراء تحقيق أقصي نفع جماعي ممكن لهم، ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط, ولذلك فإن الاقتصاد الليبي ليس اقتصادا حقيقياً يعتمد على الإنتاج والإبداع رغم توفر الإمكانيات في حال استغلالها كما ينبغي فإنها سوف تساهم في الرفع من مستوي الناتج المحلي الاجمالي مما يتيح زيادة الانفاق على مشاريع التنمية والتطوير داخل البلاد.

ونظرا للظروف التي شهدتها ليبيا مع بداية العام 2011م فقد توقف انتاج النفط من حين لأخر الذي يعتبر الداعم الرئيسي للنفقات العامة، ناهيك عن الاوضاع السياسية للبلد التي اثرت بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي بشكل عام. ولكن يمكن ان يكون لهذه الدراسة اهمية في حالة استقرار البلاد وتفعيل السياسات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد والخروج به من الازمة الحالية.

المشكلة البحثية :

شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً تسبب في انخفاض عائدات بيع النفط في ليبيا, الآمر الذي انعكس بشكل سلبي علي النفقات العامة داخل الدولة ودفع في اتجاه حدوث أزمة مالية ، لذا تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال المتعلق بمعرفة ما هو أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي؟

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة (2001-2015) وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث:

يعد الانفاق العام محركا للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد المحلي وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة ، وبخلاف ذلك فإن توجيه الانفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر ايرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن تم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال إسهاماته الكبيرة وتأثيره القوي في الناتج المحلي الإجمالي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التجريبي الذي يتضمن أولاً اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في دولة ليبيا للسنوات (2001-2015) ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وتم الحصول على البيانات الخاصة بالبحث من التقارير الرسمية التي تصدرها وزارتي الاقتصاد والتخطيط، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان استُعين بالبرنامج الإحصائي SPSS.

وسوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى اربع محاور هي:

1- مفهوم النفقات العامة.

2- دور النفقات العامة في الاقتصاد.

3- أسباب ازدياد النفقات العامة.

4- التحليل القياسي.

اولاً: مفهوم النفقة العامة.

تعمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، من هذه الزاوية يمكن اعتبار النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (أو جماعي)، فكأن النفقة العامة بهذا التعريف تشتمل على ثلاثة عناصر هي[1]:

-استعمال مبلغ من النقود – الشخص العام القائم بالإنفاق – تحقيق الإنفاق للمنفعة القصوى للمجتمع، ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلاً نقدياً، ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولاً في العصور القديمة كأن تعمد الدولة إلى تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم، فإن هذا الأمر لم يعد مقبولاً في الوقت الحديث، وإذا كان مقبولاً في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابلاً عينياً- جزئياً أو كلياً – في مقابل مشترياتها منهم فإن التطور قد قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل الإنفاق العيني.

نخلص من ذلك إلى أن النفقات العامة هي :المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام، إن هذا التعريف للنفقة العامة الذي تركن إليه معظم الدول لا يعبر تعبيراً واضحاً وصريح عن الحجم الحقيقي للإنفاق العام، إذ أنه يقتصر فقط على الطابع النقدي، في حين أنه يوجد إلى جانب هذا الشكل من الإنفاق شكل آخر هو الإنفاق العيني الذي يختلف حجمه من بلد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ومن ثم فإنه يجب إدخال قيم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة دون مقابل نقدي في الإنفاق العام كالسلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة بالإجبار، وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة كأن تحصل على ما يلزمها من أفراد القوات المسلحة عن طريق التجنيد الإجباري بدلاً من أن تشتري هذه الخدمات نظير أجر نقدي، ومن ثم لكي نعرف حجم الإنفاق العام الحقيقي يجب أن نضيف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية؛ وهذا أمر سهل ويسير، ومن ثم كان لابد من إيجاد تعريف آخر للنفقة العامة يشمل بآن واحد الإنفاق النقدي والعيني ليحتل مكانه العادل ضمن النفقات العامة .وفي النهاية توصلنا إلى التعريف الآتي

---

[1] - عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص63

للنفقة ألا وهو : (النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة)1.

ثانياً: دور النفقات العامة في الاقتصاد.

يرتبط تطور دور النفقة وتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلم تعد النفقة محايدة (النظرة الكلاسيكية)، بل لها دور إيجابي (النظرة الحديثة) ، يمكن الدولة من خلالها تحقيق أهداف معينة وإحداث آثار محددة.

في الفكر الكلاسيكي:

يقصد بالنفقة المحايدة تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية.

في الفكر المعاصر:

الفكر المعاصر إيجابية النفقة :ويقصد بالنفقة الإيجابية (أو النفقة البسيطة) تلك النفقة التي تهدف إلى إحداث آثار أخرى اقتصادية واجتماعية إلى جانب آثارها المالية، وقد أصبحت النفقات العامة أكثر وسائل الدولة أهمية لتحقيق الأهداف المختلفة، وخاصة في الميدان الاقتصادي، فتعددت أشكال تدخل الدولة في هذا الميدان، سواء بمنح الإعانات أو بالقيام ببعض المشروعات، أو بسيطرة كاملة على الاقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة.

ولبيان آثار النفقات العامة يتعين الأخذ في الحسبان الحالات المختلفة التي يكون عليها الدخل القومي وأحجام هذه النفقات وبيان الطرائق المختلفة التي تمول بها.2

ثالثاً: أسباب ازدياد النفقات العامة.

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير غالباً إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين(وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة)ويشير تطور حجم

---

[1] حامد ميراز: مبادئ المالية العامة، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص398

[2] - عبدالكريم صادق بركات: مرجع سبق ذكره، ص252، 256

النفقات العامة في معظم الدول إلى أن الزيادة المطردة في هذا الحجم ترجع إلى اسباب متعددة تختلف اهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والاوضاع التي يكون عليها مستوي التطور في كل دولة من الدول1، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية ونستعرض فيما يلي هذين النوعين من الاسباب:

1- أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة2:

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي :أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلاً عن أسباب حربية.

أ. الأسباب الاقتصادية :إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الكساد فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه، وأخيراً

فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

ب- الأسباب الاجتماعية :ويرجع ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة هذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة

[1] - عادل أحمد حشيش: مرجع سبق ذكره، ص100

[2] - عبدالمنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1965، ص65

وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

ج- الأسباب السياسية :إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيراً ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

د- الأسباب الإدارية : أن من الامور المسلم بصحتها ما يؤدي اليه سوء التنظيم الاداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي ولتطوير وظائف الدولة، وكذلك الاسراف في عدد الموظفين وزياداتهم عن حاجة العمل والاسراف في ملحقات الوظائف العامة من الزيادة في الانفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وان كان تعتبر زيادة غير منتجة انتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية[1] .

هـ- الأسباب المالية :إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلاً عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، من الزيادة في النفقات العامة .وفي حالة وجود فائض في الإيرادات، أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين، فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها؛ وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

و- الأسباب الحربية :وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر، بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافةً،

---

[1] عادل احمد حشيش: الاقتصاد الاشتراكي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندارية، 1972، ص115

وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسر الشهداء، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

2 – أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود، وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

أ –**تدهور قيمة النقود** :ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة .ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

ب– **اختلاف الفن المالي** :وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلاً أن تجرى مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثم فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائضا لإيرادات على النفقات.

ج– زيادة مساحة الدولة :إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعاً ليس

إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

3 – الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

لعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والاستهلاك بوصفهما النشاطين الرئيسيين في الاقتصاد القومي، ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يأتي:[1]

أ– أثر الإنفاق العام في الإنتاج القومي.

يتوقف الإنتاج القومي لأية دولة على نوعين من العوامل، هما:

– المقدرة الإنتاجية القومية أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تشمل كلا من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل ، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في الإنتاج.

– الطلب الفعلي أو الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية (الناتج القومي الجاري).

ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي (جاري) ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة، كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية وعلى سبيل المثال، (يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري .كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية، كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون

---

[1] - السيد عبدالمولي: المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص57

مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

أما بالنسبة للإعانات الاجتماعية فإن اثرها على الانتاج القومي يكون على شكلين أما إعانات نقدية، تكون بهيئة نفقات نقدية ومن صورها إعانات البطالة (الضمان الاجتماعي)، واعانة دور العجزة والاحداث والمبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية والعلمية. واعانات عينية بشكل سلع وخدمات، ويعد الانفاق على الصحة والتعليم من أكثر الاعانات الاجتماعية العينية شيوعاً، ان اهمية تخصيص النفقات العامة للخدمات التعليمية تساهم في تحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفأته الانتاجية، كذلك الحال بالنسبة لتخصيصات النفقات العامة على الخدمات الصحية فإنها تسهم في تطوير العنصر البشري وزيادة كفاءاته الانتاجية وزيادة مقدرته على اداء عمله بصورة افضل وتقليل الساعات الضائعة بسبب التعرض للأمراض المختلفة1.

أ- أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل:

تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الاثمان أو مكافأة عوامل الانتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين مباشر من خلال تحديد الاجور (وضع حد أدني للأجور)، وتحديد الفائدة (اقرار حد معين لسعر الفائدة)، وتحديد الايجارات (تثبيت نسبة قصيرة للإيجار)، وتحديد الارباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه)، أما التوزيع غير المباشر فيتم من خلال تحديد الاسعار المنتجة ويترتب على التدخل في الاسعار التأثير في عوائد الانتاج2.

رابعاً :التحليل القياسي

تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر الإنفاق العام لدولة ليبيا خلال السنوات 2001-2015 على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أثره في كل مصدر من المصادر الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، هذا النموذج عن كون الناتج المحلي الإجمالي أو أحد مصادره الرئيسية أو الثانوية كمتغير تابع يمثل دالة في المتغير المستقل وهو الإنفاق العام وعلى النحو الآتي:

---

[1] - محمد طاقة، هدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص64

[2] - عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، 2007، ص74

$$GDP = F(G)$$

GDP = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

G = الانفاق العام

أولاً : وصف متغيرات النموذج:

1 - الناتج المحلي الإجمالي:

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من الدعائم الأساسية التي تستكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية وذلك لتعبيره عن " القيمة السوقية الإجمالية لما ينتج داخل الاقتصاد القومي من سلع وخدمات اقتصادية نهائية وخلال فترة زمنية مداها سنة واحدة[1] " وبذلك لا يشمل تشكيله إهلاك السلع الرأسمالية والموارد الطبيعية، كما لا يشمل صافي العوامل من الخارج، وهو ما يميزه عن الاقتصاد القومي الإجمالي.

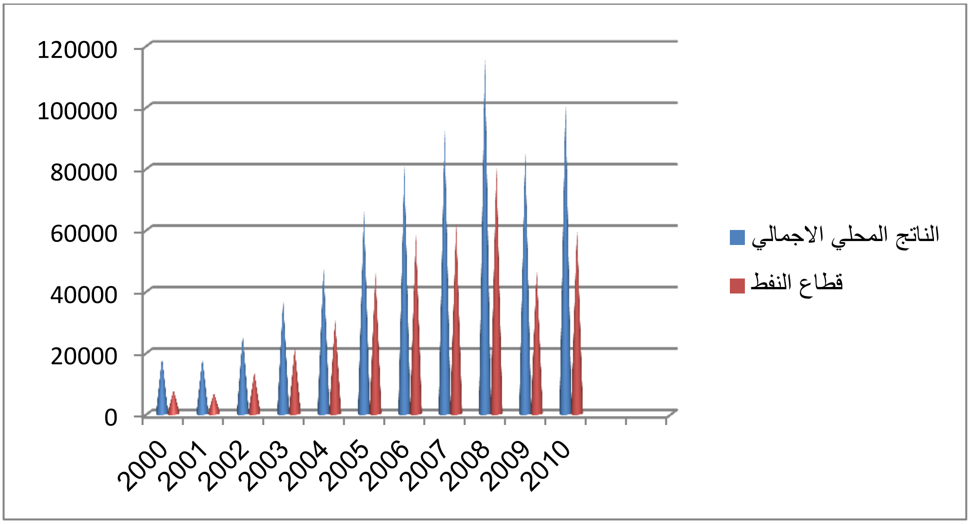
وسيتم عرض التطور في الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا من خلال مرحلتين, تمثل المرحلة الأولى التطور الحاصل في الناتج المحلي خلال الفترة من 2001-2010م, في حين توضح المرحلة الثانية التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الليبي خلال الفترة من 2011- 2015م .

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 -2010م) :

من خلال بيانات الجدول رقم (1) الشكل رقم (1) يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد انخفض لسنة 2001م بنسبة (- 2.0%) ليصل إلى (18079.1) مليون، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض ناتج قطاع النفط من (7761.9) مليون دينار سنة 2000م إلى نحو (6784.2) مليون دينار سنة 2001م ، والذي تأثر بدوره بالانخفاض في أسعار بيع النفط الليبي خلال هذه السنة الى وصلت الى نحو (23.1) دولار في المتوسط للبرميل الواحد كما هو موضحا في الشكل رقم (1).

[1]- طالب عوض: مدخل الى الاقتصاد الكلي:. الجامعة الأردنية ، عمان، 2013. ص83

الشكل رقم (1) مقارنة الناتج المحلي الاجمالي بإيرادات النفط



ولقد عاد الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع لسنة 2002 م فحقق زيادة بنسبة (43.3%) ليصل إلى (25914.1) مليون دينار، وذلك بعد أن سجل انخفاضاً سنة 2001م، ولقد كان لقطاع النفط الأثر المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2002م حيث نما هذا القطاع بنسبة (100.9%) ليصل إلى (13630.6) مليون دينار، وكذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً خلال سنة 2003م حيث زاد الناتج بنسبة (22.4%) ليصل إلى نحو (31731.6) مليون دينار مقابل (25914.1) مليون دينار خلال سنة 2002م.

جدول (1): الناتج المحلي الإجمالي لليبيا بالأسعار المحلية (بالمليون دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الاجمالي	18079.1	25914.1	31731.6	41576.8	56025	71640.3	79582	69798
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	
الناتج المحلي الاجمالي	67712.3	69863	23294.2	52344.2	25058	8229	26.281	

المصدر : أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط كان له الأثر الملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما بنسبة (57.8%) ليصل إلى (2154.4) مليون دينار، ويرجع سبب هذا النمو في زيادة أسعار بيع النفط الليبي خلال عام 2002 و 2004 حيث زادت الأسعار على التوالي (24.3) و(28.2) دولار للبرميل.

وكذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004م نمواً بلغ (31%) ليصل إلى (41576.8) مليون دينار، ويعزي هذا النمو إلى زيادة الكميات المنتجة من النفط وارتفاع أسعاره خلال عام 2004 م حيث وصلت الى 36 دولار للبرميل الواحد، ولقد واصل الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع حيث حقق نمو بنسبة (34.8%) لعام 2005 م، ويعود هذا النمو إلى نشاط قطاع النفط الذي نما بنسبة (49.8%) ، نتيجة للزيادة غير المسبوقة لأسعار النفط في الأسواق الدولية حيث ارتفع سعر بيع برميل النفط الليبي الى (50.6) دولار.

ولقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً متزايداً خلال عام 2007 م بنسبة (14.8%) مقابل ويعود هذا النمو إلى الزيادة المتحققة في قطاع النفط بنسبة (5.4%).

في حين واصل الناتج المحلي الإجمالي في النمو حيث نما بنسبة (25.8%) مقارنة بعام 2007م، ويعود هذا النمو إلى الزيادة المتحققة في نشاط قطاع النفط الذي نما بنسبة (30.3%) ليصل إلى (81.2) مليار دينار مقابل (62.3) مليار دينار خلال عام 2007م وهذه الزيادة ناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث سجلت أسعار بيع برميل النفط الليبي خلال هذا العام الى (96.4) دولار للبرميل مقابل (71.6) دولار لعام 2007 م.

ولقد سجل عام 2009م معدلات نمو منخفضة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-26.8%) مقارنة بعام 2008م، ويعود التراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009م مقارنة بما كانت عليه في السنوات الماضية إلى انخفاض معدل النمو في نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بحوالي (-41.9%)، وهذا الانخفاض كان نتيجة طبيعية لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج للحد من تدهور أسعار النفط، حيث انخفض سعر بيع برميل النفط الليبي الى (61.4) دولار مقابل (96.4) دولار في 2008م في اعقاب الأزمة المالية التي في العالم تلك الفترة.

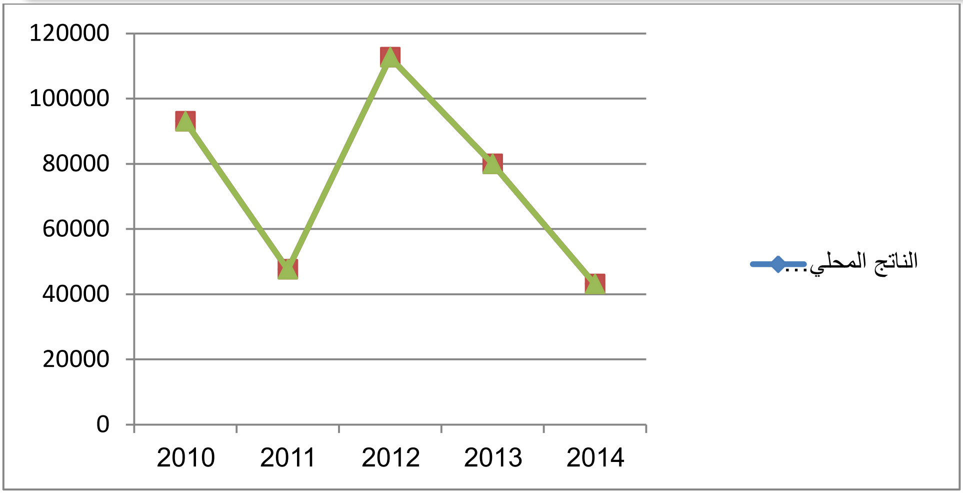
ولقد عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع لعام 2010 م فحقق زيادة بنسبة (18.8%) وذلك بعد أن سجل انخفاضاً عام 2009م، ويعود هذا النمو إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث زادت قيمة الناتج المحلي النفطي من (47.1) مليار دينار لعام 2009م إلى(60.8) مليار دينار لعام 2010م أي بمعدل نمو نسبته (29.1%)، حيث زادت اسعار بيع النفط الليبي خلال هذا العام الى 79.5 دولار للبرميل.

2- تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 -2015) :

تشير بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) إلى إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المحلية قد انخفض من (69863) مليون دينار لعام 2010م إلى (23294,2) مليار دينار لعام 2011م، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل أهمها: الظروف السياسية التي تعرضت لها ليبيا سنة 2011م، وتردي الوضع الأمني، والدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية، والانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، كل هذه الأسباب وغيرها كان لها الأثر السلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي بمعدل خسارة (66.7%)، كما أدى التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (16809) دينار خلال عام 2010 إلى (6970) دينار خلال عام 2011 م.

و تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الاقتصاد الليبي سنة 2012م أظهر بوادر تعافي قوية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (23294,2) مليون دينار عام 2011م إلى (52344,2) مليون دينار عام 2012م بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (124.7%)، ويرجع سبب هذا النمو إلى استئناف شركات النفط عملها وزيادة إنتاج وصادرات النفط والغاز الطبيعي، وكذلك التوسع في الإنفاق العام، كما أدى النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (6970) دينار خلال عام 2011 إلى (18537.3) دينار خلال عام 2012 م.

الشكل رقم(2) تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة(2011- 2015 م)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ويلاحظ من الجدول كذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (52344,2) مليون دينار لعام 2012م إلى(25058) مليون دينار عام 2013م، بمعدل انخفاض بلغت نسبته (108.9%)؛ ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب أهمها تأثير الاحتجاجات والنزاعات الإدارية على إنتاج النفط، وبحلول يوليو 2013م تم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغازية وانخفضت الصادرات من النفط الخام بشكل كبير.

كذلك تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (25058) مليون دينار عام 2013م، إلى (8229) مليون دينار عام 2014م، بمعدل انخفاض بلغت نسبته (67.2%)، ويرجع سبب هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الانقسام بين الحكومتين، والتنافس على المؤسسات المالية (مصرف ليبيا المركزي) والنفطية والاستثمارية (المؤسسة لوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار)، وسيطرة بعض الجهات على حقول النفط وموانى التصدير، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات, بالإضافة الى الأزمة التي بدأت تشهدها أسعار النفط العالمي وانخفاضه في اواخر 2014 الى ما دون (100) دولار للبرميل .

2- الإنفاق العام .

يلعب الإنفاق العام دوراً كبيراً في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد فزيادة الإنفاق العام بشكل لا يتوافق مع الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع المستوى

العام للأسعار كما أن زيادة الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري، يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة العرض في الاقتصاد الليبي يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

فمن خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) نلاحظ أن قيمة الإنفاق العام متذبذبة بين سنة وأخرى ولكن بصفة عامة تميزت بالارتفاع حيث بلغت قيمة الإنفاق العام (5632) مليون دينار في عام 2001 وتزايدت حتى وصلت في عام 2008 إلى (44115.5) مليون دينار وتعود هذه الزيادة في الإنفاق العام إلى عدة أسباب أهمها الارتفاعات الحاصلة في الإيرادات العامة والتي تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط والتي بدورها تعتمد على التغيرات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسها على قيمة إجمال الصادرات النفطية وكما ذكر سابقاً بأن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد أحادي الجانب (يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل) هذا بالإضافة إلى النشاطات الاستثمارية التي انتجتها الدولة خلال هذه الفترة ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض في قيمة الإنفاق العام لعام 2009 نتيجة إلى انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض في أسعار النفط.

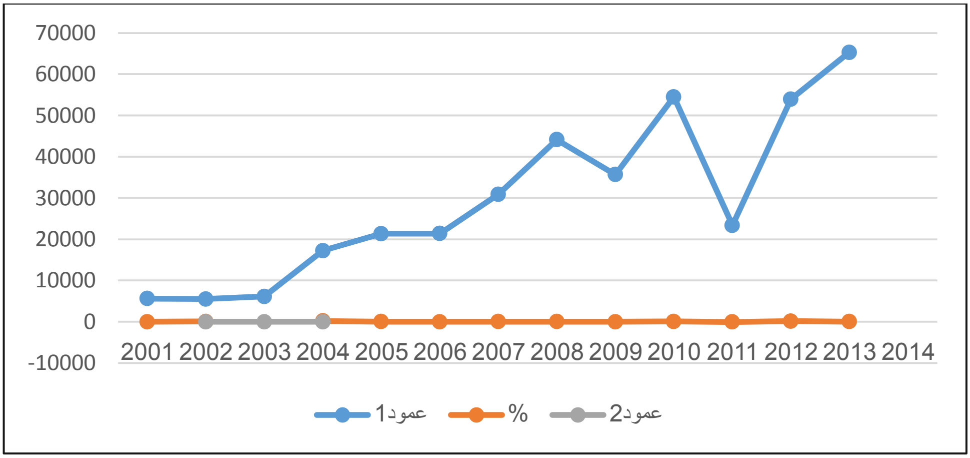
أما في عام 2011 نلاحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي حيث سجل انخفاض بمعدل 57% عند مقارنته بعام 2010 وهذا راجع إلى ما شهدته البلاد من أحداث مما أدى إلى توقف الصادرات الليبية من النفط وغير النفط هذا أدى إلى الانخفاض في الإيرادات العامة مما أدى إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي إلا أنه في عام 2012 و2013 كما في الجدول نلاحظ زيادة في الإنفاق العام وهذه الزيادة توجهت إلى بنود مثل الأجور والمرتبات والمهايا في الخدمات العامة وهذا أدى إلى زيادة كبيرة ومباشرة في عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم لا سيّما الاقتصاد الليبي لا يتسم بمرونة هيكلة الإنتاجي.

الجدول (2) يوضح تطور قيمة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001– 2015 بالمليون دينار

السنة	الانفاق العام	نسبة التغير %
2001	5632.00	-
2002	5487.00	-2.6
2003	6107.00	1.0
2004	17230.00	182.1
2005	21343.00	23.8
2006	21378.00	000.1
2007	30883.00	44.4
2008	44115.5	42.8
2009	35677.2	-19.1
2010	54498.8	52.7
2011	23366.5	-57
2012	53941.6	130
2013	65283.5	21
2014	34814.2	-46.6
2015	43178.9	24.03

المصدر : مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

الشكل رقم (3) يوضح تطور معدل نمو الانفاق العام



المصدر : إعداد الباحث استناداً على بيانات الجدول رقم (1)

وبأجراء مقارنة بين معدلات نمو الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي يتضح لنا حالياً عدم التناسب بين معدلات الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فخلال عام 2002 سجل معدل نمو الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت (2.1) مقارنة لعام 2001 وكذلك سجل معدل نمو الناتج المحلي معدلات نمو سالبة (0.38%) انعكس ذلك على انخفاض في المستوى العام للأسعار بمقدار (9.48%).

وفي عام 2007 وصل معدل التضخم إلى 6.2 ومعدل نمو الانفاق العام 44.4% وكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذا العام 5.7% وبصدد ارتفاع معدل نمو الانفاق العام إلى التحويلات المرتبطة بتوزيع الثروة على المواطنين هذا بالإضافة إلى زيادة الأجور ومدفوعات نهاية الخدمة إلى تعطي شهرياً للخارجين عن الملاك .

وفي عام 2009 سجل الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 19.1% مقارنة بعام 2008 وكذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب قدره 7% وهذا الانخفاض انعكس على معدلات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 10.4 في عام 2008 إلى 2.4 في عام 2009م .

وفي عام 2011 سجل الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 57% وكذلك سجل الناتج المحلي معدل نمو سالب قدره 107.6% وهذا راجع إلى توقف الصادرات الليبية من قطاع النفط والقطاعات الأخرى بسبب ما شهدته البلاد من حرب.

وعموماً فإن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011–2015م شهد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الانفاق على المؤسسات العامة مثل الصحة والتعليم وغيرها، وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في مستوى للأسعار حيث أن الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي.

تقدير النموذج: لمعرفة تأثير الإنفاق العام في اجمالي الناتج المحلي طُبِّقت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على بيانات البحث، وكانت نتائج تقدير النموذج كما يأتي:

اتفقت نتائج اختبارات فليبس بيرون (PP–T) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى وذلك عند الثابت والثابت مع الاتجاه كما هو موضحاً في الجدول (3) والجدول (4).

الجدول (3) اختبار استقرار السلاسل الزمنية لفيليبس بيرون

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
GDP	−1.5570.476	−0.58330.7466	−4.54190.0044	−5.91800.0023
G	−1.73000.396	−3.90460.0418	−9.2730.0000	−12.4960.0000

الجدول (4) نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Variables		Level		1st difference	
		Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
GDP	t-ratio	−1.623	−1.257	− 0.6608	−3.928
	p-value	0.445	0.851	0.817	0.046
G	t-ratio	−1.454	−3.776		
	p-value	0.184	0.003		

مما سبق يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة للتأكد من وجود علاقة توازنية أو أكثر بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وبإجراء اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وصلنا إلى النتائج التي ظهرت بالجدول (5). وفيما يلي سنعرض نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

الجدول (5) التكامل المشترك بطريقة انجل جرانجر

Cointegrating	الاختبار gdp_G
0.0002	p-value
5.069	t-ratio
استقرار سلسلة البواقي	القرار

وبإجراء اختبارات(Granger) للسببية تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (6): وهو وجود علاقة سببية في المدى القصير بين "RGDP" الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمتغير تابع) وبين "G" الإنفاق العام كمتغير مستقلة.

نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF)اختبار استقرار السلاسل الزمنية السببية

الجدول رقم (6) نتائج اختبارات السببية (Granger's Causality)

Null Hypothesis:	Obs.	F-Statistic	Probability
G does not Granger Cause GDP	13	10.6806	0.0055
GDP does not Granger Cause G	13	0.57444	0.5846

النتائج:

1- كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سريعاً خلال السنوات(2001 - 2010)، أما خلال الفترة 2011-2015م شهد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الانفاق على المؤسسات العامة مثل الصحة والتعليم وغيرها، وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في مستوى العام للأسعار حيت أن الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي.

2- من خلال نتائج تقدير النموذج الأول نرى أنَّه كلما زاد الإنفاق العام في دولة ليبيا بمليون دينار فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار (0.563) مليون دينار.

3- يؤثر الإنفاق العام إيجابياً وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية لمتغير الإنفاق العام البالغ 1% ويتضح ذلك من خلال مستوى المعنوية لقيمة اختبار (t) والذي هو أقل من (1%) ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن الإنفاق العام يسهم بنسبة (21%) في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ما نسبته(79%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل وأسباب أخرى .

التوصيات:

1- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

2- إن ترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية المربحة، والسياسة النقدية الأكثر فعاليةً، والموازنة العامة الأكثر شفافيةً من شأنها مجتمعةً أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

3- لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلاّ في الحالات الحتمية.

4-إمكانية استخدام نماذج البحث القياسية في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي لسنة ما أو أحد مكوناته؛ وذلك بعد معرفة الإنفاق العام في تلك السنة.

المراجع:

1- عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

2- حامد ميراز: مبادئ المالية العامة، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.

3- عبدالكريم صادق بركات:

4- عبدالمنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية.

5- عادل احمد حشيش: الاقتصاد الاشتراكي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

6- السيد عبدالمولي: المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ نشر،

7- محمد طاقة، هدي العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.

8- عادل فليح العلي: المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، عمان، 2007.

9- طالب عوض: مدخل الى الاقتصاد الكلي، الجامعة الأردنية، عمان، 2013.

10- نشرة مصرف ليبيا المركزي: أعداد متفرقة

السياسة الأمريكية تجاه السلاح النووي الهندي بعد أحداث 11 من سبتمبر

أ. علي عمر علي الورفلي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد

المقدمة :

تعتبر الهند ثاني دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، حيث يقترب عدد سكانها من حوالي مليار ومائتي مليون نسمة، كما أنها تعتبر سابع دولة على مستوي العالم من حيث المساحة، وبذلك فهي قوة إقليمية آسيوية لا يستهان بها، وحتى تكتمل للهند عناصر القوة فقد اتجهت إلى بناء برنامج نووي اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، وبالتعاون مع بعض القوى النووية الأخرى .

والهند بموقعها الجغرافي تعيش وسط غابة من القوى النووية، فجوارها عدوها التقليدي الصين من الشمال الشرقي، ومن الشمال الغربي عدو آخر وهو باكستان، وقد ارتبط البرنامج النووي الهندي في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور القوة النووية الصينية، ثم ارتبط أيضا بالتنافس التقليدي مع البرنامج النووي الباكستاني .

أولًا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع قضية الانتشار النووي الهندي، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

تساؤلات الدراسة :

تحت مشكلة الدراسة تندرج جملة من الأسئلة البحثية التي حاول الباحث الإجابة عنها ضمن محاور الدراسة، وهذه الأسئلة هي:

* ما أثر أحداث 11 سبتمبر على تغير السياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي في منطقة جنوب أسيا، وبالتحديد في الهند؟

* لماذا تمنع الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية وإيران من امتلاك السلاح النووي، في حين تسمح به لإسرائيل وعقدت اتفاق أخر مع الهند بامتلاكه؟

* ما هي طبيعة القضايا الرئيسة والأهداف المحورية للسياسة الأمريكية إزاء السلاح النووي الهندي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

ثانيًا : أهمية الدراسة :

إن هذه الدراسة تستمد أهميتها في تعميق المعرفة بكونها تتناول دور السياسات الأمريكية تجاه قضية الانتشار النووي الهندي، والتي اعتمدتها الإدارات الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية والتي تسعى لتقديم استنتاجات مهمة قد يستخدمها باحثون في دراسة نماذج أخرى مثل كوريا الشمالية وإيران وباكستان وإسرائيل، وتعود الأهمية العلمية أيضا لهذه الدراسة في أن قضية انتشار السلاح النووي أصبحت هي الشغل الشاغل في ملفات السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر، وسيتم التركيز على تلاعب هذه الإدارة بقواعد القانون الدولي في علاقتها مع الملف النووي الهندي، فتارة تؤكد على ضرورة التزام الدول ببنود معاهدة منع انتشار السلاح النووي وتارة أخرى تبرم معاهدات وتساعد دول على اختراق هذه البنود .

ثالثًا : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية من بينها:

- كشف الدوافع الحقيقية التي تسعي إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة جنوب آسيا.
- بيان طبيعة البرنامج النووي الهندي من حيث نشأته وتطوره وأهدافه ومكوناته، وما يمكن أن يترتب على هذا البرنامج من تداعيات إقليمية ودولية .
- الوقوف على أهداف السياسات الأمريكية تجاه الانتشار النووي الهندي، وما اعتمدت عليه من وسائل وآليات لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ .
- معرفة المصالح التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية لتحقيقها من خلال إثارة قضايا الانتشار النووي في جنوب أسيا، فهي أبعد من كونها تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تتعداه إلى مصلحة سياسية تكمن في عدم السماح بقيام تكتل معاد لها بالمنطقة .

المحو الأول : نشأة البرنامج النووي الهندي

حتى أواخر الستينيات، لم تكن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لأية دولة تمتلك قدرات عسكرية نووية في أن تتخذ قرارا بإجراء اختبار نووي، فلم يكن النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية قد تطور، ولم تكن معاهدة منع الانتشار النووي قد دخلت حيز التطبيق، وكان على الدول "النووية" أن تراعي

فقط بعض القيود الخاصة بالمعاهدات الموقعة لعدم إجراء التجارب في بيئات معينة كالجو والبحر والفضاء الخارجي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقد رتبت معاهدة منع الانتشار النووي وضعاً جامداً للخريطة النووية الدولية، بحيث أصبح اتخاذ قرار دخول النادي النووي المغلق من باب التجارب النووية يمكن أن يواجه بعقوبات دبلوماسية واقتصادية تفرض من جانب بعض الدول، أو بشكل جماعي، وتصاعدت أهمية التداعيات المحتملة المضادة للتجارب بعد نهاية الحرب الباردة، بفعل التحسب لرد الفعل الأمريكي تحديدا. لذا كانت هناك تساؤلات مختلفة حول الحسابات الخاصة بالهند ثم باكستان في اتخاذهما قرار إجراء التجارب. ووفقا للتقديرات الخاصة بردود الأفعال اللاحقة، فإن العقوبات لم تكن بالصورة التي يمكن أن تردع الدول النووية عن المضي في هذا الاتجاه.

اولاً : البرنامج النووي الهندي :

عند تقييم القوة النووية للهند فإننا نجد أنها قد استندت إلى بعض العناصر الأساسية التي مكنتها من الوصول إلى تلك القوة، ولعل من أهمها[1] :

أ- البنية الأساسية وتشمل :

1- قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.

2- إنشاء مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة.

3- بناء المفاعلات النووية.

ب-تدبير الخامات النووية اللازمة.

ج-القدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووي.

في هذا الإطار، بدأ عمل الهنود على التقنية النووية قبل الاستقلال عن المملكة المتحدة، وتحديدا عام 1947، وفي عام 1948 صدر قانون الطاقة الذرية الهندي، وأنشئت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء، وفي عام 1949 أقامت وحدة البحث عن الخامات النادرة مثل اليورانيوم والثوريوم.

[1] ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية.. وتطورها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 133 (ربيع/1998)، ص 244.

وفي عام 1951 وقعّت الهند مع فرنسا اتفاقية تعاون نووي نصّت على القيام بتدريب العلماء الهنود وتبادل الزيارات[1] .

وبناءً على ذلك أنشأ نهرو الرئيس الهندي في عام 1954 وزارة الطاقة الذرية في دلهي، في حين بقيت لجنة الطاقة الذرية تعمل بشكل منفصل في بومباي لتكون مؤسسة احترافية خاصة فقط بالتجارب العلمية وغير خاضعة لأي وزارة حكومية بشكل مباشر، وذلك وفق اقتراح بهابها الذي انتخب في العام التالي رئيساً للجنة الاستشارية العلمية بالأمم المتحدة (وهي كيان به ممثلون من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والهند، والبرازيل، وكندا)، وتمكن بهابها من إقناع المملكة المتحدة وكندا بتحويل التكنولوجيا النووية المدنية في إطار خطة كولومبو (رئيس فريق التصميم النووي الكندي) الذي كانت تربطه علاقة صداقة ببهابها[2] .

وفي عام 1955 وقع نهرو اتفاقيات للتعاون في مجال الطاقة الذرية مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث حصلت الهند في عام 1956 على مفاعل أسبرا بقوة واحد ميجاواط من المملكة المتحدة، ليكون هذا أول مفاعل لإنتاج اليورانيوم ليس في الهند فقط بل في القارة الآسيوية كلها، وبدأ تشغيله في ترومباي في ديسمبر 1958، وبعد ثلاثة أشهر تم إنتاج أول كمية من اليورانيوم عالي التخصيب، ووقعت الهند كذلك اتفاقاً مع كندا في أبريل 1956 لإنشاء مفاعل سيروس بقوة 40 ميجاواط لتطوير قدرتها النووية للأغراض السلمية، ودخل المفاعل حيز العمل في عام 1960، بعدما أمدته واشنطن بنحو 20 طناً من الماء الثقيل، وأصبح يعرف بالمفاعل الهندي–الكندي–الأمريكي؛ وبهذا أتمت الهند دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي أيضاً[3] .

بعد ذلك قام الأمريكيون بتزويد الهند بمفاعلين للمياه الخفيفة لمحطة الطاقة الذرية في تارابور وقدرة هذين المفاعلين تصل إلى (200) ميجاواط من الكهرباء، مع توفير إمدادات مستمرة لوقود اليورانيوم

---

[1] شحاتة أحمد ناصر، السباق النووي بين الهند وباكستان، كراسات استراتيجية خليجية، القاهرة، 1998، عدد 14، ص 15.

[2] Raja Menon, A Nuclear Strategy for India (New Delhi, United Service Institute of India Pvt Ltd, 2000) P69

[3] جمال مظلوم، التوازن العسكري بين الهند وباكستان، مجلة شؤون خليجية، السنة 4، ع 31، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، خريف 2002، ص 184.

منخفض الإشعاع، كما وقّرت منح تدريبية لأكثر من (1300) عالم وفني هندي، في عام 1962م تلقت الهند هزيمة في حربها مع الصين، و بعدها بعامين في أكتوبر 1964م قامت الصين بأول تجربة نووية. صرّح على أثرها بهابها في لندن عندما سمع بتجربة الصين أن باستطاعة العلماء الهنود إنتاج قنبلة نووية في غضون 18 شهراً، وأُعطي بهابها الضوء الأخضر من قِبل رئيس الوزراء الهندي آنذاك (لالا باهادرور شاشري) لتطوير متفجر نووي سلمي، ولكن تقدير بهابها كان غير واقعي فقد مات دون تحقيق حلمه، إلى أن جاءت أنديرا غاندي وتم القيام بالتفجير الأول في مايو عام 1974م حيث تم إجراء اختبار سلمي لقنبلة مصنوعة من البلوتونيوم قدرت قوتها ب 15 كيلو طن من المادة الشديدة الانفجار في صحراء راجستان وقد أرسل الفرنسيون برقية تهنئة تبعها اقتراح بأن تقوم فرنسا بمساعدة الهنود في بناء أول مفاعل توليد سريع، الذي سيزيد بصورة كبيرة إمدادات الهند من البلوتونيوم، وعلى أثر هذا التفجير أوقفت كندا تعاونها النووي مع الهند، كما أوقفت الولايات المتحدة إمداد الهند بالوقود النووي .

وقد سار الهنود باندفاع قدماً في عملية البناء النووي على مدى السنوات التي عقبت التفجير الأول، ففي مايو 1984 أعلن العلماء الهنود أنهم نجحوا في بناء مفاعل استخدمت فيه مواد مصنعة يدوياً بمعالجتها بثوريوم رملي[1] .

كما أن الدبلوماسية الهندية البرجماتية ووضع الهند كدولة كبيرة بالنسبة للعالم الغربي يمكن أن تعمل توازن مع الصين، جعل الغرب يغض الطرف عن البرنامج النووي الهندي، بل ساهم في دعمه وتطويره، وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995م قد أمدت الهند بالكمبيوترات المتفوقة وأنظمة الأمان النووي وتقنيات الروبوت للمعاهد النووية الهندية، حيث يتم إنتاج المواد النووية الانشطارية. وفي الفترة ما بين 1994- 1996م، تم تدريب أكثر من (814) عالماً هندياً في ثلاث من المختبرات الوطنية الأمريكية (لوس الاموس، ولاورونس ليفرمور ،وسانديا).

بعد استلام حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف الحكم في 16 مارس 1998م، دخلت الهند مرحلة جديدة، حيث أعلن زعماء هذا الحزب برنامجهم في إدخال الأسلحة النووية في الترسانة

---

(1) السيد صدقي عابدين، أثر العامل النووي على قضية كشمير، ضمن كتاب قضية كشمير، تحرير محمد السيد سليم، محمد سعد أبوعامود، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 92-93.

العسكرية الهندية، وفي11مايو قامت الهند بخمس تجارب تفجير قنابل نووية في ميدان (بوكران) بولاية راجستان (أربع منها انصهاريه، والخامسة حرارية)، وبالنظر إلى أن نيودلهي قامت بذلك مدفوعة بالوضع الداخلي وتدهور العلاقات مع باكستان، نجم عن ذلك توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، ومع المجتمع الدولي، للحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن الهند أكدت على أنها ملتزمة بإبقاء برنامجها النووي في حالة دفاعية فقط[1] .

ثانياً : وسائل توصيل الرؤوس النووية :

أما فيما يخص برنامج الصواريخ، ومن أجل نقل السلاح النووي أو الرأس النووي كان لابد أن يوازي جهد إنتاج القنبلة النووية جهد آخر في إنتاج الصواريخ القادرة على نقل هذا السلاح، وكانت الهند قد بدأت برنامجها الصاروخي منذ عام 1967م بإنشاء برنامج لأبحاث الفضاء والأقمار الصناعية، حيث أثمر هذا البرنامج عن تجربة الصاروخ روهني 560، وهو صاروخ ذو مرحلتين ويعمل بالوقود الصلب ويصل إلى ارتفاع (334) كيلو متراً، وقادر على حمولة تصل إلى (100) كيلوجرام. تكللت الجهود بإطلاق صاروخ ثانٍ لحمل الأقمار الصناعية عام 1979م، وذلك لتطوير وإنتاج منظومات مختلفة من الصواريخ المتعددة الأغراض والمدى، وتمتلك الهند ترسانة محلية الصنع لأنواع متعددة تتراوح من قصيرة إلى بعيدة المدى، وبعضها قادر على حمل الرؤوس النووية، ويغطي مداها الصين وباكستان كما أنها طوّرت أنواعاً منها يمكن إطلاقها من البحر .

ويمثّل صاروخ (آجني) المتوسط المدى الذي يغطي مداه جميع الأراضي الباكستانية، ويستطيع حمل شحنة وزنها طن واحد أهم الصواريخ في الترسانة الهندية، حيث يتوقع إنتاج أعداد كبيرة منه لصالح القوات الهندية، مع الإشارة إلى أن الهند منشغلة بتطوير صاروخ (بريثفي) بعيد المدى والذي يستطيع بلوغ أي مكان في آسيا بما في ذلك الصين وأجزاء من الشرق الأوسط، وتمتلك كذلك الهند صاروخ أرامب ويصل مداه إلى (2500) كم، كما أجرت الهند في عام 1998م تجربة لإطلاق الصاروخ (ساكاريكا) من الغواصات ويستطيع حمل رأس نووي ويصل مداه إلى (300) كيلومتر[2].

---

[1] القوة النووية الهندية موجهه ضد باكستان والصين - الإمارات اليوم www.emaratalyoum.com

[2] Mohan Malik, China and India: Great Power Rivals (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2011), 60; Waheguru Pal, Singh Sidhu, and Jing-Dong Yuan, China and India: Cooperation or Conflict? (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003), 145.

وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى، والتي يمكنها حمل رؤوس نووية ويصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان، كما قامت الهند بتطوير قدرات الصواريخ البالستية العابرة للقارات ليصل مداها إلى حوالي (5000) كم .

ويفوق عدد الصواريخ الهندية ما لديها من رؤوس حربية نووية إذ تمتلك أكثر من 200 صاروخ، و يقدر أن الهند تمتلك ما بين 50 و150 من الرؤوس الحربية النووية، لا تنقصها في الواقع المواد الانشطارية وتختزنها للمستقبل، ويبلغ عدد القطع البحرية في الأسطول الهندي 100 سفينة مقاتلة تشمل 16 غواصة وحاملة طائرات واحدة[1] .

المحور الثاني : تطوير القدرات النووية الهندية

كان تطور القدرة النووية الهندية مرتبطاً على الدوام بالتطورات الجارية في الترسانة النووية الصينية، إذ ظلت الهند تشعر دوماً بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ أن أجرت الصين أول تفجير نووي لها في العام 1964، ورغم أن تطوير القدرة النووية الصينية كان موجهاً في الأساس ضد الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن الهند شعرت بقلق شديد من ذلك، مما دفعها إلى تطوير قدرة نووية ذاتية، ولذلك، ارتكزت السياسة النووية الهندية دوماً على عاملين رئيسين، أولهما: رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ استراتيجي معها، وثانيهما: رفض الهند لحالة عدم التوازن وعدم مساواة القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي.

أولا : القدرات النووية الهندية بعد تفجيرات 1974 _1998

بعد تفجير 1974 قامت الهند باستكمال تطوير برنامجها النووي من خلال إنشاء كثير من المفاعلات النووية الجديدة، وتأسيس برنامج صاروخي وفضائي يعزز الاستعداد للتحول إلى الخيار النووي عند الضرورة .

لقد حدثت طفرة كبيرة في تطوير كل القدرات النووية الهندية؛ فقد شرع العلماء الهنود منذ عام 1975 في إضفاء صبغة وطنية كاملة على النشاطات النووية، وذلك بالانتقال إلى إنتاج البلوتونيوم اعتمادا على القدرات الذاتية من خلال بدء العمل في مفاعل "دورفا" بقوة 100 ميجاواط ويعمل

---

[1] كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، أبو ظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص 12-13.

بالماء الثقيل ويستخدم اليورانيوم الطبيعي وقوداً، وهو المفاعل الذي دخل حيز العمل بشكل منظم منذ عام 1985، ويقدر أنه ينتج حوالي 25 كيلو جراماً سنوياً من البلوتونيوم العالي النقاوة؛ أي ما يكفي لإنتاج أربعة أسلحة نووية في العام الواحد، وخاصة أنه ينتج البلوتونيوم 239 المناسب لصنع السلاح النووي؛ بسبب خلوه من النظير 240 الذي ينتج في مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الطاقة الكهربائية في تارابور وغيرها[1] .

واستطاعت الهند خلال هذه المرحلة إنتاج نحو مائة طن من الماء الثقيل الذي احتاج إليه مفاعل "دورفا" في بداية تشغيله، وأنشأت محطة نووية في كالبكام، ومفاعلاً تجريبياً سريع التوليد يستخدم البلوتونيوم واليورانيوم الطبيعي معاً، وكثير من المنشآت والمفاعلات الأخرى؛ مثل: بورنيما-2، وبورنيما-3، وكاميني-2. وأشارت كثير من التقديرات إلى أن هذه المفاعلات النووية، ومصانع إنتاج الماء الثقيل، تكفي لإنتاج نحو 4.5 أطنان من البلوتونيوم، منها حوالي 350 كيلو جراماً يعد صالحاً لإنتاج حوالي مائة سلاح نووي على الأقل حتى بداية التسعينات، وتأتي من مفاعلات تارابور وكالبكام ودورفا؛ إذ ينتج كل منها حوالي مائة كيلو جرام من البلوتونيوم، فيما ينتج مفاعل سيروس ما بين 40 و 50 كيلو جراما .

ففي عام 1998 قامت الهند بنشر صواريخها من طراز (برزفي- 2) الذي يبلغ مداها (250) كم على حدودها المتاخمة لباكستان، حيث أعلن وزير الدفاع الهندي "جورج فيرناندلس" بأن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووي، وأن صواريخها (برزفي-2) تتميز بطول المدى الذي يمكنها من إصابة أي هدف داخل باكستان .

وفي تطور مفاجئ أعلن "تشيد امبارام" رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية أن الهند قامت يوم 11 مايو 1998 باختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة (45) كيلو طن للقنبلة النووية الحرارية، وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هيروشيما، (10) كيلو طن للقنبلة الانشطارية، و(2) كيلو طن للقنبلة منخفضة العيار. أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم 13 مايو فكانتا بقوة (0,5)،(0,3) كيلو طن على التوالي .

---

[1] جعفر ضياء الدين، "الصراع النووي في شبه القارة الهندية: الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، العدد 316 (حزيران/يونيو2005)، ص 89-90.

أما المستشار العلمي لوزارة الدفاع الهندية آنذاك، فقد أكد أن الهند أصبحت بالفعل دولة نووية، وأن برنامج التسليح الهندي مكتمل، غير أن نظام السيطرة والتحكم القائم حاليا يحتاج إلى تطوير، بالإضافة إلى أن التجارب الأخيرة وفرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة، وأضاف أن هذه التجارب دعمت إلى حد كبير من قدرة الهند في مجال المحاكاة بالحاسب الآلي لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء أي تجربة نووية بدون التفجير الفعلي[1] .

وقد أثبتت الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة لقنابل نووية انشطارية منخفضة القوة أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب في مكانتها النووية من الدول النووية الكبرى .

ثانيا: القدرات النووية الهندية بعد عام 1998

بعد إجراء التفجيرات النووية في مايو 1998 أصبحت الهند قوة نووية، واعترفت الهند بتصنيع أسلحة كيماوية، ويأتي اعترافها هذا بعد مضي ثلاثة شهور على تصديقها على معاهدة دولية تحظر هذا النوع من الأسلحة، حيث أوضحت للمجتمع العالي أنها تمتلك بالفعل أسلحة كيماوية فيما هي تسعى للالتفاف حول التوقيع على معاهدة تحظر امتلاك أو استعمال الأسلحة الكيماوية، وتجمع معظم التقديرات السائدة حول حجم ترسانة الهند من الرؤوس النووية أنها لم تتجاوز حتى عام 2010 مائة سلاح نووي.

وتبني هذه التقديرات أساسها على أعلى تقدير لمخزون الهند من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية، والذي تراوح في نهاية عام 2010 ما بين 360-640 كجم وفقا لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مما يجعل للهند قدرة مادية تكفي لبناء ترسانة تتكون من أكثر من مائة سلاح نووي، وقد تبلغ 150 سلاحا في أفضل التقديرات. وقد تم إنتاج هذا المخزون من البلوتونيوم في مفاعلي سيروس الذي يعمل منذ خمسين عاما، والذي أغلق نهائيا في نهاية عام 2010، ودورفا

[1] إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013، ص 46.

الذي يعمل منذ 25 عاما، ويقدر أنه ينتج سنويا ما بين 11-18 كجم من البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية، أي ما يكفي لتصنيع ما بين 2-6 رؤوس نووية في العام[1].

أما فيما يختص بنظم توصيل الأسلحة النووية، تمتلك الهند منظومة إطلاق فعالة في أكثر من 200 طائرة هجومية عام 2010 وهي أساس قدرات الهند النووية الضاربة، من أبرزها: ميراج 2000، التي تنشر الهند منها سربين في مركز سلاح الجو "جواليور" في شمال وسط الهند، وطائرات جاجوار شامشير (السيف) التي تتمركز في قاعدة أمبالا الجوية، ولها دور في إيصال الأسلحة النووية، وطائرات من طراز ميج – 27 وسوخوي-30 تحصلت عليها من روسيا والتي قد تكون ملائمة لدور نووي أيضاً .

أما في مجال الصواريخ البالستية، فتمتلك الهند منظومتين خاصتين بالصواريخ أرض-أرض، هما:

الأولى: منظومة صواريخ (بريتفي) حيث بدأ اختبار برتيفي-1 في عام 1988، ودخل الخدمة في مجمعات الجيش الهندي الصاروخية في الوحدتين 333 و335 بمجموعة الصواريخ الهندية في عام 1994، وجرت أخر عمليات لإطلاقه في 15أبريل 2009. كما تم تطوير طرازين آخرين من نفس الصاروخ هما، برتيفي-2 الذي يصل مداه 250كم، ويستطيع حمل ما بين 500 إلى 700 كجم من المتفجرات، لكن يبقى استخدامه لتوصيل رؤوس نووية محل شك، والصاروخ بريتفي-3 الذي يبلغ مداه 350 كم وقادر على حمل رأس حربي تزن طنا واحدا، ومن غير المعروف ما إذا كانت الهند قد انتهت من إكمال اختباراته أم لا .

الثانية: منظومة صواريخ (أجني) الأطول مدى والمصممة للقدرة على رد نووي في زمن قصير، حيث تم تطوير الصاروخ أجني-1 وأجني-2 في الفترة ما بين 1989 و1994 وقد دخل الصاروخ أجني-1 الخدمة العسكرية في الوحدتين 334 في عام 2004، ويبلغ مداه ما بين 700إلى 800 كم، ويحمل رأسا حربيا تزن طنا واحدا، أما الصاروخ أجني-2 الذي يبلغ مداه 2000كم، فقد دخل

(1)Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2011:Armament, Disarmament and International Security (New York, Oxford University `Press, 2011) p 343 .

الخدمة المسلحة في الوحدة 335 منذ عام 2004، وأجريت عليه ستة اختبارات كان آخرها في 17 مايو 2010، وتقول مصادر عسكرية هندية إن هذا الصاروخ يعد جاهزا للنشر ودخول الخدمة [1] .

وتهدف الهند كذلك إلى بناء غواصات نووية تطلق الصواريخ من البحر، حيث أجرت على الصاروخ ساجاريكا تجربة ناجحة في 26 فبراير 2008، وأطلق رئيس الوزراء مانموهان سينج في يوليو 2009 أول غواصة محلية الصنع تعمل بالطاقة النووية في قاعدة فيساخا باتنام البحرية، بمساعدة تقنية روسية، وذكر سينج أن "هذه الغواصة مخصصة للأغراض الدفاعية فقط وليس مخططات عدوانية لنهاجم أي أحد[2].

وبوجه عام يشير تطور كل من قدرات الهند النووية وبرامجها الصاروخية في مرحلة ما بعد التفجيرات النووية إلى تباطؤ كبير يدل على أن القدرات التكنولوجية والإمكانيات الاقتصادية لن تمكن الهند من بناء الحد الأدنى من الردع الفعال إلا بعد 2025، ولهذا يجوز القول إن بناء ترسانة نووية عملانية هندية تجعل هذا الردع موضع التنفيذ ستأخذ مسارا يمتد لمدة سنوات ليست بالبعيدة .

المحور الثالث : سياسة الولايات المتحدة تجاه السلاح النووي الهندي

لقد شهدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند تطورًا غير مسبوقًا في علاقتهما الثنائية، وتبلور التعاون في مجال الطاقة بين كل من البلدين على مدى سنوات طويلة على مستوى الحكومتين، والأوساط الأكاديمية والصناعة. وفي الوقت الحالي هناك بعض الاتفاقيات الموجودة في مجالات الفحم، والغاز، والكهرباء، ويعمل عدد من الشركات الأمريكية في الهند. وتتقدم عملية التعاون بين البلدين في عدة مجالات مثل؛ فاعلية استخدام الطاقة، والطاقة النووية، وتطبيق التكنولوجيا الإحيائية لتحويل طاقة الغاز الحيوية، واستكشافات الطاقة الجيوفيزيائية، والطاقة المتجددة وغيرها من تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وبالإضافة إلى التقدم في التكنولوجيا، يمكن أن يكون للطاقة النووية دور أساسيّ في مجال الكهرباء، وأن لدى الهند حاجة متوازنة ومبررة للطاقة النووية .

---

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2007 .

[2] الهند أول غواصة نووية صنعت محليا، شبكة سي إن إن العربية، 26 يوليو 2009 .
http//Arabic.com/2009/world/7/26/india-submarine/index.html

أولاً: تاريخ العلاقات الأمريكية – الهندية

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة أخذت الهند تبرز كواحدة من الدول العالمية المرشحة للعب دور بارز في العلاقات الدولية في المستقبل، وبدأت معظم الأطراف الدولية الفاعلة تسعى إلى استقطاب الهند، وذلك في وقت تغيرت فيه رؤية الهند لذاتها في العلاقات الدولية بعدما أصبحت أكثر قوة اقتصاديا وعسكريا عن ذي قبل، وانتقلت من انتهاج سياسة عدم الانحياز إلى سياسة الانحياز المتعدد كوسيلة لاستقلاليتها الداخلية والخارجية في سياق الصراع والتنافس .

وشهدت أوائل التسعينيات من القرن الماضي انطلاقة لإصلاحات واسعة في الهند، وتزايد الحماس الهندي للانتقال نحو وضع استراتيجي أفضل مع انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان في علم 1989، وقيام واشنطن بإعادة حساباتها السابقة لجانب التقارب مع الهند التي أضحى لها دور جديد في جنوب وشرق ووسط آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أيدت الولايات المتحدة تدخل الهند العسكري في سريلانكا في عام 1988 وإحباط محاولة انقلاب عسكري في المالديف، ثم اقترب الموقف الأمريكي من قضية كشمير ليصب في صالح الهند خلال أزمة 1990 بين الهند وباكستان، ومع تنامي الاقتصاد الهندي خلال التسعينات، أصبحت الهند أكثر انشغالا بتوازن القوى العالمي، بحيث أخذ يتجاوز دورها أكثر من مجرد طرف تسعى الأطراف المتنازعة إلى استقطابه، أو تلجأ هي إلى أحد هذه الأطراف وقت الضرورة لتشكيل تعاون استراتيجي، وبمجرد وصول إدارة بيل كلينتون لرئاسة الولايات المتحدة زادت تحسنت علاقات الولايات المتحدة مع الهند، وفي منتصف التسعينات حدث التحول الأبرز في تغيير وجهة النظر الأمريكية نحو الهند خلال عهد كلينتون والذي بدأ خلال ولايته الثانية فتح آفاق جديدة للتعاون مع الهند، ففي أواخر عام 1997 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، بزيارة للهند كانت تهدف إلى التخطيط لزيارة للرئيس كلينتون إلى نيودلهي، والتي كانت تعد الأولى من نوعها منذ زيارة الرئيس جيمي كارتر في عام 1978 .

ولكن سرعان ما توترت العلاقة بين الهند والولايات المتحدة، وذلك بسبب سعي الهند الظاهر والمتواصل لامتلاك قدرات التسلح النووي، وعدم استعدادها للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت أولى أولويات إدارة كلينتون، وهذا ما وقف حائلا أمام كافة جهود ومحاولات الهند التقرب من الولايات المتحدة، وقوبلت كافة المحاولات بفتور

أمريكي، ولم يقوم أي مسئول أمريكي كبير بزيارة للهند طوال هذه الفترة، وفي مايو 1998، أسهمت جولة تجارب التفجيرات النووية التي نفذتها (وتبعتها التجارب الباكستانية بعد ذلك بأيام)، في تسديد صفعة لهذه العلاقة، وما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن فرضت عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ضد الهند وباكستان .

وفي سنة 2003، شهدت العلاقات الهندية والأمريكية تطوراً ملحوظا خلال إدارة الرئيس بوش الابن، حيث لم تعيد الإدارة الأمريكية تجديد التعاون الأمني النووي المعلق مع الهند فحسب، بل امتد إلى أكبر مدى متاح من خلال قوانين السلطة الأمريكية والالتزامات العالمية تجاه حظر الانتشار النووي، وشاركت لجنة التنظيم الوطنية الأمريكية مع نظيرتها الهندية "مجلس تنظيم الطاقة الذرية" في التأكد من تنظيم وسلامة المفاعلات النووية في الهند، وأصبحت الهند مؤهلة للحصول على أدوات الدفاع المتقدمة كمنحة بموجب قانون المساعدات الخارجية الأمريكية عام 2003، وكان هدفها دعم الحرب على الإرهاب، وتشجيع العمل المشترك للأنظمة وتحديث المعدات العسكرية، وفي ظل رئاسة بوش، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة في إعطاء أهمية كبيرة للهند وسعت بنشاط لجعل الهند شريك استراتيجي، ولأول مرة اجتمعت مجموعة سياسات الدفاع الهندية الأمريكية وعرضت تقديم شراكة استراتيجية وبدأت في تنفيذ ذلك الأمر، الذي تضمن تدريب مشترك وتقديم بعض المعدات ذات الصلة بالدفاع، ولقد أدى ذلك بالتالي إلى اتفاقية بين الهند والولايات المتحدة حول "الخطوة التالية في الشراكة الاستراتيجية" سنة 2004، وكانت تلك الوثيقة الأولى التي تحدد بوضوح وضع الأنشطة النووية المدنية كنقطة قوة للتعاون بين البلدين .

ثانياً: اتفاقية التعاون النووي المدني الأمريكية – الهندية

لقد سعت الولايات المتحدة لزيادة التعاون في تكنولوجيا الفضاء المدنية والنووية، والدفاع الصاروخي، والاستخدام المزدوج للتكنولوجيا المتقدمة، وكانت تهدف إلى إمداد الهند بالتكنولوجيا النووية المدنية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ولتقلل من مخاطر الحوادث النووية في المنشآت القديمة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الوثيق في الأعمال التجارية، وتضمن ذلك أيضاً التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا القذائف كجزء أساسي من الشراكة الهندية الأمريكية. وفي سبتمبر 2004، تم إعلان الخطوة التالية في الشراكة الاستراتيجية كلٍ من جورج بوش ومانموهان سينج ، وانتقالها إلى المرحلة الثانية .

وفي 28 من يونيو 2005، تم توقيع البروتوكول الجديد للعلاقات الدفاعية بين كلٍ من وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الهندي، من أجل تسهيل التدريبات المشتركة وتبادل المعلومات وإتاحة فرص أكبر للمشاركة في تطوير التكنولوجيا والتعامل مع القضايا الإنسانية والأمنية، وبعد بضع مداولات مشتركة بين البلدين، تم توقيع اتفاق في 18يوليو 2005، فيما يخص العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، حيث أعلن كل من الزعيمين بيانًا مشتركًا حول التعاون المدني النووي(1) .

ويعتبر البيان المشترك بين البلدين كخطوة مشتركة، وقد كانت مجالات الحوار الثلاثة الرئيسية بين سلسلة واسعة من مجالات التعاون في البيان هي: استراتيجية (بما في ذلك قضايا العالمية والدفاع)، واقتصادية تشمل (التجارة، والتمويل، والاقتصاد، والبيئة)، والطاقة، تم الاعتراف بالتكنولوجيا النووية المدنية باعتبارها مجالًا رئيسيًا للتعاون في محاولة لإنهاء ثلاثة عقود من العزل الطويل للهند بواسطة فتح الطريق لأحدث تكنولوجيا نووية مدنية أثناء تسهيل وإسراع في الطاقة النووية، ولقد وافقت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي على تشريع للتعاون الأمني الهندي الأمريكي في مجال الطاقة بهدف زيادة العلاقة التجارية الثنائية والاستثمار في منطقة الطاقة الهندية عن طريق العمل مع القطاعات العامة والخاصة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين لتنظيم مصادر طاقة آمنة، ونظيفة، ومتسقة، ورخيصة .

إن الاتفاق النووي لا يتعلق فقط بالتعاون في مجال الطاقة النووية بل إنه أكثر من ذلك، فلقد تحول التعاون النووي إلى نوع مميز من العلاقات الثنائية الجديدة، ويركز على قضايا كالرخاء الاقتصادي، وعلاقات أكثر قربًا استراتيجيًا وعسكريًا، وتبادل معلومات استخبارية، وتعاون على محاربة الإرهاب. ويعتبر التعاون الثنائي بابًا للتعاون الاستراتيجي الأوسع بين البلدين، كما فُرضت من قِبَل كونداليزا رايس في مراسم توقيع الاتفاقية: " لا يخمن أحد أن عملنا الجاد قد انتهى، بالطبع إن أهم ما يميز هذا الاتفاق هو فتح عالمًا أوسع بكثير لشراكتنا الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ليس تعاون نووي فقط بل على كل قطاع من الجهود الوطنية. إن هذه الاتفاقية لديها إمكانية دفع أمن الطاقة، وحماية البيئة، ودعم التطور الاقتصادي والتكنولوجي في كلا البلدين، وتقوية نظام عدم الانتشار

(1)Iyenger P.K., There are Weighty Reasons not to Accept the 123 Agreement, in Strategic Sellout: India-US Nuclear Deal by Bharat Karnad and et al (eds.), Pentagon Press, New Delhi, ISBN 978-81-8274-432-5, 286-292, (2009)

والأمن الدولي وخلق توازن بين القوى في المنطقة الآسيوية. إن الاتفاقية مليئة بالفوائد وتقدم تعويضات ضخمة لكلا البلدين"[1] .

أما المكاسب بالنسبة للهند: تعتبر الهند هي الرابح الرئيسي من الاتفاق. وهو انتصار واضح للهند في بناء برنامجها النووي، ولقد أثبتت الاتفاقية فائدتها للهند بالطرق الآتية:

1- ستساعد الهند في تغطية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

2- تضع الاتفاقية نهاية لنظم إنكار التكنولوجيا والعزل النووي القديم على الهند والذي استمر لعقود، وبشكل تقليدي، سعت الهند للتعاون النووي الدولي، حتى مع الاحتفاظ ببرنامج الأسلحة النووية، بالموافقة على ضمانات جزئية على الواردات النووية. سمح هذا النهج للهند باستكمال إمكانيتها النووية المحلية بالتعاون الدولي، طالما أن هناك شركاء دوليون يرغبون في ذلك.

3- بسبب الاتفاقية، أصبحت الهند البلد الوحيدة في العالم الذي يتمتع بحكم ذاتي على المفاعلات النووية حتى دون التوقيع على معاهدة عدم الانتشار.

لقد سلط رئيس الوزراء الهندي الضوء على أهمية الاتفاقية وقال: " إن الاتفاقية لن تعيق أو تتعارض مع أنشطة الهند النووية، بما في ذلك منشآتنا العسكرية" [2] .

كانت الخطوة الأولى لإتمام هذه الاتفاقية هو إجراء تعديلات أمريكية تشريعية استثنائية هي الأولى من نوعها في هذا الخصوص، منها القانون الأمريكي الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية لعام 1978، والذي أُقر أصلاً بسبب قيام الهند بتفجيرها النووي الأول في عام 1974، ويقضي هذا القانون بمنع إمداد الولايات المتحدة بأي واردات نووية لدول غير نووية، إذا قامت هذه الدول بتفجير نووي أو ارتبطت بأنشطة نووية تهدف لتصنيع الأسلحة النووية، ونص القانون على "أن الدول غير النووية التي تطلب من الولايات المتحدة التعاون في مجال تخصيب اليورانيوم أو الوقود والمعدات النووية أو التكنولوجية النووية الحساسة، الالتزام بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشراف عليها

---

[1]Ganaie Muzaffar Ahemad, Indo-US Civil Nuclear Deal: Heralding a New Era in Indo-US Relations, in Mohammed Badrul Alam, 'Indo-US Relations: Dimensions and Emerging Trends', (ed.), Shipra Publications, Delhi, ISBN 978-81-7541-671-0, 52, (2013**)**

[2] Khan Zahid Ali, Indo-US Civilian Nuclear Deal: The Gainer and the Loser, *South Asian Studies*, 28(1), 244(2013)

مما سبق يتضح أن اتفاق التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند نموذًجا حيًا يجسد حقيقة اعتراف الدول الكبرى بوضع الهند النووي الجديد بعد أن احتوتها الولايات المتحدة، ومثالاً يثبت أن المثالية لم تخدم مصالح الهند على المستوى الدولي، إنما السياسات الواقعية الهادفة إلى الحصول على مصادر القوة هي ما تجبر الأطراف الأخرى على أخذ مصالح دولة ما في الاعتبار. ويؤكد الاتفاق كذلك أن الهند النووية استطاعت تأكيد مكانتها أمام الفاعلين الكبار؛ لأن الاتفاق لا يعبر فقط عن تغير السياسة الأمريكية تجاه الهند، وإنما يعبر كذلك عن تغير مماثل في سياسات مجموعة الموردين النوويين التي منعت الهند من الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، كما أن فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا توصلت إلى اتفاقات مماثلة مع الهند في مجال التعاون النووي المدني .

المحور الرابع : التوجه الأمريكي تجاه النووي الهندي بعد أحداث 11 من سبتمبر

مثلث هجمات 11 سبتمبر 2001، على نيويورك وواشنطن، نقلة نوعية هامة ونقطة تحول في النظام الدولي، حيث انعكس ذلك في ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الدولية الأخرى، والتي لم تقتصر على شن حملة دولية واسعة على الإرهاب، أعلنها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الثالث عشر من سبتمبر 2001؛ وإنما تخطتها إلى اعتماد الرئيس الأمريكي موقفا، قوامه "أن وقف الإرهاب، ومحاسبة الدول التي ترعاه، أصبحا هُما الهدف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية"، وهو ما يعني أن هذه السياسة، أصبحت موجهة إلى مكافحة الإرهاب، بما تنطوي عليه من تخصص للموارد، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، طبقاً لما أشار إليه الرئيس الأمريكي: " من ليس معنا، فإنه مع الإرهاب" .

أولا: سياسة بوش تجاه النووي الهندي

مما لاشك فيه أن مأساة الحادي عشر من سبتمبر كانت حدث تحول جذري للبيئة الأمنية العالمية بأكملها، ليس فقط للأمريكيين ولكن أيضاً للدول الأخرى، ذكر ونستون تشرشل ذات مرة أن " المعارك الكبرى سواء المنتصرة أو الخاسرة تغير مجري الأحداث وتخلق معايير جديدة للقيم المزاجية الجديدة وتحدث أجواء جديدة في الجيوش والدول ويجب أن نتفق عليها جميعاً "، وقد غيرت حرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب في أفغانستان وباقي أنحاء العالم وخاصة

الحرب الأمريكية الأحادية الجانب علي العراق مفهوم الأمن الدولي والسياسة العالمية تماماً، كما أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تغيير الديناميات الاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب آسيا خاصة بسبب التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان .

وقد أنتجت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أزمات حادة في العالم أجمع، ولكن العالم الإسلامي عاني من ويلاتها أكثر من غيره، وقد أدان العالم الإسلامي مأساة الحادي عشر من سبتمبر وانضمت معظم الدول الإسلامية إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب وتعاونت بشكل كامل في حربها على الإرهاب ولكن بدأت جماعات معينة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تنظيم حملة للإساءة للإسلام علي أنه دين الإرهاب والإساءة للمسلمين علي أنهم إرهابيين خلال حكم بوش، وقد أدرك الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى حاجته الملحة إلى دولة في حجم الهند في حربه على الإرهاب فقرر منحها كل الامتيازات اللازمة لكسبها إلى صفه بما في ذلك التغاضي عن تمددها النووي بل ودعمها.

ثانيا: أحداث 11 سبتمبر والتعاون بين الهند والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب

لقد سعت الهند إلى توظيف أزمة سبتمبر 2001 لصالحها، فقدمت عروضا مغرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، دون انتظار مطالبتها بذلك من جانب الولايات المتحدة، وقد كانت الهند تستهدف من وراء ذلك إجهاض محاولات التقارب الأمريكية الباكستانية.

وعلى خلفية أحداث 11 سبتمبر شهدا الموقفين الأمريكي والهندي تحولا مهما، فقد وفرت البيئة الدولية الناتجة عن تلك الأحداث إطارا جديدا للتعامل مع قضية كشمير، فمن ناحية سعت الهند إلى استغلال ذلك المناخ لإدراج التنظيمات الإسلامية في كشمير على قائمة التنظيمات الإرهابية، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى التفاعل مع قضية كشمير من خلال ربطها بقضية الإرهاب العالمي عقب أحداث الهجوم على البرلمان الهندي، بإضافة الولايات المتحدة جماعتي "عسكر طيبة"، "جيش محمد" إلى قائمة المنظمات الإرهابية، وهي تلك الاتهامات التي تضاعفت عقب تفجيرات مومباي في أواخر نوفمبر 2008[1] .

[1] علاء سالم، الهند وباكستان: التوظيف السياسي لأزمة سبتمبر، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 5 يناير 2002، ص 180 .

بدأت الهند والولايات المتحدة في الاتجاه نحو المساعي التعاونية في المجالين العسكري والسياسي، وقد أطلقت كلاً منهما مبادرات عديدة لمكافحة الإرهاب وقاموا بتنفيذ مجموعة واسعة من التدريبات العسكرية المشتركة، وبالإضافة إلي زيادة التعاون العسكري، ازدادت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلي الهند بزخم، وشملت العلاقات العسكرية بين البلدين تدريبا مشتركا على مستوى الشركات لمكافحة تمرد وحدات الجيش، ومنذ عام 2002، قامت كلاً من الولايات المتحدة والهند بتنفيذ عدد من التدريبات البحرية والجوية والبرية، وفي أكتوبر عام 2006، سافرت كتيبة من البحرية الأمريكية إلي الهند لممارسة مهمة مكافحة الإرهاب مع الجيش الهندي.

وفي أبريل عام 2007 نشر وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز مقالة رأي في صحيفة واشنطن بوست أشاد فيها بالعلاقات الهندية الأمريكية القوية ودعا إلى " ضرورة اتخاذ خطوتان عمليتان أخريان لتحقيق شراكة عالمية، وزيادة التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب، وتأسيس شراكة عسكرية أقوى تشمل مبيعات الدفاع .

وفى عام 2008 قامت الدولتان بخمسة مناورات قتالية مشتركة، وبالإضافة إلى ذلك، ركزت القوات الخاصة من البلدين علي عمليات الارتفاعات العالية والتدريب في جامو وكشمير وبالقرب من الحدود الهندية الصينية[(2)] .

ومن هنا تجدر الإشارة لسياسة الولايات المتحدة والتي تستخدمها وفقا لمصالحها ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية، فالاتفاق الأمريكي – الهندي، والإعفاء الذي منحته مجموعة الموردين النوويين للهند، هو استثناء عن قواعد صارمة طالما حكمت نظام منع الانتشار ونظم مراقبة تكنولوجيا الصواريخ .

لقد انتهكت الولايات المتحدة كعادتها معايير واتفاقات حظر الانتشار لتحقيق فوائد سياسية واقتصادية وكذلك خرقت التزامات متعددة لمساعدة أحد أصدقائها، حيث ساعد الاتفاق الهند على تحقيق مكاسب كبرى في تقوية برنامجها النووي، ولاسيما في ظل وجود تعاون مع الولايات المتحدة في مجال الفضاء.

[(2)] New Framework for the US-India Defense Relationship", Washington, DC, 28 June 2005, http://www.indianemba press release/2005/June/31.htm>, 21 January 2008

نستخلص مما سبق، أن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند يمثل ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي، ويجعل التفاوض بشأن منع نشر السلاح النووي مع دول أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية أكثر صعوبة، بل قد يؤدي لسباق نووي في جنوب وشرق آسيا، لأن مجرد قيام الولايات المتحدة ومجموعة الموردين بخرق التزامات سابقة، سيجعل نفس الموردين يقومون بالأمر ذاته، خاصة الصين مع باكستان وكوريا الشمالية، وبالتالي فإن الاتفاق يعد بداية لحدوث مزيد من الانتهاكات لنظام منع الانتشار النووي العالمي بعد أن تم اعتراف من يقودون هذا النظام بدولة نووية لم توقع على معاهدة منع الانتشار .

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة لا يهمها الانتشار النووي كقضية في حد ذاتها، سواء في سياستها تجاه ما اعتبرته دول "محور الشر"، أو حتى في سياستها تجاه الدول الصديقة، بيد أن لديها مصالح أرادت تحقيقها من إبرام هذا الاتفاق؛ حيث سعت لشراكة حقيقية مع الهند لتعزز علاقتها بها، الأمر الذي سيترتب عليه نتائج تؤثر على الصين التي تعتبر أفضل صديق موثوق به لباكستان.

وعلى المدى القريب، تمت إعادة صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه آسيا، تحديدًا جنوب آسيا، فالعلاقات الأمريكية الصينية الآن تتراجع بشكل سريع نوعًا ما لوجود بديل اقتصادي والذي يتمثل في الهند وهذا يقلل النفوذ الأمريكي مع الصين في مجموعة من القضايا، وإذا كانت السنوات الماضية مؤثرة بأي شكل، فإنه يظهر أن عملاق جنوب آسيا يُنظر إليه من قِبَل جيرانه الأصغر كتهديد بدلًا من اعتباره درعاً واقياً ضد المخاطر الأخرى، وكلما أضافت نيودلهي عنصراً جديدًا إلى قوتها العسكرية، فإن جيرانها الأصغر ينظرون إلى ذلك بدرجة عالية من الفزع، لأن أغلبهم ذوو خبرة ، بطريقة أو بأخرى، في الطموحات السلطوية الإقليمية للهند.

ومن المؤسف أن نمو الهند كقوة عظمى في جنوب آسيا من خلال الدعم الأمريكي من المرجح أن يكون بالغ التأثير ليس فقط على جيرانها، بل أيضًا على الدول الملاصقة للمحيط الهندي، وهذه هي العقبة الأساسية .

الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بشأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الانتشار النووي الهندي، ويمكن بلورة هذا النتائج على شكل نقاط على النحو الآتي :-

* بينت الدراسة أن الإدارة الأمريكية هي أشد الإدارات تناقضا على المستوى الدولي فيما يخص سياسة ضبط التسلح النووي، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وظفت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمحاصرة وتجريد الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي والتي أسمتها بالدول المارقة، حيث اتهمتها بانتهاك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، في حين الولايات المتحدة نفسها تقوم بانتهاك أحكام هذه المعاهدة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في تعاونها النووي مع الهند والسماح لإسرائيل بالمضي قدما نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل وذلك لأسباب تتعلق بالتوازنات الإقليمية التي تخدم مصالحها .

* تعاملت الولايات المتحدة مع الملف النووي الهندي ليس من منطلق ما يمكن أن يخلفه هذا البرنامج النووي من خطورة على النظام العالمي الساعي لمنع الانتشار النووي، وإنما من منظور دعم الحلفاء والأصدقاء، حيث اعترفت واشنطن بالسلاح النووي للهند، نظرا لحاجة واشنطن إليها في ظل حربها على الإرهاب، ولموازنة صعود القوة الصينية، وتعد هذه الازدواجية في تعامل الدول الكبرى مع القضايا النووية أحد العوامل الرئيسية في تزايد الانتشار النووي في العالم، من هنا أكدت الدراسة أن حتميات القوة تعلو وتسمو فوق مبادئ الشرعية الدولية أحيانًا، كما أن الولايات المتحدة تفسر الشرعية الدولية من منطلق مصلحتها الشخصية البحتة ومصالح حلفائها في المنطقة .

* جسد الاتفاق النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند حقيقة اعتراف الدول الكبرى بوضع الهند النووي الجديد بعد أن فشلت في احتوائها نوويًا لأكثر من ثلاثة عقود خلت، فهو لا يعبر فقط عن تغير السياسة الأمريكية تجاه الهند، وإنما يعبر كذلك عن تغير مماثل في سياسات مجموعة الموردين النوويين التي منعت الهند من الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، خاصة أن فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا توصلوا إلى اتفاقات مماثلة مع الهند في مجال التعاون النووي السلمي .

* مدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995 الهند بالكمبيوترات المتفوقة وأنظمة الأمان النووي وتقنيات الروبوت للمعاهد النووية الهندية، حيث يتم إنتاج المواد النووية الانشطارية.

* بررت الهند امتلاك السلاح النووي بأنه وسيلة للدفاع عن الأمن القومي الهندي من خلال توفير الردع المناسب، وأكدت أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة، وإنما هي لردع الآخرين عن استخدام السلاح النووي ضدها.

المراجع :

*ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية.. وتطورها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 133 (ربيع/1998) .

*شحاتة أحمد ناصر، السباق النووي بين الهند وباكستان، كراسات استراتيجية خليجية، القاهرة، 1998 .

* جمال مظلوم، التوازن العسكري بين الهند وباكستان، مجلة شؤون خليجية، العدد 31، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، خريف 2002 .

* السيد صدقي عابدين، أثر العامل النووي على قضية كشمير، ضمن كتاب قضية كشمير، تحرير محمد السيد سليم، محمد سعد أبو عامود، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012 .

* كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، أبو ظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006 .

* جعفر ضياء الدين، "الصراع النووي في شبه القارة الهندية: الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، العدد 316 (حزيران/يونيو 2005) .

* إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013 .

* معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

* علاء سالم، الهند وباكستان: التوظيف السياسي لأزمة سبتمبر، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 5 يناير 2002 .

*القوة النووية الهندية موجهه ضد باكستان والصين – الإمارات اليوم www.emaratalyoum.com

* الهند أول غواصة نووية صنعت محليا، شبكة سي إن إن العربية، 26 يوليو 2009 .

http//Arabic.com/2009/world/7/26/india-submarine/index.html

* Mohan Malik, China and India: Great Power Rivals (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2011), 60; Waheguru Pal, Singh Sidhu, and Jing-Dong Yuan, China and India: Cooperation or Conflict? (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003)

* Raja Menon, A Nuclear Strategy for India (New Delhi, United Service Institute of India Pvt Ltd, 2000)

*Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2011:Armament, Disarmament and International Security (New York, Oxford University `Press, 2011)

* Iyenger P.K., There are Weighty Reasons not to Accept the 123 Agreement, in Strategic Sellout: India-US Nuclear Deal by Bharat Karnad and et al (eds.), Pentagon Press, New Delhi, ISBN 978-81-8274-432-5, 286-292, (2009).

*Ganaie Muzaffar Ahemad, Indo-US Civil Nuclear Deal: Heralding a New Era in Indo-US Relations, in Mohammed Badrul Alam, 'Indo-US Relations: Dimensions and Emerging Trends', (ed.), Shipra Publications, Delhi, ISBN 978-81-7541-671-0, 52, (2013)

*Khan Zahid Ali, Indo-US Civilian Nuclear Deal: The Gainer and the Loser, *South Asian Studies*, 28(1), 244, (2013).

*New Framework for the US-India Defense Relationship", Washington, DC, 28 June 2005, http://www.indianemba press release/2005/June/31.htm>, 21 January 2008

قياس أثر الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا

د. عبدالرووف عمر زرتى
كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

د. سليمان يحيى أبو القاسم الصكوح
كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

المقدمة:

اشتد الخلاف بين اتجاهات الفكر الاقتصادي المتباين بين من يؤيد تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد وبين من يضيق من نطاق وحجم هذا الدور الاقتصادي للدولة، وبين هذين الاتجاهين نادي فريق آخر من الفكر بالدور المختلط والمتوازن للدولة بين أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بجانب افساح الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، وعلي الرغم من إنحسار الدور الاقتصادي للدولة إلا أنه منذ ثمانينيات القرن العشرين بدأ الاهتمام بهذا الدور، حيث أظهرت تجارب الدول النامية عن تدخل مفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بدافع تحقيق الخطط التنموية، ولكن إقترن بهذا التدخل الواسع والمفرط وقوع العديد من الأزمات والتشوهات الاقتصادية ومعاناة مزمنة في الموازنات العامة وموازين المدفوعات الدولية وزيادة حجم الديون وأعبائها المحلية والدولية، وهو ما أدي إلي إلي تبني العديد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما برنامجي التثبيت والتكيف الهيكلي، ولتنفيذ هذه البرامج أصبح من الضروري علي الدول خفض الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وزيادة الايرادات العامة وتمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية وانتهاج الخصخصة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وأسعار الفائدة والصرف والتوجه نحو اقتصاد السوق وتهيئة البيئة المؤسسية الجاذبة للاستثمار الخاص وتنشيط البورصات وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بديلاً عن القطاع العام، وإزاء تعرض كافة الاقتصاديات الدولية للعديد من الأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وما أدت إليه من زيادة حدة الفقر والبطالة وحدوث الأزمات السياسية بل وتفجر الثورات المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ويلاحظ أن معظم المقترحات التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية بالفشل، وإزدادت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، مما تتطلب المناداة بضرورة تدخل الدولة لعلاج فشل وقصور آلية السوق في تحقيق لنمو الاقتصادي المأمول وعلاج كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر، وليس من الغلو القول أن الاستثمارات الأجنبية تعد المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه اقتصاديات وموازنات العديد من الدول. غير أن تنويع وزيادة الموارد المالية من الاستثمارات الأجنبية يتوقف على متغيرات كثيرة. منها: تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف.

وتتواجد في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أجهزة حكومية تنحصر مهمتها الأساسية في تخطيط وتنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات، وترويج المشروعات المتاحة للاستثمار، والتعريف بالسوق في داخل البلاد وخارجها، وفضلا عن ذلك تقوم باختيار مستوى ونوع التقنية التي تتفق مع متطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة[2].

وتجعل بعض الدول مهمة اختيار مستوى التقنية المستوردة لجهاز مستقل عن جهاز الاستثمار، الأمر الذي يستدعي مشاركة مختلف الأجهزة الحكومية وفقا لتخصصاتها في اختيار التقنية الواردة إلي الداخل، فالبرازيل مثلا: تعطي للهيئة القومية لبراءات الاختراع الصناعية (**INDI**) حق تقييم أنواع التقنية المستوردة ومستواها، وتحديد نسب النقد الأجنبي المحولة للخارج مقابل حق الامتياز الخاص باستخدام تلك التقنية[3].

2- مشكلة البحث:

يتعرض البحث لتحليل دور الدولة في الاقتصاد المعاصر في ضوء تزايد المناداة بالأخذ بآليات السوق، وذلك في ظل الجدل الشديد بين المؤيد والمعارض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتنامي التوجه نحو زيادة دور القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية بدلاً من القطاع العام، ويري أنصار تدخل الدول في ظل الحرية الاقتصادية، أنه سيؤدي إلي انتشار الاحتكارات وصعوبة

حدوث التوازن في الاقتصاد أو تحقق المنافسة الكاملة، مما يؤدي إلي جني فئة قليلة لثمار التنمية وهي فئة رجال الأعمال بينما الغالبية العظمي من السكان ستزداد فقرا.

وبينما يري الفريق الأخر أنه في ظل تدخل الدولة في الاقتصاد فقد إنتشر الفساد والمحسوبية والبيروقراطية الإدارية، مما أدي إلي تدني كفاءة المؤسسات العامة الاقتصادية والإدارية للدولة.

وأمام ذلك نشأ الفكر الداعي بضرورة تدخل الدولة ولكن في أضيق الحدود مع الأخذ بآلية السوق وتقويمها عند إنحرافها عن الخط المرسوم لها[4] .

وقد أثرت ظاهرة العولمة قد أثرت على دور الدولة الاقتصادى وأسواق المال وفى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه المجالات التي تعتبرها الدول جزءاً لا يتجزأ من سيادتها واستقلاها، إذ أنه بدون تحكم الدولة بهذه المجالات تعتبر دولاً ذات سيادة ناقصه. وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديداً عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقلة فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلي قرية صغيرة متنافسة الاطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وأصبح هناك سوقا واحداً يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعدية الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلي اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات فى ظل التحول نحو آليات السوق، وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلاً واسعاً النطاق حوله من حيث تحديده وأثاره وأبعاده إلا وهو مفهوم العولمة **Globalization** الذى لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات، وفى إطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل **Inter Dependence** [5].

ورفعت العولمة من درجة القلق والتوتر لدى اقتصادي دول السوق الناشئة نتيجة لاهتزاز المفاهيم واضطراب القيم والتحول الخاص المتعلق إلي عالم مفتوح وتصاعد إيقاع التحول من ما هو محلى إلي ما هو عالمي يمتزج فيه الوعد بالوعيد وتتفاعل فيه الطموحات والتحديات مع الفرص والتهديدات.

ويؤدي تجاوز حدود المحلية إلي أفاق العالمية إلي نقل أنماط الانتاج، والتسويق، والتمويل، وتنمية الكوادر البشرية من وضعية معينة إلي أوضاع جديدة وقد يكون من الملائم التحذير من أن العولمة كظاهرة يجب التعامل معها إدارياً واقتصادياً من أجل أن نكون فاعليين فيها وليس فقط متفاعلين معها.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة **الإجابة عن السؤال التالي:**

هل هناك أثر للإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا؟.

3- أهداف البحث: يسعي البحث إلي تحقيق مجموعة **الأهداف التالية:**

أ- معرفة أهم مبررات وأهداف دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد من فترة لأخري.

ب- معرفة أهم التطورات الاقتصادية العالمية، والتي أثرت علي تدخل الدولة في الاقتصادي.

ج- تحليل هيكل الاقتصاد الليبي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

د- تحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في ليبيا.

4- أهمية البحث:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفشل الاشتراكية كفلسفة اقتصادية متبعة وتخلي كل دول أوربا الشرقية عنها وكذلك دول العالم الثالث التي كانت في ركاب الاتحاد السوفيتي وإن كان ذلك بنسب مختلفة، زاد التوجه نحو الرأسمالية والأخذ بآلية السوق. وزاد هذا التوجه بعد اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية، وعليه بدأ دور الدولة في الانحصار، ومن ثم تأتي أهمية الدراسة من الحاجة إلى معرفة حجم دور القطاع الخاص والحكومي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في ظل ثورة المعلومات والتقنيات الحديثة.

كما تبرز أهمية البحث من كونها تتناول تجارب الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية ومنها ليبيا، وذلك في ظل العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وما تتطلبه العولمة المالية والاقتصادية من تبني برامج الاصلاح الاقتصادي في ظل تزايد دعوات الاتجاه نحو اقتصاديات السوق، وذلك في محاولة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تمر بها هذه الدول من الفقر والتضخم والبطالة، حيث صاحب تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في

العديد من الدول النامية التي طالب بها صندوق النقد والبنك الدوليين بالفشل الكبير، مما استدعي ضرورة تدخل الدولة مرة أخري في النشاط الاقتصادي.

5- فروض البحث:

تقوم البحث علي اختبار صحة الفرضية **التالية:**

يساهم الانفاق الحكومي فى النمو الاقتصادي فى ليبيا.

6- خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال **النقاط التالية:**

- خصائص الاقتصاد الليبي.
- تحليل أثر الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال (1990-2014).
- تحليل أهم مؤشرات نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014).
- تحليل الانفاق الحكومي علي الدفاع وعلي التعليم وعلي الصحة في ليبيا.
- قياس أثر الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال (1990-2014).

1- خصائص الاقتصاد الليبي:

توجد علاقة تأثير متبادلة بين الاستثمار الأجنبي والبيئة الاستثمارية التي يعمل في مناخها فينعكس تأثيره المباشر على العديد من المؤشرات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ومن أهم الآثار الاجتماعية للإستثمار الأجنبي إنخفاض مستويات البطالة للدولة المضيفة وخفض نسبة الفقر ورفع مستويات المعيشة

وتتمثل أهم الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات والتوسع في الصادرات بهدف تحقيق فائض إقتصادي في الموازين الإقتصادية الكلية ومن ثم زيادة معدل النمو الإقتصادي، أما الآثار السياسية، فتتمثل في زيادة الإستقرار السياسي للدولة المضيفة وانعكاس قوتها الإقتصادية على قدرتها على التأثير الإقليمي والعالمي، وبالتالي الحفاظ على مصالحها السياسية والإقتصادية.

ويوجد قصور في الأبحاث التي ناقشت دور الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في النمو الإقتصادي فضلا عن أهمية التطورات الإقتصادية والمؤسسية في تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة[6].

وتتباين درجة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي من دولة إلى أخري، تبعا لمستوى رأس المال البشري والإستثمار المحلي والبنية التحتية واستقرار سياسات الإقتصاد الكلي(7).

وتوضح مؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية, فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (64) على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة2000م، تقدمت إلى المركز رقم (61) في تقرير سنة2001، ثم المركز (55) في تقرير عام 2009، ثم المركز (52) في تقرير عام 2010م، مع احتفاظها
عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الأفريقي في التنمية البشرية(8).

وإرتفع العمر المتوقع للحياة عند الميلاد للذكور من 46 عام في عام1970 إلى 77 عام في عام 2001 وارتفع عند الإناث من 48 عام إلى 80 عام عن نفس الفترة, وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام 2007 نحو 7290 دولار (9).

كما بلغت نسبة القراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فأكثر) نحو 88.31% كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل المختلفة. وكان هناك 15 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد .

وتتمتع ليبيا على صعيد الأمن الإجتماعي بدرجة كبيرة من الأمن الإجتماعي، بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي، وعلى الرغم من تركز خدمات الأمن في قضية النظام، إلا أنه لوحظ تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للإستقرار فيها(10)، وتجدر الإشارة هنا إلى تقرير نُشر في عام 2007م، أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الإقتصادي, مشيرا الى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7.5٪) والنمو المتسارع في انتاج النفط (4.7٪) في عام 2006, وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في النصف الأول من عام 2007 إلى نحو 11٪ في الربع الثالث من هذا العام بسبب الزيادة في الأجور العامة وإرتفاع أسعار الواردات ولاسيما الواردات الغذائية(11).

1-1- الإقتصاد الليبي اقتصاد ريعي:

يستند الإقتصاد الليبي بصورة أساسية على الثروة النفطية وبشكل لا تراعي فيها محدودية الاحتياطات وضرورة استخلاصها والكفاءة في تخصيص عائداتها, والعدالة في توزيع منافعها

وحماية حقوق الأجيال القادمة فيها, وأن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق للنفط الخام على حساب إستراتيجية تصنيعية، مما جعل الإقتصاد الليبي رهين التقلبات التي تحدث في أسعار النفط في السوق العالمية, وتشير البيانات إلى أن الإعتماد على الصادرات النفطية يسهم بنحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي, ونحو 95% من إجمالي الصادرات.

1-2- ضعف أداء القطاع العام:

مما لا شك فيه أن السياسات المتبعة في القطاع العام تؤثر على حركة النشاط الإقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة تلك المؤسسات الاقتصادية, وتعطل المنظومة الإقتصادية ككل كما تعمل على تنامي الإقتصاد الموازي وتزايد حجم ثروته، فكم من جهود تبددت بسبب ضعف مؤسسات القطاع العام, وانتشار الفساد والبيروقراطية فيها, وكم هي المشروعات التي عطلت أو ألغيت أو جمدت وتحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف باهظة بسبب غياب القوانين وتجاوز الهيئات لها والتعدي على الصلاحيات, وهذا الوضع اضعف قدرة القطاع العام على القيام بدوره وزعزع الثقة فيه, وفشله في تحقيق الاهداف المنوط به تحقيقها.

1-3- توزيع العمالة الأجنبية على القطاعات الإقتصادية في ليبيا:

حدث تطور للعمالة الأجنبية خلال الفترة (1996- 2010) في ليبيا وتوزعت على القطاعات المختلفة وتركزت النسبة الأكبر في قطاع الخدمات في المرتبة الأولي بنسبة 39.84% من إجمالي القوى العاملة الأجنبية. وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 26.25% من إجمالي العاملين الأجانب في حين جاء قطاع السياحة في المرتبة الثالثة بنسبة 15.35% من الإجمالي، وقطاع الصحة في المرتبة الرابعة بنسبة 10.45% ، وبلغت الأهمية النسبية لقطاع الإستثمار العقاري بنسبة 4.31% وقطاع الطاقة المتجددة بنسبة 2.46% وقطاع الزراعة بنسبة 1.3%.

وأوضحت البيانات أن العمالة الأجنبية تركزت في قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة والصحة بنسبة 90% من إجمالي العمالة الاجنبية الوافدة إلى الإقتصاد الليبي، وبلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى 10% تقريبا[12] .

وانخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصحة بنسبة 4.32% ولقطاع السياحة بنسبة 8.96% ولقطاع الإستثمار العقاري بنسبة 4.05% ولقطاع الزراعة بنسبة 0.79%.

وإختلف توزيع العمالة المشتركة[13] عن توزيع التكاليف الإستثمارية الإجمالية، فتركزت في قطاع الصحة بنسبة 64.3% وبعده الخدمات ثانياً بنسبة 28.6% من إجمالي القطاعات الإقتصادية بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والزراعة بنسب 4.5% و2.51% على التوالي.

ويشبه توزيع العمالة الأجنبية مع توزيع العمالة المشتركة من حيث تركزها فى قطاعي الصناعة والخدمات بنسب 86.58% و7.14% على التوالي وانخفضت العمالة الأجنبية في قطاع الصحة لتصل إلى نسبة 3.27% من إجمالي القطاعات الإقتصادية بينما جاء في قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بنسبة 2.91%[14].

وأشارت البيانات إلى أن العمالة تركزت في عام 2002 فى قطاع الصناعة كنسبة لإجمالي العمالة وانخفضت الأهمية النسبية في القطاعات الأخرى وتركز الإعتماد على العمالة المشتركة والعمالة الأجنبية في قطاع الصحة والخدمات وتركز الإعتماد على العمالة المحلية في قطاع الصحة والزراعة[15]، وبينما اختلف توزيع العمالة الأجنبية عن توزيع التكاليف الإستثمارية الإجمالية حيث تركزت في قطاع الصناعة بنسبة 49.12% وجاء قطاع السياحة في المرتبة الثانية بنسبة 32.98% من إجمالي القطاعات الاقتصادية، بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاعي الصحة والإنتاج الخدمات بنسب 11.92% و 5.96% على التوالي.

وتركز توزيع العمالة المشتركة فى قطاع الصناعة بنسبة 88.42% وانخفضت العمالة الأجنبية في قطاعات السياحة لتصل إلى نسبة 5.31% من إجمالي القطاعات الإقتصادية، بينما جاء قطاع الخدمات إلى نسبة 3.46% وقطاع الصحة بنسبة 2.8% من إجمالي القطاعات الاقتصادية.

وتباين توزيع العمالة الأجنبية، حيث تركزت في قطاع الصناعة بنسبة 70.3% وجاء قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة 15.15% من إجمالي القطاعات الإقتصادية وجاء قطاع الخدمات بنسبة 14.5% في المرتبة الثالثة[16] ، وتشابه توزيع العمالة المشتركة مع توزيع التكاليف الإستثمارية الإجمالية، حيث تركزت في قطاع الصناعة بنسبة 91.03% وجاء قطاع الإستثمار العقاري في المرتبة الثانية بنسبة 8.9% من إجمالي القطاعات الاقتصادية.

واقتصر توزيع العمالة الاجنبية[17] على قطاعي الخدمات ليصل لنسبة 60.78% من إجمالي القطاعات الإقتصادية وعلي قطاع الزراعة بنسبة 39.21%.

كما أشارت البيانات السابقة إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة ركزت في عام 2012م على قطاع الخدمات من حيث إجمالي التكاليف الإستثمارية وانخفضت الأهمية النسبية في القطاعات الأخرى وانخفضت الأهمية النسبية للاعتماد على العمالة المشتركة بشكل كبير وتركزت العمالة الأجنبية على قطاعي الخدمات والسياحة وهو تطور نوعي عن توزيع الفترات الزمنية السابقة(18).

وحدث تطور نوعي لتوزيع العمالة المشتركة في عام 2013 بين قطاعات ثلاثة، هي قطاع السياحة بنسبة 61.12% في المرتبة الأولي وقطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 34.5% من إجمالي القطاعات الاقتصادية، وانخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة إلى 4.64%.

2- تحليل أثر الانفاق الحكومي علي الاقتصاد الليبي:

حدثت تحولات جوهرية في إقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والإقتصاد الليبي بصفة خاصة في ظل التوجهات الإقتصادية التي تسير نحو تكوين التكتلات الإقتصادية وتسارع الدول للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وظهور العولمة وخصخصة المشروعات العامة وتنافس الدول في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبى المباشر ومنح مزايا وحوافز لتدفقه وجاء نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبى المباشر في دفع عملية التنمية الإقتصادية للبلدان المضيفة سواء من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص العمل ونقلاً للتكنولوجيا الحديثة وتحديث للصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد ومساهمته الفعالة في رفع مستوى الإنتاجية وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وكان من أبرز مظاهر هذا التحول العمل على زيادة درجات الإنفتاح الإقتصادي لليبيا وتعميق مستويات الإندماج مع الإقتصاد العالمى(19).

وإهتمت ليبيا كغيرها من الدول النامية بالإستثمار الأجنبي، فأقرت أول قانون للإستثمار الأجنبي المباشر في عام 1958م تلاه قانون رقم 37 عام 1968م والمعدل بالقانون رقم (5) عام 1997م لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر والذي دخل حيز التنفيذ في عام 1997م والمعدل بموجب القرار (7) عام 2003م الأمر الذي سهل الأعمال التجارية المحلية للمشاركة في مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية وتشجيع رأس المال الأجنبي للإستثمار في ليبيا والإستفادة من إدخال أنظمة جديدة للتكنولوجيا والتدريب لتطوير المنتجات المحلية.

وعلاوة على ذلك فإن فكرة الإستثمارات الأجنبية ليست جديدة فقد بدأت في الخمسينيات من القرن العشرين ولعبت دوراً كبيراً في إكتشاف النفط وساهمت بدور كبير في زيادة الإنتاج المحلي.

وشكل حجم الإستثمارات في قطاع النفط والغاز نسبة 96% من إجمالي الإستثمارات الداخلة إلى ليبيا في عام 2013م[20] وحيث أن حجم هذه الإستثمارات لازالت دون مستوى الطموحات ولا يتناسب مع مقومات الإستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة غير المستغلة في الإقتصاد الليبي وإلى جانب تمركزها في قطاع النفط تعتبر النسبة متدنية، فالقطاعات الإقتصادية الأخرى كالصناعة والسياحة والخدمات والتي يعول عليها في بناء القاعدة الإنتاجية وتحقيق النمو الإقتصادي ومساهمتها في تنويع مصادر الدخل الأخرى والتقليل من الإعتماد على النفط, لهذا رأت ليبيا كمثيلاتها من الدول ضرورة العمل على إيجاد السبل الكفيلة لمواصلة التنمية وتلبية إحتياجاتها باستمرار من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية المختلفة لمساندة قطاع النفط وتقليل الإعتماد عليه. ومن أجل ذلك سعت إلى إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية وتحاول تهيئة المناخ المناسب للإستثمار في تعزيز البنية التحتية للإقتصاد الليبي وقامت بالترويج للإستثمار الأجنبي وتحفيزه ليساهم بصورة فعالة مع الإستثمار المحلي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[21]، فالإستثمارات الأجنبية تلعب دوراً حيوياً في نقل المعرفة والكوادر التقنية إلى القطاعات الإقتصادية ككل وخاصة قطاع الصناعة الذي لم يتجاوز نصيبه من حجم هذه الإستثمارات نسبة 44% وهي صغيرة إلى حد ما[22].

كما يلاحظ أن الإقتصاد الليبي مر بمراحل شديدة التقلب بداية من تسعينيات القرن الماضي عندما تم فرض العقوبات الإقتصادية على ليبيا بسبب حادثة لوكاربي، إلى جانب الأحداث السياسية والعسكرية التي عصفت بدول المنطقة، وإنتهاءً بالثورة الليبية في عام 2011م.

وتوجد العديد من العوامل الإقتصادية التي تؤثر على النمو الإقتصادي في أي دولة، ومن هذه المحددات: الإنفاق العام، والإيراد العام، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، الإدخار المحلي، الديون الخارجية، والتكوين الرأسمالي، والإستهلاك النهائي، وسعر الصرف، وعدد السكان، والموارد الطبيعية (النفط والغاز)، وهذا ما يبينه **الجدول (1) ، (2)**، حيث يتضح **ما يلي:**

أ- **تطور الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نحو42.9 مليار دولار بحد أدنى 20.5 مليار دولار عام 2002م وبحد أقصى 87.1 مليار دولار عام 2008م، وقد تأثر إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام **2009** تراجع إجمالي الناتج المحلي من 87.1 مليار دولار في عام 2008م إلى نحو 63 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي عام 2011 إنهار الناتج المحلي من 74.8 مليار دولار عام 2010م إلى 34.7 مليار دولار في عام 2011، بسبب احداثها.

ب- **الإنفاق العام:** لم تتوافر بيانات عن الإنفاق العام من عام 2011م حتى عام 2014م، ولكن يلاحظ أن الإنفاق العام قد تأثر بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية ففي عام 2009 تراجع الإنفاق العام من 36.2 مليار دولار عام 2008 إلى 28.6 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

ج- **الإيراد العام:** لم تتوافر بيانات عن الإيراد العام من عام 2011 حتى عام 2014، ولكن يلاحظ أن الإيراد العام قد تأثر بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام 2008 بلغ 36.2 مليار دولار، وتراجع إلي 28.6 مليار دولار في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية.

د- **صافي الميزانية:** لم تتوافر بيانات عن صافي الميزانية من عام 2011 حتى عام 2014، ولكن يلاحظ أن صافي الميزانية قد تأثر بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام 2009 تراجع فائض الميزانية من 23.4 مليار دولار فائضاً في عام 2008م إلى 4.8 مليار دولار فائضاً في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

هـ- **التكوين الرأسمالي:** لم تتوافر بيانات عن صافي الميزانية من عام 2009 حتى عام 2014.

و- **الإستثمار الأجنبي المباشر:** بلغ متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نحو 0.7 مليار دولار بحد أدنى صفر مليار دولار في عام 2014 وبحد أقصى نحو 4.7 مليار دولار عام 2007،وقد تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر قد تأثر بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي خلال الفترة (1994-2001): كان الإستثمار الأجنبي المباشر يعادل -0.1 مليار دولار بسبب العقوبات الإقتصادية على ليبيا، وفي عام 2008 تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر من

4.7 مليار دولار في عام 2007 إلى 4.1 مليار دولار عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008،

وفي عام 2011 تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر من 1.8 مليار دولار في عام 2010 إلى صفر مليار دولار عام 2011 متأثراً بالثورة الليبية في عام 2011.

ز- ايرادات القطاع النفطي: بلغ متوسطه 19.1 مليار دولار، وبحد أدنى 5 مليار عام 1998، وبحد أقصى 56 مليار دولار في عام 2008.

وقد تأثر إيراد القطاع النفطي قد تأثر بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام 2009 تراجع الإيراد النفطي من 56 مليار دولار في عام 2008 إلى 30 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2011 تراجع الإيراد النفطي من 41 مليار دولار في عام 2010 إلى 15.9 مليار دولار عام 2011 متأثراً بالثورة الليبية في عام 2011.

ح- إجمالي الواردات السلعية والخدمية: بلغ إجمالي الواردات خلال الفترة نحو 15 مليار دولار بحد أدنى 5.2 مليار دولار في عام 1999 وبحد أقصى نحو 42.5 مليار دولار في عام 2013.

وقد تأثر إجمالي الواردات بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام **2011** تراجع إجمالي الواردات من 31.5 مليار دولار في عام 2010 إلى 15.5 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بالثورة الليبية في عام 2011.

ط- إجمالي الصادرات السلعية والخدمية: بلغ إجمالي الصادرات خلال الفترة نحو 22.7 مليار دولار بحد أدنى 5.3 مليار دولار في عام 1998 وبحد أقصى نحو 63.2 مليار دولار في2008.

وقد تأثر إجمالي الصادرات بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام 2009 تراجع إجمالي الصادرات من 63.2 مليار دولار في عام 2008 إلى 37.3 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2011 تراجع إجمالي الصادرات من 49.1 مليار دولار عام 2010 إلى 19 مليار دولار عام 2011 متأثراً بالثورة الليبية 2011.

ي- صافي الميزان التجاري: حقق صافي الميزان التجاري فائضاً في أغلب السنوات خلال الفترة، وبلغ متوسطه 7.7 مليار دولار, بحد أدنى عجز- 20.5 مليار دولار عام 2014 وبحد أقصى فائضاً 37.9 مليار دولار عام 2008.

وقد تأثر صافي الميزان التجاري بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام 2009 تراجع الفائض في صافي الميزان التجاري من 37.9 مليار دولار عام 2008 الي10.3 مليار دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2011 تراجع الفائض في صافي الميزان التجاري من 17.6 مليار دولار عام 2010 إلى 3.5 مليار دولار عام 2011 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

3- تحليل أهم مؤشرات نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014):

يعكس **جدول (3)** أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ليبيا، ومن **أهمها:** متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، نسبة الإدخار إلى إجمالي الناتج المحلي، الإستهلاك النهائي، الإيرادات السياحية..الخ والتى تم تلخيص تلك المؤشرات فى جدول (4) ، حيث يتضح **الأتي:**

أ- معدل نمو إ الناتج المحلي الاجمالى : بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نحو 1.5% بحد أدنى -24% في عام 2014 وبحد أقصى 13% في عام 2003.

وقد تأثر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام 2008 تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 6.4% في عام 2007 الي 2.7% في عام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008، كما تراجع من 5% في عام 210 الي -6.1% في عام 2011، متاثراً بأحداث الثورة الليبية في عام 2011.

ب- معدل التضخم: بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ 3.8% بحد أدنى -9.8% في عام 2002 وبحد أقصى 15.5% في عام 2011.

وقد تأثر معدل التضخم بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام **2008** إرتفع معدل التضخم من 6.25% في عام 2007 إلى 10.3% في عام 2008 متأثراً بالأزمة

المالية العالمية في عام 2008، وفي عام 2011 إرتفع معدل التضخم من 2.8% في عام 2010 إلى 15.5% في عام 2011 متأثراً بالثورة الليبية في عام 2011.

ج- **معدل البطالة:** بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة بلغ 19.2% بحد أدنى 17.7% في عام 2011 وبحد أقصى 19.7% في عام 2001، ويعتبر من أكبر معدلات البطالة في العالم.

قد تأثر معدل البطالة بالأحداث السياسية والإقتصادية المحلية، ففي عام **2012** إرتفع معدل البطالة من 17.7% في عام 2011 إلى 19.2% في عام 2012 متأثراً بالثورة الليبية.

د- **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 7.6 ألآف دولار بحد أدنى 3.7 ألآف دولار في عام 2002 وبحد أقصى 14.2 ألف دولار في 2008. وقد تأثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والإقتصادية العالمية والمحلية، ففي عام 2009 تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 14.2 ألف دولار عام 2008 إلى 10.2 ألآف دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية 2008.

هـ- **الإستهلاك النهائي:** لم تتوافر بيانات عن كل سنوات السلسلة، ولكن يلاحظ أن نسبة الإستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي.

4- تحليل الانفاق الحكومي علي الدفاع وعلي التعليم وعلي الصحة في ليبيا:

ويتضح من تحليل بيانات جدول (5)، **ما يلى:**

أ- نسبة الإنفاق العسكرى ونسبة الإنفاق على التعليم وعلى الصحة إلى إجمالي الناتج المحلى:

يلاحظ تفوق نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالي الناتج المحلى على كل من نسبة الإنفاق على التعليم وعلي الصحة إلى إجمالي الناتج المحلى، **كما يلى** :

- تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالي الناتج المحلى (0.9% - 5.3%).
- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلى (1.1%-5.9%).
- تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلى (2% - 4.7%).

ب- يلاحظ مرور التنمية البشرية بحالتين متباينتين، وهما:

الحالة الأولي (1990-1999) ما قبل الاصلاح الاقتصادي: تدهور وضع التنمية البشرية:

تفوقت نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالي الناتج المحلى على الإنفاق على التعليم والصحة:

- تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالي الناتج المحلى (3.8%- 5.3%).
- تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلى (1.1%- 5.9%) وعلي الصحة (3.1%- 4.1%).

الحالة الثانية (2000-2012) ما بعد الاصلاح الاقتصادي: تحسن وضع التنمية البشرية:

تفوقت نسب الإنفاق على التعليم والصحة إلى إجمالي الناتج المحلى على الإنفاق العسكرى:

- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم لإجمالي الناتج المحلى (1.6%- 3.6%) وعلي الصحة (2%- 4.7%).
- بينما تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالي الناتج المحلى فتراوحت (0.9%- 3.2%).

5- قياس أثر الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال (1990-2014):

تسعى الدراسة إلى قياس أثر الانفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا وكذلك تحليل مدي إمكانيه وجود علاقه طويله الأجل بين (GDP):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المفسرة له، لاختبار العلاقة طويله الأجل نستخدم اختبار التكامل المشترك[23]. (**Co-integration test**) لـ جوهانسن "**Johansen**".

<u>أولاً : - توصيف النموذج</u>

أ- توصيف متغيرات النموذج :

- **المتغير التابع:**

(GDP):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى.

- **المتغيرات المستقلة:**

(X_1): الانفاق العام كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى.

(X_2): الانفاق على التعليم كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى.

(X_3): الانفاق على الصحة كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى

(X_4): الانفاق العسكرى كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى.

(X_5): التكوين الرأسمالي كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي.

ب – الشكل الرياضى للنموذج:

يأخذ النموذج الصورة **التالية:**

$$GDP=a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+a_5X_5$$

ثانياً - خطوات تقدير النموذج:

أ - إجراء اختبار السكون أو الاستقرار لمتغيرات الدراسه "جذر الوحده (Unit Roots test)".

فى هذا الجزء سيتم اختبار استقرار المتغيرات بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة ، وذلك لمعرفة درجة تكامل المتغيرات ، وقد تم إجراء هذا الاختبار باستخدام (E-Views)، ويتضح من التحليل أن كل من **GDP** ، (X_1)، (X_2) ، (X_3) ، (X_4) ، (X_5) ، متكاملين من الدرجة الثانية. وبالتالي تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام **النموذج التالي**:

$$GDP=a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+a_5X_5$$

ووفقا للجدول (5) كانت النتيجة هي قبول فرض العدم: والقائل بوجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة عند المستوى I(0) والمستوى I(1) حيث أن قيمه (t الجدولية) أكبر من قيم (t المحسوبة)، وكذلك كانت قيم P-value أكبر من قيمه $\alpha = 0.05$.، لذا تم إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الثاني ، حيث تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2)، وفي هذه الحالة تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

ب - اختبار التكامل المشترك Cointegration Test (Johansen test):

الخطوة الثانية بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات أنها غير ساكنه عند المستوى I(0) و I(1)، وساكنه عند المستوى I(2). وفي محاوله للإجابة على **التساؤل** :

"هل هناك علاقه طويله الأجل بين **GDP** ، (X_1)، (X_2) ، (X_3) ، (X_4) ، (X_5) ،

تم استخدام اختبار التكامل المشترك **Co-integration TestJohansen** للتأكد من مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والتي ثبت تكاملها من نفس الدرجة وفق اختبار جذر الوحدة ويوضح الجدول (6) نتائج اختبار التكامل المتناظر:

جاءت نتائج التكامل المشترك مؤكده لوجود علاقه توازنيه طويله الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك عند مستوى ثقه 95% $(\alpha = 0.05)$.

ثالثاً:تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي.

حيث جاء الشكل الخطى هو الأفضل فى تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمتغير التابع. وقد تم تلخيص نتائج تقدير العلاقة الخطية **كما يلى:**

- علاقة (X_5)، و(X_4)، و(X_3)، (X_2) ,(X_1) بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي (GDP)

GDP =	- 0,069 + 0,001 X_1 + 0,047 X_2 + 0,033X_3 + 0,014X_4 + 0,112X_5					
Std, err	0,018	0,001	0,009	0,038	0,009	0,048
t		2,384	5,348	2,000	3,100	2,346
Sig_t		0,325	0,021	0,339	0,613	0,426
R^2	0,930					
F	27,711					
Sig_f	0,000					
D,W	1,199					

ويتضح مما سبق: أن اشارة كل من معاملات الانحدار لـ (X_5)، و(X_4)، و(X_3)، (X_2) ,(X_1) جاءت موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين المتغير التابع (GDP)، مع عدم معنوية معاملات الانحدار رغم معنوية العلاقة الخطية، مما يدلل على وجود مشكلة الازدواج الخطى.

كما جاء اختبار دربن واطسون ليدلل على أن الاختبار غير محدد ، حيث أن: **D,W = 1,199**

أى أن : $d_u > D\ W > d_L$

n	K=5	
	الحد الأدنى d_L	الحد الأعلى d_u
25	0.756	1.645

وسوف يتم حل تلك المشكلتين، الارتباط الذاتى والازدواج الخطى[(24)] .

علاقة (X_5)، و(X_4)، و(X_3)، (X_2) ,(X_1) بمعدل نمو الناتج المحلى (GDP) بعد_اعادة التقدير

GDP =	- 0,077 + 0,001X_1+ 0,054 X_2 + 0,063X_3+ 0,012X_4 + 0,137X_5						
Std, err	0,015	0,001	0,007	0,031	0,005	0,039	t
	2,803	7,400	2,011	1,571	3,474	Sig_t	0,043
	0,000	0,006	0,013	0,002	R	0,953	
R^2	90,8%						
Adj R^2	88,7%						
F	41,391						
Sig_f	0,000						
D,W	1,978						
VIF	1,334	3,937	9,370	1,194	5,981	1,347	

يتضح من النموذج (GDP) بعد اعادة التقدير **الاتى** :

1 – جاء معامل التحديد R^2 بنسبة 90,8 % ، وكذلك معامل التحديد المعدل **Adjusted R^2** بلغ 88,7% ، كما ثبت من النموذج أيضا أن معاملات الانحدار جاءت معنوية، وثبت كذلك معنوية العلاقة الخطية، وبذلك يكون قد تم حل مشكلة الاردواج الخطى، كما جاء اختبار دربن

واطسون ليدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء، حيث أن: D,W = 1,199 ، أى أن: $DW > d_u$

2- جاءت إشارات معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (X_5)، و(X_4)، و(X_3)، (X_2)، (X_1) موجبة، مما يعنى وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات و (GDP) ، وهو ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، بمعنى:

- وجود علاقة طردية بين**(GDP)**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، و (X_1): الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.
- وجود علاقة طردية بين**(GDP)**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، (X_2): الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.
- وجود علاقة طردية بين**(GDP)**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، (X_3): الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
- وجود علاقة طردية بين**(GDP)**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، (X_4): الانفاق العسكرى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
- وجود علاقة طردية بين**(GDP)**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى، (X_5): التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

النتائج والتوصيات :

- **النتائج:** تبين صحة الفرضية البحثية **القائلة: هناك أثر للإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في ليبيا، كالأتي:**

حيث جاء الشكل الخطى هو الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمتغير التابع، **وأخذت العلاقة الشكل التالي:**

$$GDP = -0,077 + 0,001X_1 + 0,054X_2 + 0,063X_3 + 0,012X_4 + 0,137X_5$$

- **التوصيات:**

توصلت البحث إلي مجموعة من التوصيات **الأتية:**

أ- ينبغي أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خصوصا في البلدان النامية ومنها ليبيا، وذلك لضبط وتصحيحا للقوى الإحتكارية وحماية المنافسة العادلة في السوق، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المتمثلة بتحقيق زيادة معدلات النمو وإنشاء البنى التحتية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأمور التي يتعذر على القطاع الخاص خوضها.

ب- لابد أن يكون تدخل الدولة حذراً، وليس علي حساب القطاع الخاص وإنهاء دوره وفاعليته في الاقتصاد الوطني، لأن القطاع الخاص بأجهزته ومؤسساته يؤدي دوراً متميزاً وكبيراً في النشاط الاقتصادي لما يحمل في طياته من إيجابيات تسهم في تقدم وتطور الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، لذا ينبغي أن تكون هناك معادلة وموازنة حقيقية بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص هادفة الى تحقيق النمو والتنمية جنبا إلى جنب.

ج- ينبغي عدم الإقدام على التخلص من مؤسسات القطاع العام في الدول النامية بشكل سريع وغير مدروس لتفادي الوقوع في مشكلات إقتصادية واجتماعية، بل ينبغي أن يكون بشكل تدريجي ومتناغم مع نمو مؤسسات القطاع الخاص.

د- ينبغي العمل على إصلاح القطاع الخاص في اقتصاد الدول النامية وذلك بجعله فاعلا وأكثر إنتاجية والتزاماً بالإستثمار في مجالات الإنتاج الحقيقي.

هـ- ضرورة العمل على تطبيق أحد نماذج التحول الاقتصادي إلى نظام السوق في الدول النامية، وذلك بإنشاء لجان وطنية علي أن تكون مهمتها الإشراف والرقابة وتنظيم عملية التحول.

و- ضرورة تهيئة السوق وإجراء الإصلاحات النقدية والمالية قبل البدء فى تنفيذ الخصخصة.

ز- إنشاء هيئة مستقلة على مستوى عالي لتضطلع بعملية زيادة نشاط القطاع الخاص (الخصخصة) والتنسيق بين كافة القطاعات.

ح- إعداد المشروعات للتحول قبل البدء فى تطبيق الخصخصة عليها.

ط- عدم المغالاة فى عملية التقييم حتى لا تعوق عملية البيع.

ى- الاهتمام بوضع إطار تشريعى سليم وعملى.

ك- وضع ضوابط لمنع سيطرة الأجانب على الاقتصاد ومنع الاحتكار، وهى مسألة فى غاية الأهمية يجب أن يتطرق إليها أى برنامج للخصخصة.

ل- الاهتمام بقضية فائض العمالة فى شركات القطاع العام التى يتم خصخصتها وذلك لتفادى الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرنامج الخصخصة.

المراجع :

([1]) عصام حسني محمد، الدور الاقتصادي للدولة في ضوء التحولات الاقتصادية المعاصرة مع الاشارة للحالة المصرية، (جامعة بنها: كلية الحقوق، 2017).، ص 2.

([2]) L.S Walsh, **International Marketing**, Plymouth. M&E Hand books Ltd., 1998. P.p. 171- 172.

([3]) عبد السلام أبو قحف، **السياسات والإشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989،ج 2)، ص 73.

([4])عصام حسني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

([5])عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، (المغرب: الدر البيضاء، منشورات رمسيس، 2000)، ص ص 15-16.

([6])حازم الببلاوي, **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 2005)، ص 132.

([7]) UNCTAD ,"**Foreign Direct Investment and Development**",UNCTAD/ITE/IIT/10(VOL.1) ,New York,1999,P.7.

([8]) Corri Zoli, Sahar Azar, and Shani Ross," **Patterns of Conduct: Libyan Regime Support for and Involvement in Acts of Terroris**", New York: institute for National Security and counter terrorism studies , Syracuse University. 2010, P.p5-17.

([9])W. Jentleson and Christopher A. Wrytock, "Who "won" Libya?"., **International Security**, **vol 30**,**no.3**, Winter 2005-2006). P.56

([10]) منى محمد الحسيني عمار, **مؤشرات التنمية البشرية في مصر**: دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، على الرابط: التالي:
cpsfiles.imamu.edu.sa/ar/documents

([11]) Bertelsmann Stiftung, BTI 2010 — Libya Country Report. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2009, p.5. at: http://www.bertelsmann-transformation-index.de/fileadmin/pdf/Gutachten_BTI2010/MENA/Libya.pdf, Accessed: 17/5/2011.

([12]) الباحث اعتمادا علي بيانات وزارة الاستثمار الليبية.

([13]) **العمالة المشتركة**: هي العمالة الليبية والأجنبية معاً.

([14]) الباحث: اعتمادا علي بيانات وزارة الاستثمار الليبية.

([15]) الباحثان: اعتمادا علي بيانات وزارة الاستثمار الليبية.

([16]) الباحثان اعتمادا علي بيانات وزارة الاستثمار الليبية.

([17]) ا الباحثان: اعتمادا علي بيانات وزارة الاستثمار الليبية.

([18]) الباحثان: اعتمادا علي بيانات وزارة الاستثمار الليبية.

(19)Uncted, ,Transnational Corporations and Export Competiveness overview, New york and Geneva, **World Investment Report**,2002.

(20) صندوق النقد الدولى لسنوات مختلفة: International Monterey fund www.Imf.org.

(21) عيسي حمد الفارسي، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الاقتصاد الليبي الحجم والاتجاه والمستقبل"، مؤتمر الاستثمار الأجنبى المباشر، الفرص والمحادير، طرابلس، 2007/11/27.

(22) مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، طرابلس، 2008.

([23])Wooldridge, J. M.,**"Econometric Analysis of Cross-section and Panel Data**",MIT Press, Cambridge, MA,.2002,pp147-153.

(24) عبد القادر محمد عبد القادر ، **الحديث فى الاقتصاد القياسى** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005) ، ص ص 669-673.

جدول (1) تحليل أثر الانفاق الحكومي علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	الإنفاق العام		الإيراد العام مليار دولار	صافي الميزانية مليار دولار	التكوين الرأسمالي مليار دولار	الإستثمار الأجنبي المباشر	
		% من م.ن.ج	القيمة مليار دولار				القيمة مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي
1990	28.9	33.2	9.6	8.6	1.0-	4.0	0.2	0.5
1991	32.0	26.9	8.6	9.8	1.2	3.7	0.1	0.3
1992	33.9	29.5	10.0	12.2	2.2	3.6	0.1	0.3
1993	30.7	27.1	8.3	8.5	0.2	4.9	0.1	0.2
1994	28.6	28.0	8.0	5.4	2.6-	4.7	0.1-	0.3-
1995	25.5	43.1	11.0	9.5	1.5-	3.0	0.1-	0.3-
1996	27.9	41.6	11.6	11.3	0.3-	3.8	0.1-	0.4-
1997	30.7	35.5	10.9	11.7	0.8	3.7	0.1-	0.2-
1998	27.2	37.4	10.2	9.1	1.1-	3.0	0.1-	0.5-
1999	36.0	25.9	9.3	10.6	1.3	3.3	0.1-	0.4-
2000	38.3	27.2	10.4	9.1	1.3-	4.5	0.1	0.4
2001	34.1	27.0	9.2	9.8	0.6	3.6	0.1-	0.4-
2002	20.5	32.7	6.7	6.8	0.1	2.7	0.1	0.7
2003	26.3	20.2	5.3	6.2	0.9	2.4	0.1	0.5
2004	33.1	39.9	13.2	17.8	4.6	4.6	0.4	1.1
2005	47.3	34.4	16.3	28.3	12.0	7.2	1.0	2.2
2006	55.0	29.7	16.3	35.9	19.6	11.4	2.1	3.8
2007	67.5	36.3	24.5	42.4	17.9	17.3	4.7	6.9

2008	87.1	41.5	36.2	59.6	23.4	26.0	4.1	4.7
2009	63.0	45.4	28.6	33.4	4.8	26.3	1.4	2.2
2010	74.8	60.6	45.3	46.3	1.0	27	1.8	2.4
2011	34.7	59	20.5	18.5	2.0-	-	0.0	صفر
2012	81.9	60.2	49.3	35.7	13.6-	-	1.4	1.7
2013	65.5	61	40.0	30.3	9.7-	-	0.7	1.1
2014	41.1	58.9	24.2	19.1	5.1-	-	0.1	0.1
المتوسط	42.9	38.5	17.7	19.8	2.1	-	0.7	1.0
أدنى قيمة	20.5	20.2	5.3	5.4	13.6-	-	0.1-	0.1
أكبر قيمة	87.1	61	49.3	59.6	23.4	-	4.7	1.7

المصدر: اعداد الباحثان بالإعتماد على إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (2) تحليل أثر الانفاق الحكومي علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	واردات السلع والخدمات مليار دولار	صادرات السلع والخدمات		صافي الميزان التجاري مليار دولار	الإيرادات النفطية		سعر صرف	عدد السكان
			مليار دولار	% من إجمالي		مليار	ايرادات النفطية		
1990	28.9	9.0	11.5	39.7	2.5	9.7	33.5	0.28	4.4
1991	32.0	9.8	10.8	33.8	1.0	8.9	27.7	0.28	4.5
1992	33.9	8.6	10.4	30.6	1.7	8.1	24.0	0.28	4.6
1993	30.7	9.7	8.7	28.2	1.0-	6.7	22.0	0.30	4.7
1994	28.6	7.5	7.7	27.0	0.3	6.4	22.3	0.35	4.8
1995	25.5	5.7	7.5	29.2	1.7	7.1	27.9	0.42	4.9

5.0	0.44	31.3	8.7	1.3	28.7	8.0	6.7	27.9	1996
5.1	0.46	26.3	8.1	1.5	26.8	8.2	6.7	30.7	1997
5.2	0.47	18.3	5.0	0.4-	19.4	5.3	5.7	27.2	1998
5.2	0.46	17.9	6.5	2.0	20.2	7.3	5.2	36.0	1999
5.3	0.51	31.0	11.9	6.8	31.6	12.1	5.3	38.3	2000
5.4	0.61	28.1	9.6	3.4	26.5	9.1	5.7	34.1	2001
5.5	1.27	47.6	9.7	2.2	44.8	9.2	7.0	20.5	2002
5.6	1.29	47.8	12.6	6.3	57.3	15.1	8.7	26.3	2003
5.7	1.30	58.3	19.3	10.4	63.8	21.1	10.7	33.1	2004
5.8	1.31	62.0	29.3	17.3	63.7	30.2	12.8	47.3	2005
5.9	1.31	67.2	36.9	24.9	73.6	40.4	15.6	55.0	2006
6.0	1.26	61.3	41.4	29.1	72.7	49.1	19.9	67.5	2007
6.1	1.22	64.2	56.0	37.9	72.5	63.2	25.3	87.1	2008
6.2	1.25	47.7	30.0	10.3	59.2	37.3	27.0	63.0	2009
6.3	1.27	54.8	41.0	17.6	65.6	49.1	31.5	74.8	2010
6.3	1.22	45.8	15.9	3.5	54.8	19.0	15.5	34.7	2011
6.3	1.26	56.6	46.4	28.6	74.6	61.1	32.5	81.9	2012
6.3	1.27	44.2	28.9	3.7	70.4	46.1	42.5	65.5	2013

2014	41.1	39.9	19.3	47.0	20.5-	12.5	30.4	1.27	6.3
المتوسط	42.9	15.0	22.7	46.5	7.7	19.1	25.6	0.9	5.5
أدنى قيمة	20.5	5.2	5.3	19.4	20.5-	5.0	25.6	0.3	4.4
أكبر قيمة	87.1	42.5	63.2	74.6	37.9	56.0	25.6	1.3	6.3

المصدر: اعداد الباحثان بالإعتماد على إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (3) أهم مؤشرات النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي%	الإدخار المحلي		معدل التضخم %	معدل البطالة %	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ألف دولار	الإستهلاك النهائي	
			القيمة مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي				القيمة مليار دولار	% من إجمالي الناتج المحلي
1990	28.9	2	-	-	8.45	18.8	6.6	26.4	91.4
1991	32.0	2.1	-	-	11.90	18.8	7.1	31.0	96.9
1992	33.9	2.5	-	-	9.36	18.8	7.4	32.1	94.9
1993	30.7	2.8	-	-	11.07	18.9	6.5	31.7	103.3
1994	28.6	2.4	-	-	5.11	19	6.0	28.3	99.1
1995	25.5	2.9	-	-	7.24	19	5.2	23.8	93.2
1996	27.9	3	-	-	4.03	19.3	5.6	26.6	95.2
1997	30.7	3.2	-	-	3.55	19.4	6.1	29.2	95.1
1998	27.2	3.1	-	-	3.71	19.6	5.3	27.7	101.5

1999	36.0	3.6	−	−	2.65	19.7	6.9	33.9	94.4
2000	38.3	3.7	−	−	2.90−	19.7	7.2	31.4	82.2
2001	34.1	1.8−	−	−	8.81−	19.7	6.3	30.7	90.1
2002	20.5	1−	4.3	21.2	9.80−	19.7	3.7	18.3	89.3
2003	26.3	13	10.3	39.1	2.19−	19.7	4.7	20.0	76.0
2004	33.1	4.5	11.5	34.7	2.20−	19.6	5.8	22.7	68.6
2005	47.3	11.9	20.9	44.1	2.65	19.5	8.2	30.0	63.4
2006	55.0	6.5	37.9	69	1.46	19.3	9.3	30.1	54.7
2007	67.5	6.4	47.4	70.2	6.25	19.1	11.2	38.4	56.8
2008	87.1	2.7	63.6	73	10.36	18.8	14.2	49.2	56.5
2009	63.0	0.8−	−	−	2.46	18.6	10.2	36	57
2010	74.8	5	−	−	2.80	18.5	11.9	43	58
2011	34.7	6.1−	−	−	15.52	17.7	5.5	−	−
2012	81.9	4.5	−	−	6.06	19.2	13.0	−	−
2013	65.5	13.6−	−	−	2.61	19.2	10.5	−	−
2014	41.1	24−	−	−	3.00	19.2	6.6	−	−
المتوسط	42.9	1.5	−	−	3.8	19.2	7.6	−	−
اقل قيمة	20.5	24.0-	−	−	9.8−	17.7	3.7	−	−
أكبر قيمة	87.1	13.0	−	−	15.5	19.7	14.2	−	−

المصدر: اعداد الباحثان بالإعتماد على إحصاءات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

جدول (4): أهم مؤشرات النمو الإقتصادي في ليبيا خلال (1990-2014)

مسلسل	بيان	ليبيا
1	**متوسط الناتج المحلي الإجمالي** "مليار دولار"	42.9
2	**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** "ألف دولار"	7.6
3	**متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي** "%"	1.5
4	**متوسط معد ل التضخم "%"**	3.8
5	**متوسط معدل البطالة "%"**	19.2
6	**متوسط صافي الميزان التجاري** "مليار دولار"	7.7
10	**متوسط الإستثمار الأجنبي المباشر** "مليار دولار"	1
11	**متوسط الصادرات** "مليار دولار"	22.7
12	**متوسط الواردات** "مليار دولار"	15
15	**متوسط الإيرادات النفطية** "مليار دولار"	19.1

المصدر: الجداول من (1) إلي (3) السابقة.

جدول (5): تطور حجم ونسب الإنفاق العسكري والانفاق علي الصحة والتعليم إلى إجمالي الناتج المحلى في ليبيا

السنة	إجمالي الناتج المحلى مليار دولار	الإنفاق العسكري		الإنفاق علي التعليم		الإنفاق علي الصحة	
		القيمة مليار دولار	% من (م.ن . ح)	القيمة مليار دولار	% من (م . ن. ح)	القيمة مليار دولار	% من (م . ن. ح)
1990	28.9	1.2	4.1	1.5	5.3	0.9	3.2
1991	32.0	1.3	4.2	1.7	5.4	1.1	3.4
1992	33.9	1.5	4.3	1.9	5.5	1.2	3.5
1993	30.7	1.4	4.5	1.7	5.4	1.0	3.4
1994	28.6	1.3	4.4	1.6	5.5	0.9	3.3
1995	25.5	1.2	4.6	1.5	5.7	0.9	3.5
1996	27.9	1.2	4.3	1.6	5.9	0.9	3.3
1997	30.7	1.3	4.1	0.3	1.1	1.0	3.1
1998	27.2	1.4	5.3	0.5	1.7	1.1	4.1
1999	36.0	1.4	3.8	0.8	2.2	1.4	3.9
2000	38.3	1.2	3.2	0.8	2.1	1.4	3.7
2001	34.1	1.0	2.9	0.8	2.2	1.5	4.5
2002	20.5	0.5	2.3	0.7	3.6	1.0	4.7
2003	26.3	0.6	2.3	0.4	1.6	0.9	3.5
2004	33.1	0.7	2.1	0.8	2.5	1.0	3
2005	47.3	0.7	1.5	1.0	2.1	1.1	2.4
2006	55.0	0.6	1.1	1.0	1.8	1.2	2.2
2007	67.5	0.6	0.9	1.4	2	1.5	2.2
2008	87.1	1.0	1.2	1.4	1.6	1.7	2

2009	63.0	0.7	1.1	1.7	2.7	2.0	3.1
2010	74.8	0.9	1.2	2.1	2.8	2.2	3
2011	34.7	0.4	1.2	1.0	3	1.5	4.4
2012	81.9	1.0	1.2	2.5	3	2.3	2.8
2013	65.5	0.8	1.2	1.9	2.9	1.8	2.7
2014	41.1	0.5	1.2	1.2	3	1.2	2.9
متوسط	42.9	1.0	2.7	1.3	3.2	1.3	3.3

المصدر: – مصرف ليبيا المركزى، التقرير المالي، سنوات مختلفة. – احصاءات الابنك الدولي، سنوات مختلفة.

مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

رقم الإيداع : دار الكتب الوطنية – بنغازي

2013 / 423